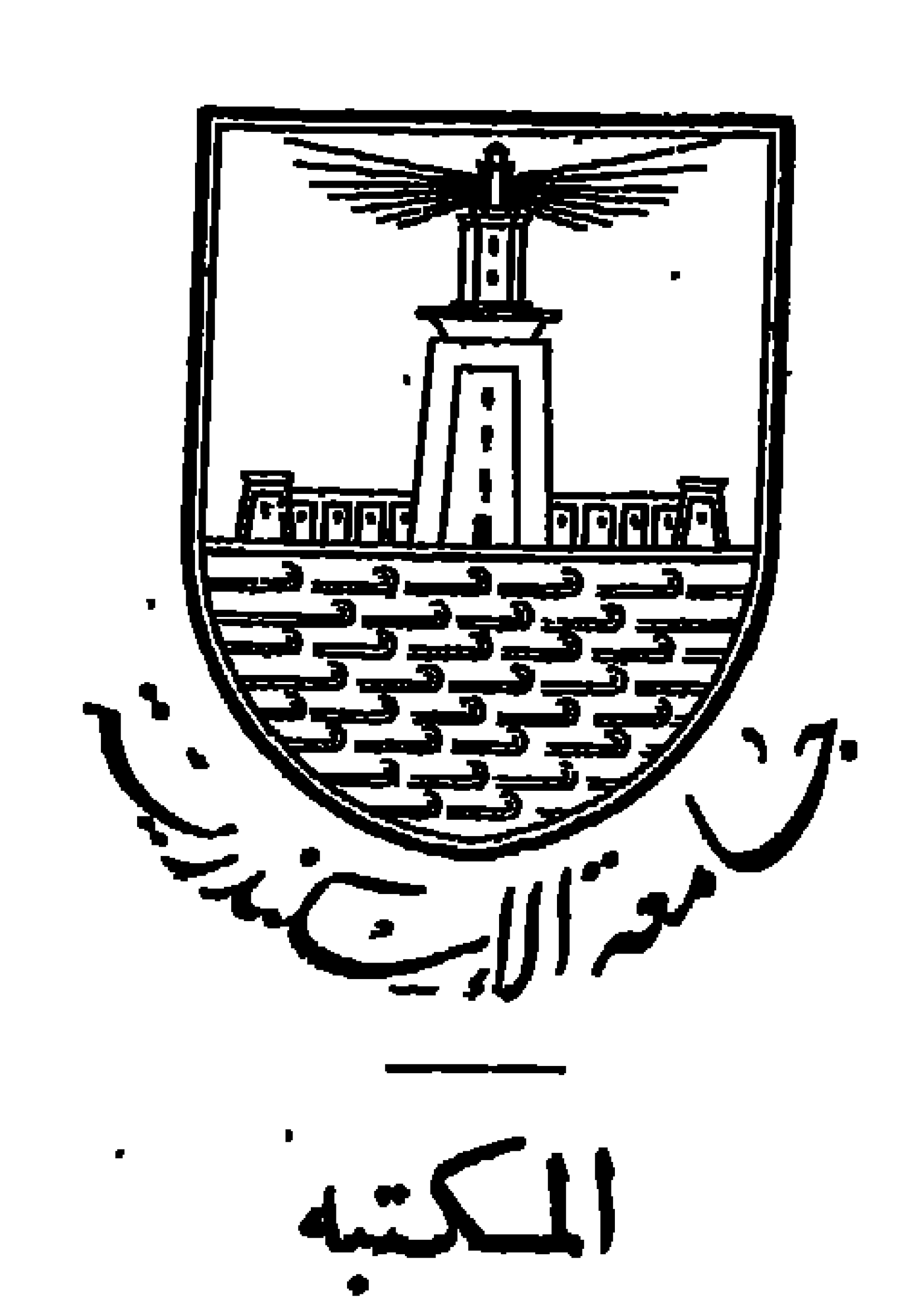
سامي منصور

نيجيريا

عملاق أفريقيا التائه



نيجيريا

عملاق أفريقيا التائه

نيجيريا

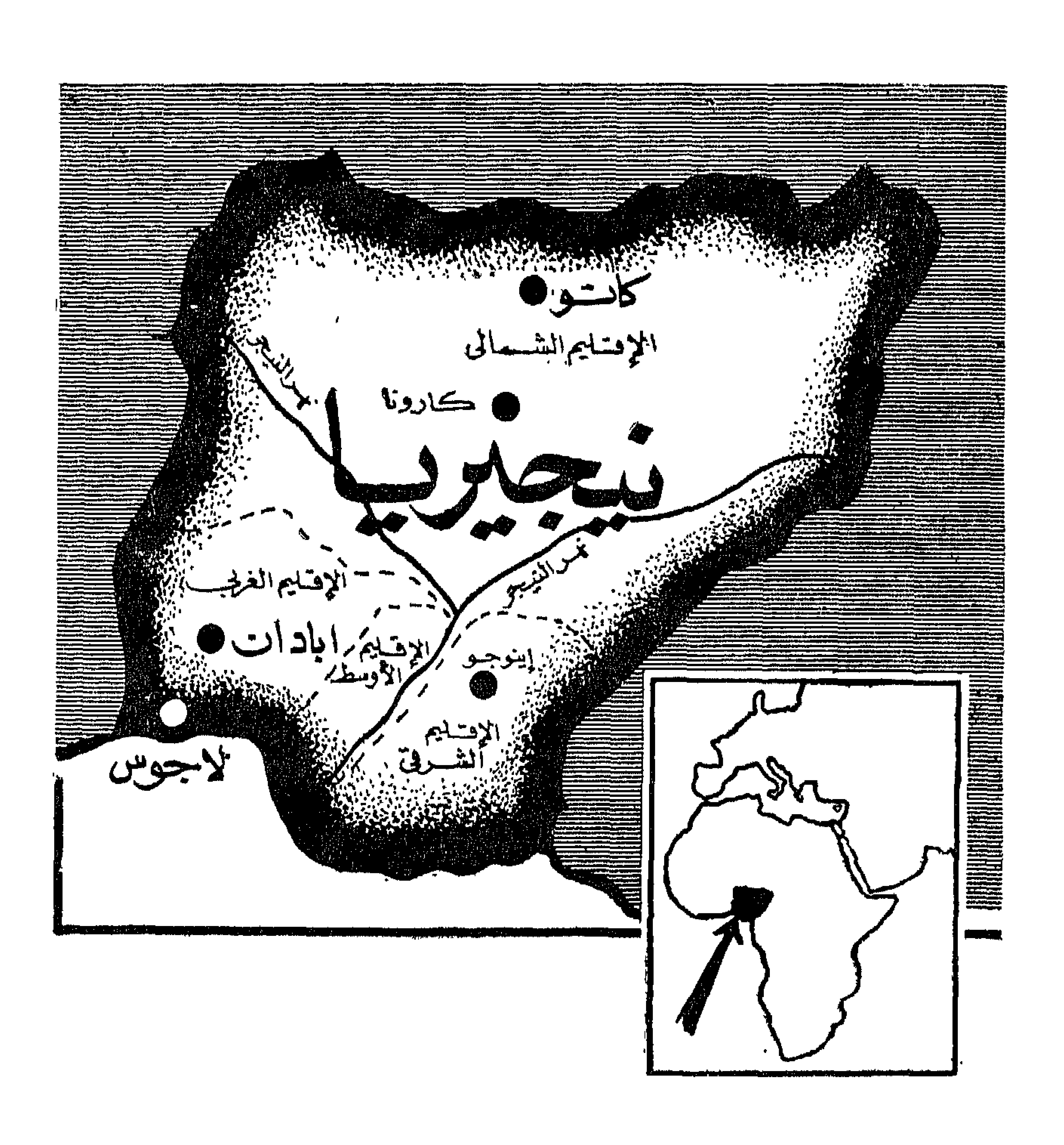
عملاق أفريقيا الثالث

الدكتور سامى منصور



دار المعارف بمصر

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. ع. م.


كانو
الإقليم الشمالي
كادونا
نيجيريا
الإقليم الغربي
ابادان
الإقليم الأوسط
إينوجو
الإقليم الشرقي
لاجوس

المقدمة

وقع انقلاب عسكري فى نيجيريا فى ١٥ يناير سنة ١٩٦٦ . وبدون ادعاء بعلم سابق أو تكبر على الحقيقة ، يمكن القول بأن الانقلاب قد جاء فى موعده كحدث طبيعى يخلو من كثير من مظاهر المفاجأة ، وربما كانت المفاجأة فيما لو لم يقع الانقلاب الذى حقق أهدافه ، على الرغم من كل محاولات التظاهر بالفشل .

ومصدر طبيعة توقيت وقوع الانقلاب يرجع إلى ارتباطه — ولو زمنياً — بحدثين بارزين هما :

أولاً : انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية السهلة فى أفريقيا ، حتى أصبحت ظاهرة عامة فى العالم الثالث بعد أن كانت مجرد مرض تعانى منه دول أمريكا اللاتينية فقط .

وقد جاء انقلاب نيجيريا فى المركز السادس بين الانقلابات العسكرية خلال نصف عام فقط . صحيح أن أسباب ودوافع كل منها تختلف ولكن الخيط الذى يشدها جميعاً هو أنها انقلابات عسكرية وسهلة بمعنى أن مدفعاً واحداً أو دبابتين يكفى للقيام بانقلاب .

وانتقلت عدوى هذه الظاهرة من أمريكا اللاتينية إلى آسيا أولاً ومنها إلى أفريقيا بحكم أنها أحدث استقلالاً .

فمجرد نجاح انقلاب بسهولة يكفى هذا فى حد ذاته للاقتداء به فى مناطق قد لا تكون لها علاقة به ؛ وهذا طابع الحياة السياسية ، فاغتيال كيندى بالبساطة التى جرى بها تبعته محاولات متعددة فى العالم لاغتيال زعماء آخرين وكل ما لها من تشجيع هو النجاح الذى تحقق فى دراما المجتمع الأمريكى المعاصر .

هذا إذا علمنا أن الانقلابات العسكرية فى العالم الثالث نتيجة حتمية لظروف هذه البلاد . فقد أصبح عليها دور لم يكن لها من قبل ، حتى أصبح طبيعياً

أن تتجه الأنظار — تلقائياً — إلى الجيش فى كل صدام بين الأحزاب أو الزعامات السياسية فى أى بلد من بلدان العالم الثالث .

ثانياً : أزمة ثقة متوارثة بين القوى العنصرية والقبلية التى تحكم نيجيريا ، فقد استطاعت بريطانيا بدهاء أن تمزق نيجيريا حتى لم يعد هناك شىء واحد يربطها أو يمنع فرقتها . فهى قد تركت وراءها انقساماً بين المسيحيين فى الجنوب والمسلمين فى الشمال . ليس هذا فحسب بل انقسام الجنوب نفسه بين قبائل اليوروبا وقبائل إيبو ، وانقسام الشمال على نفسه فى صدام مستمر بين قبائل الفولانى وقبائل الهوسا .

ولمزيد من تعميق الخلافات وتضخيمها وجدت الأحزاب السياسية على أساس قبلى ودينى بدلا من أن تقوم على أساس من الوحدة الوطنية والأهداف السياسية وقد تكررت الصدامات والاحتكاكات وكان آخرها قبل الانقلاب فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ . ولعل تسلسل الحوادث كان وحده يمهد الأرض التى سار عليها الانقلاب العسكرى الذى تزعمه فى النهاية الجنرال أجويى إيرونسى .

فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أجريت الانتخابات العامة فى الإقليم الغربى على ٩٤ مقعداً بالجمعية التشريعية . وفاز الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يتزعمه أحمدو بيللو وأبو بكر باليوا بأغلبية وصلت إلى ٧١ مقعداً ، فى حين لم ينل حزب الاتحاد التقدمى الذى كان يتزعمه أزيكوى رئيس الجمهورية أكثر من ١٧ مقعداً .

وكانت النتيجة — مع أنها نهاية للانتخابات — بداية جديدة للصدام . فحزب الاتحاد الخاسر طعن فى النتيجة بالتزوير ، والفوز الساحق للحزب الوطنى جعله يرفض أى حل وسط .

ومطالب الحزب الخاسر كانت هى إعلان حالة الطوارئ فى الإقليم الغربى وإجراء انتخابات جديدة بعد تشكيل حكومة محايدة للإقليم . ورفض أبو بكر باليوا رئيس وزراء الاتحاد هذه المطالب التى يبدو أن رئيس الجمهورية الدكتور أزيكوى كان يقف مؤيداً لها . إذ أصيب بعد أيام رئيس الجمهورية بمرض تعلل به لمغادرة نيجيريا إلى لندن . ولندن بالذات دون غيرها من عواصم العالم . وترددت الشائعات بأنه قدم استقالته من الرياسة وأنه سوف يعود للنشاط السياسى . وبقى

رئيس جمهورية نيجيريا فى لندن حتى بعد وقوع الانقلاب وكأن ما جرى لم يكن على أرض بلده وشعبه الذى رفعه إلى أعلى منصب . !

وتطورت الأزمة التى مهدت للانقلاب إلى أن بدأت عمليات تجرى فى اتجاهين فى وقت واحد :

١ - استغلال محاولات أبى بكر باليوا لشد الأنظار للعمل السياسى الخارجى وبخاصة فى المجال الإفريقى . وكانت خطة زعماء حزب التقدم هى استغلال انعقاد مؤتمر الكومنولث فى لاجوس وتحويله عن مناقشة مشكلة روديسيا والكومنولث إلى مناقشة أزمة الحكم فى نيجيريا وبخاصة أزمة الإقليم الغربى فى اتحادها .

٢ - تشكيل فرق تخريب على غرار حرب العصابات ، تتلقى المساعدات من الإقليم الشرقى . وكان مفروضاً أن تبدأ نشاطها أثناء انعقاد مؤتمر الكومنولث حتى تثبت عدم استقرار الحكم وبالتالى تقنع دول المؤتمر بالنظر فى الوضع الداخلى لنيجيريا .

وفشلت الخطة بجناحيها أمام قوة وصلابة زعيمى الحزب الوطنى لدرجة أن أحداً من الإقليم الغربى لم يستطع الاتصال بوفود مؤتمر الكومنولث .

ويبدو أن أبا بكر باليوا رئيس وزراء الاتحاد وأحمدو بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالى ركزا أنظارهما وجهودهما للسيطرة على الموقف فى الإقليمين الشرقى والغربى ، وتركا الشمال ، اعتماداً على أنه منطقة نفوذ حزبهما الطبيعية ، وكانت هذه هى الثغرة التى أسدلت الستار على حياتهما .

وبهذه النهاية للأحداث التى التقت مع ظاهرة الانقلابات برز جيش نيجيريا بقواته التى تتجاوز ٨ آلاف جندى على سطح الحوادث . وربما لم يكن لهذا الجيش من قبل وجود فى السياسة النيجيرية لسبب بسيط هو أن قائده بريطانى حتى بعد الاستقلال بل حتى شهر فبراير سنة ١٩٦٤ حين تولى الجنرال إيرونسى - كأول نيجيرى - قيادته .

وأعتقد أن جيش نيجيريا قد قام بعمليتين فى وقت واحد ، وربما كان فى نظر البعض أنه من سوء الظن تصور وجود رباط بينهما ، وربما كان أيضاً من باب حسن النية التى تصل إلى حد السذاجة تصور عدم وجود مثل هذا الرباط .

وربما كان مصادفة أو ترتيباً واتفاقاً أن ارتبطت العمليتان ، فالمهم أنهما مرتبطتان .

ففرقة من فرق الجيش المقيمة بالشمال والتي عين لها قبل الانقلاب قائد ليس من قبائل الشمال قامت بمغامرة دموية كل هدفها على ما يبدو وما أكدته الحوادث كان هو التخلص من رجل نيجيريا القوى أحمدو بيللو الذى تقف قوته عقبة دون انتشار نفوذ حزب الاتحاد.وأن قائد الفرقة بمجرد قتله لأحمدو بيللو وأبى بكر باليوا لم يطالب لنفسه بشيء ولا لبلده ، بل سلم نفسه بطريقة مسرحية قد تصلح بمسرح القرن العاشر مثلا ، وكان الثمن الذى دفعه ٥٠ قتيلا .

ووسط ما أثارته الفرقة التي لم تقتل أحداً غير أقوى شخصيتين فى نيجيريا سارع مجلس الوزراء بتسليم السلطة لقائد الجيش لا لقائد الفرقة ، وبذلك تحقق الشطر الثانى من عملية الجيش وهو الوصول إلى الحكم وتشكيل وزارة عسكرية وتفتيت حزب الأغلبية ليصبح حلقة أخرى من سلسلة الانقلابات العسكرية التي تزحف على أرض أفريقيا ، والاختلاف بينهما ليس أكثر من اختلاف فى الرتب واللغة ولكنها كلها انقلابات ليس لها من هدف إلا مطامع أصحابها فى السلطة لمصلحتهم وربما لمصلحة غيرهم .

وهذه المرحلة كان من الممكن أن ترحم من ويلاتها أفريقيا وعلى وجه خاص نيجيريا لو أدرك الزعماء السياسيون ذلك بدلا من الدور العجيب الذى لعبوه خلال السنوات القليلة التي مضت من عمر استقلال نيجيريا .

ففى الداخل كانت الزعامات السياسية كلها برغم اختلافاتها تمثل القوى الرجعية المتخلفة التي تعوق أى حركة تطور شعبى .

وفى الخارج كانت نيجيريا تقوم بالدور الذى رسم لها تماماً لتكون « هند » أفريقيا أو بمعنى أدق لتكون الفرملة التي تحـــد من سرعة الحركة وإن أمكن تجميدها كلما كانت الحركة فى غير مصلحة القوى الأجنبية . ولست أريد أن أتعجل الأمر بالحكم ،ولعلى أترك الأمر لصفحات تاريخ الواقع الذى جرى ولا يزال يجرى على أرض نيجيريا .

وعلى أى حال فقد حقق انقلاب نيجيريا كل المطلوب منه ، بل ربما كان

أكثر الانقلابات بعد الكونجو تحقيقاً للمخطط الأجنبي لأفريقيا. إذ وفر لنيجيريا كل فرص الصدام المسلح بين أقاليمها . وحول تراث الأحقاد والخلافات الذى زرعه الحكم البريطانى إلى صدام عسكرى ، جعل نيجيريا أقرب إلى الأرجنتين حيث تتلاحق الانقلابات كأنها فى استعراض عسكرى .

فقد كانت كل الدلائل تؤكد استحالة استمرار الوضع بالنسبة للانقلاب العسكرى . ويكفى أن تعلم أنه بعد الانقلاب بشهور وبالتحديد فى يناير سنة ١٩٦٦ أعلن الحاكم العسكرى للشمال إلغاء احتفالات عيد الفطر حداداً على وفاة أبى بكر باليوا رئيس وزراء الاتحاد الذى قتله الانقلاب الحاكم . . !

ولم يكن ذلك من قبيل منع التجمهر تحت اسم احتفالات عيد الفطر بل كان فعلاً إعلاناً بولاء الشمال لزعامته واحتمالات تحركه للانتقام . وبعدها وقعت الصدامات المسلحة بين قبائل الشمال وقبائل الإيبو — الشرقية — التى تعيش فى الشمال ورد الشرق بمذابح ضد قبائل الشمال .

وشهدت نيجيريا أضخم حركة هجرة داخلية فى تاريخها بحثاً عن الأمان ، وفى الوقت نفسه تزيد من عمق الخلاف وتقسيم وحدة الدولة .

وانتهت الصدامات بخروج فرقة عسكرية فى ٢٩ يوليو زاحفة على العاصمة . وحاولت الحكومة العسكرية التفاوض معها ولكن الموقف انتهى فى أول أغسطس ببيان من إذاعة لاجوس باسم لفتنانت كولونيل يعقوب جوون أعلن فيه تولى السلطة . وقد كان رئيساً لأركان الحرب بعد الانقلاب الأول . وهو ينتمى إلى قبائل الشمال .

وفى اليوم التالى أعلن الحاكم العسكرى للإقليم الشرقى عدم اعترافه بحكومة الانقلاب الجديد . وبعدها تجدد القتال مرة أخرى بين قبائل الشمال والشرق .

ومع اقتراب نهاية العام ما زالت كل الدلائل تؤكد أن هناك انقلاباً ثالثاً على الطريق . حيث ما زالت حكومة الشرق ترفض الاعتراف بحكومة الاتحاد . وحيث عثرت الحكومة مصادفة على طائرة أمريكية محملة بالأسلحة لم يعلن عن أسرارها بعد . !

وبالارتفاع قليلاً إلى قمة جبل لمشاهدة الأحداث يمكن القول إن المسألة بعد الانقلاب أصبحت صراعاً بين ممثلى النفوذ البريطانى وممثلى النفوذ الأمريكى الزاحف

على نيجيريا . وسوف تتابع الانقلابات بينهم إلى أن يتمكن واحد منهما أن يفرض الاستسلام على الآخر !

كل ذلك وكأن نيجيريا أرض فراغ لا يعيش فيها أكثر من ٤٠ مليون شخص بلا زعامات بعد قتل أقوى شخصيتين . وبقيت شخصية ثالثة هى أزيكوى الذى ذهب إلى لندن قبل الانقلاب بأسبوعين وعاد إليها بعد الانقلاب بثلاثة أسابيع وكأنه ليس رئيساً لهذه الجمهورية ، والغريب أن أصحاب الانقلاب الأول لم يعترضوا على عودته ، بل أخشى أن أقول إن خطة العمل السياسى التى قدمها الانقلاب الأول فى يونيو سنة ١٩٦٦ وتهدف لجعل نيجيريا دولة مركزية وليست اتحادية هى نفسها مخطط حزب أزيكوى الذى يعتمد على الإقليم الشرقى . وهو الحزب الذى يمثل قنطرة النفوذ الأمريكى إلى نيجيريا فى حين كان حزب المؤتمر يمثل بحكم مصالحه مصالح النفوذ البريطانى .

القاهرة — نوفمبر سنة ١٩٦٦

د . سامى منصور

الفصل الأول

بداية الاستعمار في المنطقة

المبحث الأول : معالم المنطقة

المبحث الثانى : سباق المستعمرين

المبحث الثالث : تخطيط الأرض

المبحث الأول

معالم المنطقة

تقع نيجيريا على رأس خليج غينيا بالمنطقة المدارية ما بين خطى عرض ٤ و ١٤ شمالا . وتحدها من الغرب والشمال داهومى والنيجر ، ومن الشرق بحيرة تشاد والكاميرون .

وتصل مساحتها إلى ٣٧٣ ألف ميل مربع . وهى بذلك تمتد من الخليج فى الجنوب إلى الصحراء فى الشمال . وتنقسم هذه المساحة إلى ثلاثة أقاليم : الشمالى والشرقى والغربى .

وتعتبر نيجيريا وحدة غير طبيعية . فحدودها لا تتفق مع ظواهر طبيعية معينة كالجبال أو الأنهار ، بل لقد رسمت هذه الحدود تحت ظروف سياسية وتحقيقاً لقرارات لم توضع على أسس جغرافية .

وتنقسم نيجيريا إلى أربعة أقسام جغرافية :

١ — وادى النيجر : وهو واد عظيم إذ أن النهر الذى سميت المنطقة باسمه يعتبر تاسع أنهار العالم وثالث أنهار إفريقيا بعد نهرى النيل والكونغو. وقد عرف قديماً باسم « نيل السود » إذ كانت العقيدة السائدة فى ذلك الوقت أن هذا النهر على اتصال بمنابع نهر النيل .

وقد ظل هذا الاعتقاد سائداً حتى ثبت خطؤه، ويصل طول نهر النيجر إلى ٢٦٠٠ ميل، ويروى ٥٠٠ ألف ميل مربع . أما مساحة دلتاه فهى أكبر من مساحة دلتا النيل إذ تصل إلى حوالى ١٤ ألف ميل مربع .

ويدخل هذا النهر نيجيريا من الشمال الغربى بعد أن يقطع أرض جمهورية مالى حيث ينبع من جبالها فى الشمال الشرقى . ويلتقى بنهر « بينو » الذى يدخل

نيجيريا من الشرق — عند لوكوجا بالقرب من الجنوب الغربى لوسط نيجيريا . ثم ينساب جنوباً حتى الخليج ملتقياً أثناء ذلك بفروعه سوكوتو وكادونا وجونجولا . وينتهى مع الساحل بدلتاه العظيمة .

٢ — **سلسلة المرتفعات** : وتقع فى الجزء الشمالى من أرض اليوروبا وتمتد إلى الجنوب من النيجر . ويصل متوسط ارتفاعها إلى ٢٠٠٠ قدم .

٣ — **السهل** : وهو يرتفع فى الشمال عن سطح البحر حتى يصل إلى ٤ آلاف قدم عند نقطة التقاء النهرين ثم يتدرج فى الهبوط إلى الشمال إلى حوالى ٢٠٠٠ قدم فى أرض الهوسا . وهى المنطقة التى تسقط عليها معظم أمطار المنطقة الشرقية .

٤ — **أرض الكميرون** : وهى منطقة جبلية حتى إنها تعتبر كحدود طبيعية فى الجانب الشرقى . ويصل متوسط الارتفاع فيها إلى حوالى ٨ آلاف قدم .

أما عن المناخ فنيجيريا تعتبر من البلاد الاستوائية ، إذ أن معدل الحرارة فيها يرتفع إلى أكثر من ٨٠ درجة ف موزعة على مدار السنة . أما المرتفعات فتنخفض فيها درجة الحرارة .

وأما الأمطار فمعدلها يختلف فى الكمية حسب اختلاف المناطق . فيتدرج من ٢٠ بوصة فى السنة فى أقصى الشمال حتى يصل إلى ٣٠٠ بوصة على المنطقة الساحلية

ومن الملاحظ أن فصول الجفاف تزداد طولا وتقل فصول الأمطار كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال . حتى إن أغلب المناطق الشمالية تسقط الأمطار عليها خلال أشهر ثلاثة فقط من السنة .

ويمكننا أن نجمل العوامل التى يتأثر بها المناخ فى نيجيريا فيما يلى :

١ — **تأثير الارتفاع** : فنجد أن أثره على الحرارة واضح . إذ ينخفض معدلها كلما ارتفعت المنطقة ، فى حين يرتفع معدل الأمطار كلما ارتفع مستوى المنطقة عن سطح البحر .

٢ — **البعد عن مصادر المياه** : إن البعد عن البحر أو الأنهار لا شك يزيد من حدة ارتفاع الحرارة وانخفاض معدل الأمطار .

٣ — **اتجاه وسرعة الرياح** : وهما يؤثران بدورهما على معدلات الحرارة والأمطار

ونيجيريا ليست من الدول الغنية بالمعادن . ولعل أهم معادنها القصدير الذى يمثل وحده ٩٠٪ من ثروتها المعدنية . وتحتل به نيجيريا المركز السادس من الإنتاج العالمى . ويوجد بها أيضاً الذهب والزنك والحديد والرصاص . ومن الغريب أنه قد اكتشف فى أرضها معدن اليورانيوم وبالتحديد فى إقليمها الشمالى ومع ذلك لم تبذل جهود علمية لمعرفة إمكان استغلاله اقتصادياً .

أما مصادر القوى فموجودة جميعاً وإن كانت لم تستغل بعد بصورة إيجابية، فيوجد فى نيجيريا الفحم ، والبترول بعد إنتاجه الفعلى بواسطة شركتى شل وموبيل أويل عام ١٩٥٩ . وهناك أيضاً الكثير من مساقط المياه التى بدأ التفكير أخيراً فى استغلالها .

بقيت بعد ذلك الثروة الزراعية وهى كثيرة . إذ تعتبر نيجيريا حتى الآن دولة زراعية يحتل الكاكاو المركز الأول من بين محاصيلها ويمثل ١٣٪ من الإنتاج العالمى ويليه الذرة والأرز والقمح والسمسم وقصب السكر والموز والفول السودانى والقطن والدخان وغيرها .

وتعتبر نيجيريا أكبر دولة إفريقية من حيث تعداد السكان .

فقد وصل تعداد سكانها فى عام ١٩٥٣ إلى ٣٢,١٧١,٠٠٠ نسمة ، وقدر عددهم فى منتصف عام ١٩٦٠ بما يقرب من ٣٥,٣ مليون نسمة . وفى ١٩٦٥ بحوالى ٥٥,٦ مليون نسمة .

وربما يرجع ذلك إلى أن معدل الزيادة فيها مرتفع فيصل فى الشمال مثلا إلى ٥,٠٪ كما سجلته بعثة البنك الدولى[1] .

أما كثافة السكان فتصل إلى ٨٥ فرداً فى الميل المربع . وهى نسبة مرتفعة فى أفريقيا ، وإن كانت منخفضة بالنسبة للقارات الأخرى .

ويصل متوسط الدخل القومى للفرد إلى ٦١ دولاراً تقريباً . وهو متوسط منخفض إذا ماقورن بما فى الدول الأفريقية الأخرى . إذ نجده فى غانا مثلا يرتفع إلى ١٥٦ دولاراً.

---

(١) إن أرقام السكان تثير مشكلة عدم احترام الإحصاء من جانب وتصور أنه كلما أعلن ضخامة تعداد نيجيريا أعطاها ذلك أهمية . وربما كان ذلك يفسر لنا المبالغة فى الأرقام بحيث تزيد خلال ٥ سنوات بحوالى ٢٠ مليوناً وهو أمر مستحيل .

وطبقاً للتقسيم الإدارى نجد فى الإقليم الشمالى الذى يشغل ٧٥٪ من مساحة الدولة حوالى ٦٠٪ من جملة السكان ، ويتحدث ٤٠٪ منهم بلغة الهوسا . ويرتبط هذا الإقليم بحركة الفتوحات الإسلامية فى شمال وغرب أفريقيا . ولذلك فمعظم سكانه يدينون بالإسلام .

ومن أهم قبائل هذا الإقليم الهوسا التى تمثل ١٩٪ من سكانه . وتليها الفولانى التى تمثل ١٠٪ ثم نيوب وتيف وكانوق .

ويلى الإقليم الشمالى من حيث تعداد السكان الإقليم الشرقى الذى تصل مساحته إلى ٣٠ ألف ميل مربع ، ويعيش فيه ٢٥٪ من سكان نيجيريا . ومن أكبر قبائله « إيبو » التى تمثل ١٩٪ من سكانه ، وتليها مجموعة قبائل صغيرة جداً مثل قبائل إبيبو وإيجو .

أما الإقليم الغربى — برغم أن مساحته ٤٥ ألف ميل مربع — فهو أقل الأقاليم الثلاثة سكاناً فلا يتجاوز نصيبه أكثر من ١٥٪ من السكان ومن أكبر قبائله اليوروبا التى تمثل حوالى ١٨٪ من سكانه .

وقد اختلف الباحثون حول الأصول الأولى لسكان الغرب . فالبعض يقول إنهم من صعيد مصر ، وفريق آخر يرى أنهم من شرق أفريقيا أو الجزيرة العربية . وهم فى الحقيقة خليط من كل هذه الدماء .

وقد لعب التقسيم السياسى دوراً فى تفريق كثير من أبناء القبائل إلى الدول المجاورة لنيجيريا . فنجد مثلا فى الجنوب الشرقى لداهومى بمنطقة بورتو نوفو أبناء قبائل اليوروبا . أما أحفاد الهوسا فقد انتشروا فيما يقرب من ١٠٠ ميل داخل حدود جمهورية النيجر .

ونجد آثار هذه الصورة واضحة فى تقرير السياحة النيجيرى بأن الدولة تستقبل سنوياً ما لا يقل عن ربع مليون أفريقى من غرب أفريقيا فقط فى زيارات قبلية .

هذا عن أبناء البلاد أنفسهم وبقى أن نعرف شيئاً عن الأقليات التى استوطنت نيجيريا .

عرفت منطقة غرب أفريقيا بعدم التوطن الأوروبى بصفة عامة والإنجليزى بصفة

خاصة . وذلك لما اشتهرت به من أنها مقبرة الرجل الأبيض ، بسبب انتشار ذباب « تسى تسى » والأمراض المتوطنة . أما هؤلاء الذين استوطنوها فقد كان ذلك خضوعاً لظروف خاصة لكونهم من رجال التبشير أو من موظفى الإدارات الحكومية وما شابه ذلك .

ويمكن أن نلاحظ أن الأقليات[١] فى نيجيريا فريقان ، أحدهما الإفريقيون والآخر غير الإفريقيين . . والفريق الأول حوالى ٤١ ألف نسمة ويمكن تقسيمهم إلى فئتين : الأولى فئة المتعلمين وتشمل أبناء غانا وسيراليون وداهومى . وقد تدفقوا على نيجيريا خلال السنوات الأولى للحكم البريطانى ومعظمهم من الموظفين الإداريين والفنانين . والفئة الثانية فئة غير المتعلمين وهم قوافل العمال الموسميين ، التى تأتى للعمل خلال فترات قصيرة ثم تعود . وأغلبهم من أبناء غرب أفريقيا .

أما الفريق الثانى فهو خليط من الجنسيات الأوربية والعربية ولا يتجاوز عددهم أكثر من ١٧ ألف نسمة ، وفى مقدمتهم الإنجليز واليونانيون واللبنانيون والسوريون .

وحتى تكون دراسة معالم سكان نيجيريا كاملة يجب معرفة الدين الذى يعتنقه السكان . فنجد أن حوالى ٣٣٪ من السكان مسلمون ويصل تعدادهم إلى أكثر من ١٤ مليوناً ، يوجد أغلبهم بالإقليم الشمالى . ويصل تعداد المسيحيين إلى حوالى ٧ ملايين أى ما يقرب من نصف عدد المسلمين ، وأكبر مناطق تجمعهم الإقليم الشرقى ثم الإقليم الغربى كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١) إن إطلاق كلمة أقليات هنا هو فى الواقع لا يعبر عن الواقع ، لأن — هؤلاء الإفريقيين يعيشون فى أرضهم وقد أصبحوا أقليات نتيجة التقسيم السياسى الاستعمارى للمنطقة ولذلك فهم يمثلون مشكلة سياسية وليست على الإطلاق مشكلة عنصرية .

توزيع السكان طبقاً لتعداد ١٩٥٣

الدين	مجموع السكان	الإقليم الشمالى	الإقليم الشرقى	الإقليم الغربى	جنوب الكاميرون
المسلمون	١٣,٧٩٤,٠٠٠	١١,٦٦١,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	١,٩٧١,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
المسيحيون	٦,٨٣١,٠٠٠	٥٥٨,٠٠٠	٣,٦١٢,٠٠٠	٢,٢٠١,٠٠٠	٣٠٤,٠٠٠
ديانات بدائية	١٠,٥٤٠,٠٠٠	٤,٦١٦,٠٠٠	٣,٥٨٠,٠٠٠	١,٩١٣,٠٠٠	٤٢٢,٠٠٠
المجموع	٣١,١٦٥,٠٠٠	١٦,٨٣٥,٠٠٠	٧,٢١٥,٠٠٠	٦,٠٨٥,٠٠٠	٧٥٣,٠٠٠

ونلاحظ أن الأديان البدائية يكاد يبلغ عدد معتنقيها ثلث السكان . ويوجد أغلبهم فى الإقليم الشمالى ويليه الإقليم الشرقى . ولكنهم فى الشمال أقلية لا تتجاوز ٢٥٪ من السكان فى حين أنها فى الشرق تكاد تصل إلى ٤٨٪ من جملة سكان الإقليم .

المبحث الثانى

سياق المستعمرين

(ا) نيجيريا قبل الاستعمار

ثمة خطأ انتشرت فكرته بين الإفريقيين خاصة والعالم كله عامة ؛ حتى — للأسف — على المستويات الأكاديمية ، بأن أفريقيا كانت يوم دخلها الاستعمار الأوربى غابة يتساوى فيها البشر بالوحوش ، كلاهما يعيش فى همجية وفوضى .

ويجد الرجل الأبيض من هذه الأسطورة الكاذبة امتداداً لسلسلة من الأكاذيب بأنه وصل إلى إفريقيا ليحضرها وينشر ثقافته فى هذا المجتمع المتخلف . ويبدو أن الكذوب من كثرة ما ردد أكاذيبه صدقها هو نفسه ، فنادراً ما نجد مرجعاً علمياً فى الغرب يكشف عن صورة الحياة فى إفريقيا قبل أن يدخلها الرجل الأبيض المستعمر .

وأستطيع أن أقول إنه يندر أن تجد بين المثقفين الإفريقيين أنفسهم من يعرف أن على أرض نيجيريا مثلا عاشت حضارة تكاد تقترب فى عمرها من الحضارة اليونانية والمصرية وإن لم تكن على درجتهما . فقد أثبتت الدراسات العلمية أنه كانت هناك حياة فى هذه المنطقة التى تعرف الآن بنيجيريا ابتداء من العصر الحجرى ، وأكثر من هذا هناك بعض الآلات الحجرية التى كانت تستعمل فى ذلك الوقت موجودة فى متحف « جوز » وهى دليل لا يقبل الطعن على بداية تاريخ حضارة هذه المنطقة .

وقد عاش على هذه الأرض فيما قبل الميلاد شعب اسمه « نوك ». وإن كانت حضارته قائمة على التجارة وله نظام حكم قائم على أسس وحدة إدارية هى « القرية». وقد انتهت حضارة هذا الشعب القديم فى حوالى القرن الثانى الميلادى . وذلك على

أيدى قبائل البانتو التى يقال إنها دخلت نيجيريا فى القرن الثالث أو الثانى قبل الميلاد . وظلت تقوى وتتجمع إلى أن سادت جزءاً كبيراً من المنطقة . وقد لحق بالبانتو فى القرن الرابع الميلادى قبائل إيبو وإيجاى .

وكانت هناك شرق بحيرة تشاد عام ٩٠٠ ميلادية مملكة قوية أسسها البربر الذين هاجروا إلى هذه المنطقة . وقد أسسها الملك زاجهاوا الذى اتسعت إمبراطوريته حتى كادت تبتلع كل أراضى البانتو .

ولعل ما يستحق الإشارة إليه هنا هو أن المرأة الإفريقية كان لها فى هذه الإمبراطوريات والممالك وجود لم تعرفه فى أوربا إلا فى القرن الماضى . ففى إمبراطورية زاجهاوا مثلا كانت زوجة الملك هى السيدة الأولى يقدم لها الرؤساء والأمراء كل احترام ، وتشارك فى مجلس العرش بل أعطيت الحق فى أن يكون لها القول الفصل فى وراثة العرش . وكانت المرأة فى ممالك البانتو تحمل نصيباً ضخماً فى العمل وبخاصة فى الزراعة والتجارة .

أكثر من ذلك أن البرتغال حين وصلت إلى مدينة بنيين فى نهاية القرن ١٥ وجدت هناك مملكة قوية ، قوية فى جيشها وفى نظامها الإدارى والمالى ، وكانت لاجوس هى إحدى مدن هذه المملكة . وقد بقيت هذه المملكة إلى وقت دخول الاستعمار البريطانى ١٨٩٧ م

هذا طبعاً غير إمبراطوريات وممالك قبائل الهوسا والفولانى ، وهى أشهر الممالك التى فقدت للأسف حضارتها الإفريقية السابقة مع الاستعمار الأوربى للقارة .

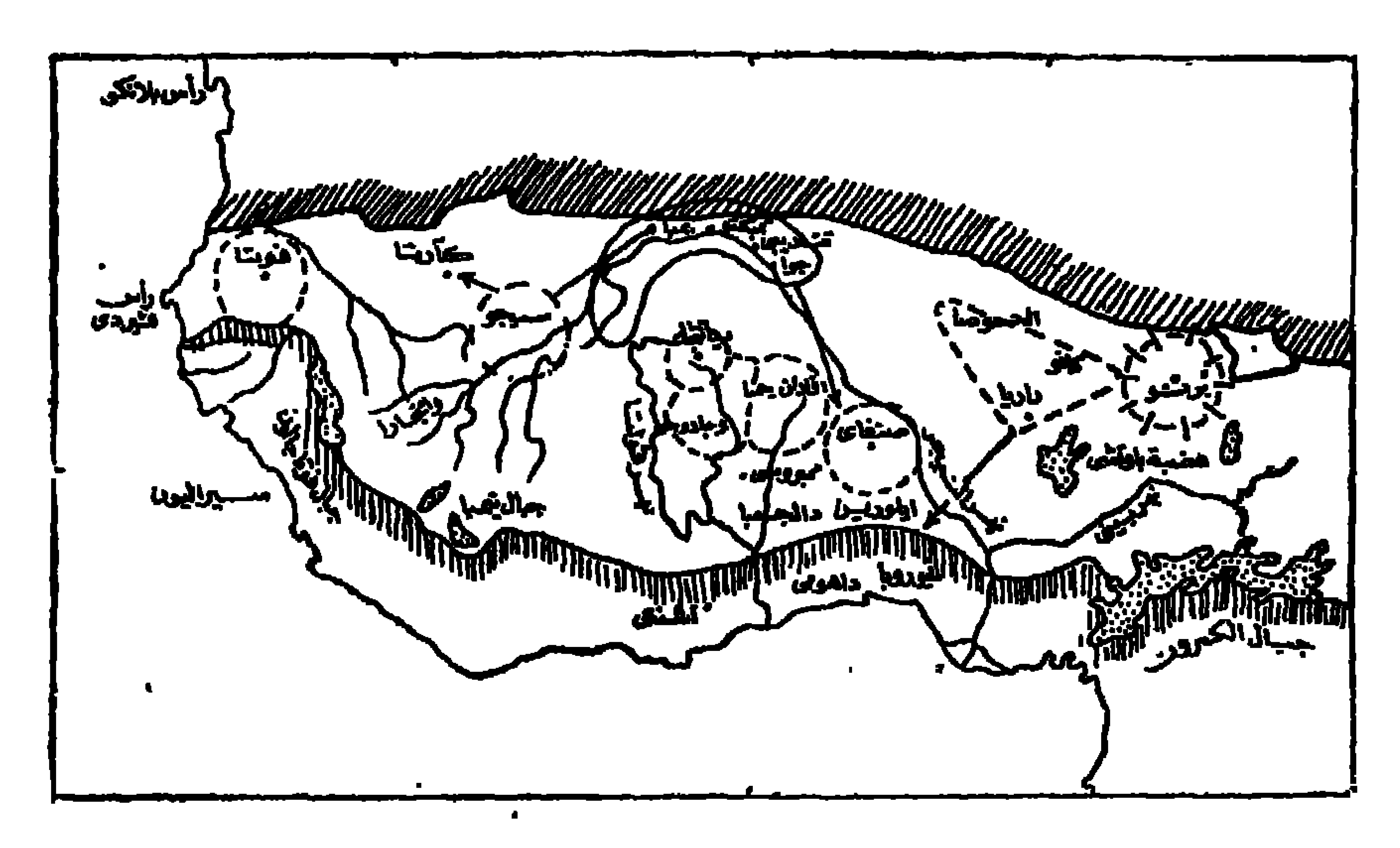
وأقدم هذه الدول القديمة هى دولة الهوسا التى يرجع أصلها إلى القرن العاشر تقريباً . وقد اعتبرت أحد مراكز التوسع الإسلامى فى أفريقيا منذ دخلها الإسلام فى القرن الثالث عشر مع قوافل التجار عبر الصحراء من شمال إفريقيا والجزيرة العربية . فلقد اتخذت قوافل التجار وقبائل البربر طريقها صوب الجنوب للإقامة الدائمة بعد أن سيطر العرب على بلاد المغرب[1] .

---

(١) دكتور حسن أحمد محمود — الإسلام والثقافة العربية فى إفريقيا . جزء أول ، القاهرة ١٩٥٨ . ص ١٩٩ .

وكان تدفق الإسلام منذ دخوله إلى المغرب للمرة الأولى ثم انتشاره إلى غرب إفريقيا يتوقف على عاملين :

١ – إسلام شعب الطوارق الذى تبنى الدعوة والجهاد وبخاصة فى زمن عقبة ابن نافع . حتى إن كثيراً من القبائل تفخر بالانتساب إليه حتى اليوم[١] . . ومنهم بعض قبائل الفولانى فى شمال نيجيريا . ولقد كان عقبة أول من حمل الطوارق على الإسلام وتبعه فى نشر الدعوة كثير من أولاده .



دول غرب أفريقيا فى القرن السادس عشر

٢ – ضعف مقاومة دولة غانا – القديمة – وتسرب الإسلام إليها آخر الأمر كان عاملا أفسح الطريق لنشر الإسلام فى غرب إفريقيا كله . ولقد لعبت سلطنة ملى التى أسسها شعب المادنجو دوراً كبيراً فى تفكك دولة غانا وإنشاء سلطنة إسلامية امتدت حتى منطقة النيجر الأوسط فى الفترة من عام ١٣٠٧ إلى ١٣٢٢ . وكذلك قامت سلطنة إسلامية أخرى هى سلطنة سنغى التى تقع منطقة سيادتها

(١) ويعرفون بالملثمين أيضاً ، وهم الذين حملوا الإسلام إلى غرب إفريقيا ، وكانت هذه القبائل تنتشر فى نطاق واسع يمتد من جنوب طرابلس إلى المحيط الأصلى ومن جبال أطلس فى الشمال حتى منحنى النيجر . ولكل قبيلة منهم وطنها ومنطقة نفوذها . ومن أشهر قبائلهم « لمطة » و « جزولة » و « متنون » .

على ضفة النيجر الأوسط . وكان أهلها قد اعتنقوا الإسلام فى منتصف القرن الحادى عشر.

وقد تعرضت الدعوة الإسلامية لموجات من القوة والضعف والتوسع والانكماش تبعاً لما كان يحدث فى الدولة الإسلامية العربية فى ذلك الوقت .

ونتج عن فترات الضعف والانكماش حركات إصلاحية لها جذور أصيلة فى البلاد الإسلامية العربية ويمكن حصرها فى :

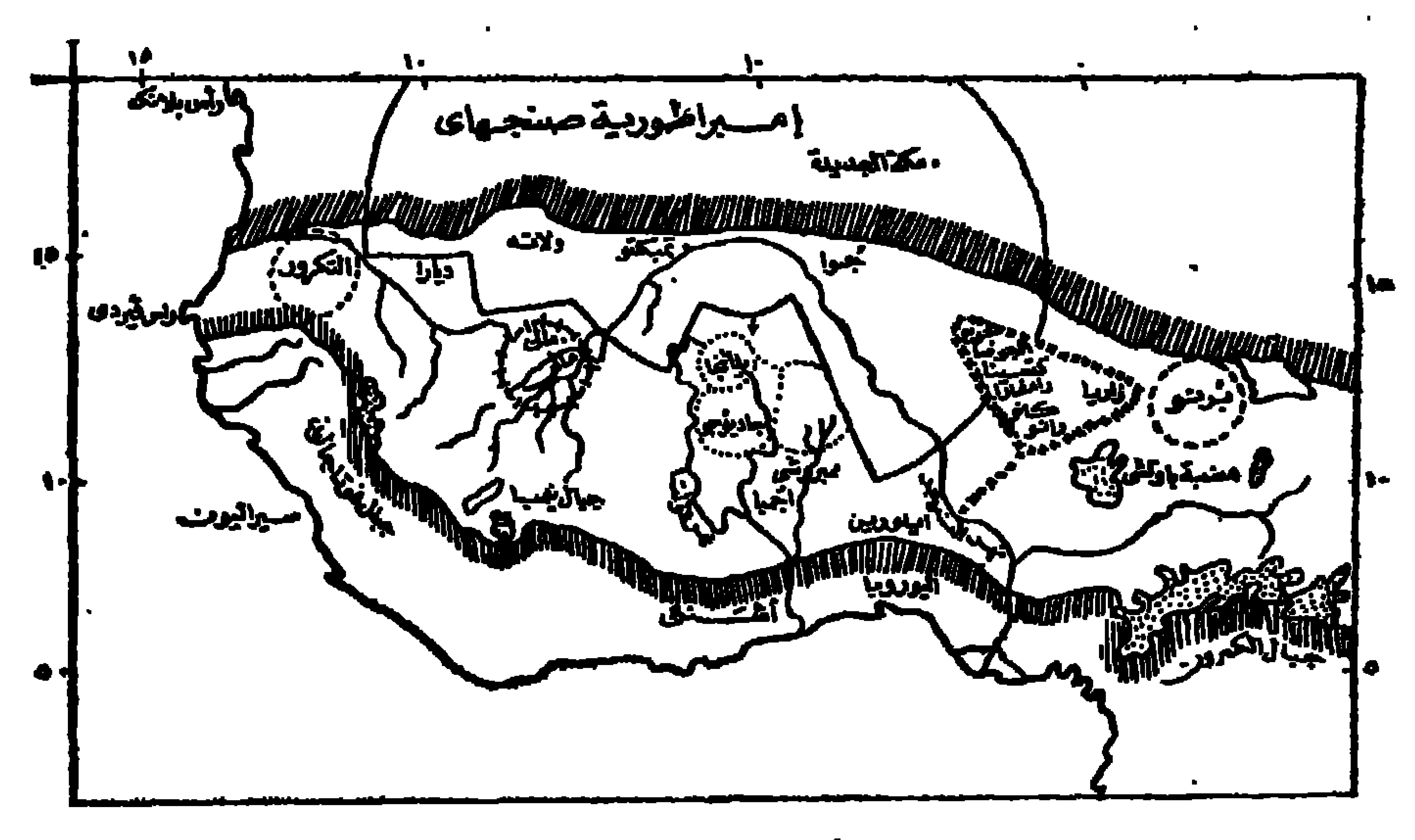
(ا) الدعوة الوهابية التى تزعمها فى نيجيريا عثمان بن فودى وهو ينتمى إلى قبائل الفولانى .

(ب) نشاط الطرق الصوفية بعد أن امتدت إليها يد الإصلاح ممثلة فى نشاط القادرية والتيجانية والسنوسية .

(حـ) حركات مهدوية من أبرز زعمائها أحمدولوبو وابنه أحمدوشيخو .

وقد أدت هذه الحركات الإصلاحية إلى تقوية دولة الفولانى ، حتى أصبحت منافساً كبيراً للهوسا مما كان عاملا لتهديد السلام بينهما . بل لقد وصل الحد إلى الصدام المسلح بينهما عام ١٨٠٤ ،وبالتحديد بين عثمان بن فودى وملك جوبير . وانتهى بانتصار الأول الذى أعلن نفسه بعد ذلك أميراً للمؤمنين ثم أخذ يرسل الحملات العسكرية برياسة أبنائه مرة وضباطه مرات أخرى إلى المناطق المحيطة به،واستطاع خلال عشر سنوات أن يزيل أغلب ممالك الهوسا . وعين عليها ممثلين عنه بلقب أمير . ولم يكتف بممالك الهوسا بل لقد توسع فى وادى النيجر مكتسحاً أمامه دولة اليوروبا ونوبب حتى وصل إلى إيللورين، وبعد ذلك عبر جنوده نهر بينو حتى وصلوا إلى بولا .

ودولة اليوروبا هذه يحتمل أن تكون قد تأسست فيما بين سنتى ٦٠٠ و ١٠٠٠م فى منطقة الغابات الجنوبية من بعض المهاجرين القادمين من الشمال الشرقى،وهناك رأى يقول إنهم من صعيد مصر . وقد بلغت هذه الدولة قمة مجدها وسلطانها فى منتصف القرن ١٨ ، فامتدت فى الشمال حتى النيجر وفى الغرب حتى حدود داهومى



دول غرب أفريقيا فى القرن السابع عشر

وفى الجنوب حتى أبيكوتا قرب الساحل — لاستحالة تقدمهم أكثر من ذلك بسبب منطقة المستنقعات — وفى الشرق حتى إيليتى. وقد بدأ نجم اليوروبا يخبو حين استطاع أمراء الفولانى فرض سلطانهم على جزء من أرضها .

ولقد انتهت هذه الدول جميعاً حين تصارع أمراؤها واستقل كل منهم بإقليمه عن دولته . فتمزقت وحدة البلاد إلى دويلات صغيرة وضعيفة وكانت الفرصة الصالحة لتدفق الاستعمار الأوربى .

فأقوى ملك حكم مملكة اليوروبا كان إدودووا سنة ٨٣٠ وظلت المملكة قوية فى عهده إلى أن ورثها ابنه أوكايني الذى ضعف فى آخر أيامه وتمزقت المملكة إلى سبع ممالك يحكمها أولاده السبعة .

وإلى جانب ذلك كانت هناك إمبراطوريات أخرى عاشت فى هذه المنطقة ومنها إمبراطوريتا ميلي وصنجهاى . وقد دخلت هذه الإمبراطوريات الإسلام فى منتصف القرن الحادى عشر :

وفى سنة ١٤٩٣ وصل إلى كرسى عرش إمبراطورية صنجهاى أفريقى مسلم هو الإمبراطور محمد إسكيا . وقد دخلت معظم قبائل الهوسا فى هذه الإمبراطورية خلال القرنين التاليين :

ويقال إن ابن بطوطة حين زار شمال نيجيريا سنة ١٣٥٣ تعجب من أنه ما زالت إلى جانب هذه الإمبراطوريات الإسلامية قبائل لم تدخل الإسلام بعد.

وحتى لو لم يدخل الاستعمار الأوربى إلى أفريقيا لكان لهذه الحضارة شأن آخر . فهى قد اضمحلت ثم ضاعت نتيجة استنزاف أهم عناصر قوتها وهى الثروة البشرية فقد أسر شبابها وكان يرسلهم فى قوافل العبيد، والثروة الطبيعية كانت تنقل إلى أوربا . والنتيجة الطبيعية أن تتحول أفريقيا إلى خراب .

(ب) بداية الاستعمار الأوربى :

كانت البرتغال هى أول من بدأ الاستعمار الأوربى لإفريقيا . وكان ذلك فى القرن الحادى عشر من أجل مقاومة نفوذ العرب المتزايد ونزع الملك منهم . ولقد بدأت البرتغال محاولتها الأولى من شبه الجزيرة فى عام ١٤١٥ ثم انتقلت إلى مهاجمتهم بعد ذلك فى إفريقيا . ونجحت فى الاستيلاء فعلا على مدينة سبته على الساحل المراكشى . ثم قامت بعدة محاولات أخرى لاحتلال مراكش نفسها . ولقد استمرت هذه المحاولات حتى القرن السادس عشر ولكنها انتهت بهزيمة البرتغال عند القصر الكبير عام ١٥٧٨ وبذلك ضاعت آمالها فى بناء إمبراطورية برتغالية بشمال إفريقيا .

وبعد سنوات فكر هنرى الملاح فى بدء محاولة جديدة ولكنها تبدأ هذه المرة من الجنوب . ولذلك شجع مواطنيه على اكتشاف الساحل الأفريقى الغربى . . وكان يحدوه الأمل فى الوقت نفسه فى العثور على المملكة المسيحية التى كانت الأساطير تحكى الكثير عن عظمتها فى إفريقيا .

وكان يعتقد أنه لو تأكد من وجود هذه المملكة لأمكن إعلان تحالف مسيحى مع ملكها لمهاجمة المسلمين من الجنوب وإيقاف تيار انتشار الإسلام إلى جانب نشر المسيحية فى شمال إفريقيا وغربها .

ودخل عامل آخر غير من هدف الهجوم البرتغالى على العرب . إذ أن البعثات الاستكشافية البرتغالية كانت قد انتهت من اكتشاف رأس الرجاء الصالح ثم اكتشاف القارة الأمريكية والدوران حول الأرض حتى وصلوا إلى الهند بل واليابان . وقد خلق كل ذلك حركة تجارية نشيطة ، حتى أصبح الطريق إلى الهند هو الذى

يشغل الاهتمام الأكبر ، وكانت الهند هي مورد الثروات حتى ذلك الوقت . وبذلك أصبحت لإفريقيا أهمية كبرى لهذه الحركة التجارية باعتبارها طريقاً إلى الهند . ولذلك أقيمت على سواحلها عدة محطات تموينية . وفى سنة ١٤٤٦ كان البرتغاليون قد بلغوا السنغال . وفى عام ١٤٧٠ وصلوا إلى منطقة خط الاستواء . وبعد ذلك بدأت بعثاتهم التبشيرية عملها .

ويلاحظ أن النشاط الاستعمارى حتى ذلك الوقت كان لا يتجاوز الساحل وكانت مدينة بنين هى مركز الاتصال التجارى بين دولة اليوروبا وأوربا عن طريق البرتغال ، وتجارتها الرئيسية العبيد .

ولم تستطع البرتغال أن تحتفظ باحتكارها لتجارة إفريقيا طويلا فقد جذبت الأرباح الخيالية بقية الدول الأوربية إلى ساحل غرب إفريقيا . إذ كان الربح يصل إلى ٥٠٠٠ ٪ فى العبد الواحد . وكان يتم شراؤه بمعيارين من النبيذ الأسبانى ويباع بحوالى ألف وحدة من العملة المتداولة فى ذلك الوقت .

وفى سنة ١٧٨٢ كان يباع فى نيجيريا بجنيهين تقريباً من العملة الاسترلينية ثم يباع فى أمريكا بحوالى ٦٥ جنيهاً .

ولذلك ظهرت السفن الأسبانية لأول مرة فى القرن الخامس عشر عند ساحل الذهب . أما السفن البريطانية فلم تصل إلا فى عام ١٥٥٣ عند جامبيا وساحل الذهب . وقد عادت محملة بالعاج والذهب . وفى ذلك الوقت منحت الملكة اليزابيث الأولى امتيازاً لثلاث شركات لتجار من المغامرين البريطانيين . واحدة عام ١٥٨٥ للتجارة مع دولة البربر ومراكش والثانية عام ١٥٨٨ للتجارة مع جامبيا ، والثالثة عام ١٥٩٢ للساحل الممتد من جامبيا حتى سيراليون .

وجاءت هولندا بعد ذلك عام ١٥٩٥ لأول مرة بعد حصولها على الاستقلال من أسبانيا . وهاجمت المستعمرات البرتغالية فى إفريقيا — وكانت البرتغال قد اتحدت مع أسبانيا — فاستولت هولندا على (ارجرين) عام ١٦٢١ و (المينا) عام ١٦٣٧ وقامت ببناء ١٦ مركزاً تجارياً لحسابها وحدها فى هذه المنطقة .

ولم يقف السباق على هذه الدول فحسب بل لقد دخلت فيه دول أوربية

أخرى مثل السويد عام ١٦٤٠ وبروسيا عام ١٦٨٢ ، أما فرنسا فقد كانت أول محاولة لها فى أفريقيا عام ١٨٣٧ على نهر السنغال .

ولكن هذه المحاولات لم تخرج عن مجرد سباق على إنشاء المراكز التجارية ومحطات التموين . إذ لم تكن هناك رغبة حقيقية فى الاستعمار حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فقد كان الاعتقاد السائد أن المستعمرات عبء مالى باهظ على دافعى الضرائب وخاصة فى مراحله الأولى بالإضافة إلى أن الدول المستعمرة تفضل الانفصال عن الدولة الأم حين يصبح لديها من القوة ما يساعدها على ذلك مثلما حدث فى تجربة المستعمرات الأمريكية .

وبناء على ذلك كانت فى أفريقيا مراكز تجارية كثيرة لهذه الدول جميعاً ولكن لم تكن هناك أراض تحت سيطرة أو إدارة مباشرة لدول أوربية . إذ لم يجد حكام هذه المراكز معاونة أو تأييداً من دولهم للتوسع فيما حول مراكزهم . وقد كانت تجارة العبيد فى مقدمة أهداف هذه المراكز إن لم تكن عملها الرئيسى .

ولما كانت هذه المحاولات لا تجد تشجيعاً حكومياً فقد اتسمت بأعمال المغامرين والرحالة . وكان أول هؤلاء الرحالة البريطانيين فى أفريقيا هو « جيمس بروس » الذى اكتشف منابع النيل .

المبحث الثالث

تخطيط الأرض

لقد مرت عملية تخطيط الأراضى النيجيرية بمراحل ثلاث :

(١) اكتشاف النيجر :

قام السير جوزيف بانكس بتكوين شركة لحل مشكلة الملاحة فى النيجر ، إذ كان معروفاً أن أعالى النيجر من المناطق التى يصعب الوصول إليها .

ثم قام طبيب اسكتلندى اسمه « مونجو بارك » بمحاولة بدأها من نهر جامبيا عام ١٧٩٥ متجهاً نحو أعالى السنغال . وبعد عام تقريباً وصل إلى النيجر بالقرب من سيجو ولكنه أصيب بالمرض فعاد إلى إنجلترا . وبعد ذلك بسنوات قام بمحاولة جديدة ولكنها فى هذه المرة كانت بتكليف من وزارة المستعمرات لمواصلة اكتشاف النيجر ومنحته مبلغ (٥٠٠٠) خمسة آلاف جنيه استرليني . وبدأ من جامبيا عام ١٨٠٥ بقيادة ٣٨ جندياً وبحاراً ، ولكن الحمى قضت على بعثته ولم يصل إلى النهر منها إلا ٧ جنود بقيادته . وبعد أن قطع ١٢٠٠ ميل هاجمه الأهالى فمات غرقاً فى بوســا .

وقد ظلت العقبات سواء الجغرافية أو الصحية حائلا دون الاكتشاف الكامل للنيجر حتى بداية القرن التاسع عشر . ولذلك استمرت المحاولات لتحقيق اكتشافه كله . فخرجت بعثة من طرابلس وعلى رأسها الماجور ديكسون دنيكان والملازم هيج هلابرتون والدكتور والتر أورنى . وعبرت الصحراء حتى وصلت المنطقة وأعلنوا أن النيجر لا ينساب إلى البحيرة . وبعد ثلاث سنوات تبعهم الماجور لاينج ولكنه قتل عام ١٨٢٥ .

ثم سافر عام ١٨٣٠ الإخوة : ساندرر ، ريتشارد ، جون وبدأت رحلتهم من بوسا ليقطعوا النهر حتى يصلوا إلى البحر وقد بلغوه فعلا بعد شهرين من بداية الرحلة .

ومنذ ذلك الوقت عرف الطريق لاختراق الساحل الغربى إلى قلب إفريقيا وانتهت مشكلة النيجر . . ومع ذلك بقيت مشكلة إقامة حياة للأوربيين عليه . ولذا قامت بعثة أخرى برياسة لاندر بعد عامين من الرحلة الأولى لتحقيق هـذا الهدف ولكنه مات متأثراً بجراحه أثناء معركة مع الأهالى.

وفى هذه الفترة كانت أوربا قد بدأت تكتشف مدى ما لإفريقيا من أهمية لاقتصادها الناشئ سواء كانت سوقاً لاستهلاك السلع التى تنتجها أو مصدراً للمواد الأولية اللازمة لإنتاج هذه السلع . وتأكد رجال الحكم أن المستعمرات يمكن أن تكون مورداً للثروة ولذلك شجعت هذه الرحلات لإقامة مراكز توطين للأوربيين وقد صاحب ذلك فكرة تحريم تجارة العبيد لحاجة الاستعمار الجديد إلى هذه الأيدى العاملة لبناء اقتصاد المستعمرات .

ولذلك أرسلت الحكومة البريطانية فى الفترة من عام ١٨٤١ حتى ١٨٦٠ أكثر من عشر بعثات لمسح النيجر ونشر المسيحية وتحريم تجارة العبيد[١] .

ويرجع هذا الاهتمام الزائد — فى شكل هذا العدد الضخم من هذه الرحلات والمغامرين — بالمنطقة التى عرفت فيما بعد باسم نيجيريا ، إلى أن ساحلها يعتبر من الناحية الجغرافية أكثر مناطق الساحل صلاحية للتجارة لما تتميز به من دلتا روافد النيجر . وميناء لاجوس[٢] كان يعتبر أفضل مناطق هذا الساحل صلاحية لهذه التجارة .

وأخيراً انتهت مشكلة إقامة الحياة الأوربية على جانبى النيجر . وكانت

---

(١) فى عام ١٨٤١ أرسلت بريطانيا بعثة فشلت فى تحقيق أهدافها فأرسلت بعثة أخرى برياسة ريتشارد سون ومن بين أفرادها اثنان من الألمان هما بارث وأوفرويز وقد بدأت الرحلة من طرابلس عام ١٨٥٠ حتى وصلت بحيرة تشاد حيث مات قائدها وحل مكانه الرحالة الألمانى بارث الذى استمر يواصل الرحلة بعد أن انضم إليه الرحالة فوجل الذى كان له الفضل فى اكتشاف جنوب بحيرة تشاد . وقد قطعوا إفريقيا فى طريقهم إلى نهر النيل ولكن فوجل قتل فى « واديا » أما القائد الألمانى فلم يصل إنجلترا إلا بعد ٥ سنوات . وخلال السنوات العشر التالية أرسلت سبع بعثات للبحث عن فوجل لم يصل منها إلى واديا إلا بعثة واحدة ولكن رئيسها مات بدوره هناك .

(٢) أصل الكلمة مشتقة من الكلمة البرتغالية « Lgoon » ومعناها « البحيرة » وفى البرتغال مدينة اسمها لاجوس كانت تربطها بالميناء الإفريقى صلات استمرت ما يقرب من ٥٠٠ سنة .

أول بعثة استقرت فى المنطقة هى بعثة بابتستس التى اتخذت مقراً لها فى « بيداجرى» عام ١٨٤٢ ولحقت بها فى السنة التالية بعثة تبشيرية .

وقد قام واديل بفتح كنيسة للبعثة الأسكتلندية عام ١٨٤٦ فى كالابار حيث مقر البعثة .

وكانت نتيجة كل ذلك أن زاد اهتمام بريطانيا بغرب أفريقيا عامة ومنطقة النيجر بصفة خاصة حتى إنها عينت بيكرافت عام ١٨٤٩ كأول قنصل لها لحماية مصالحها فى خلجان بنين وبيافرا . وبعد أربعة أعوام فقط عينت لها قنصلا آخر فى لاجوس .

وقد كان ذلك خطوة مهدت للاحتلال العسكرى الذى تم عام ١٨٦١ باحتلال لاجوس بحجة تحريم تجارة العبيد . وكان بداية إنشاء مستعمرة نيجيريا . ووضعت لاجوس تحت سيادة حاكم سيراليون تحت الضغط من الأغلبية فى مجلس العموم التى كانت ترى الخروج من كل غرب إفريقيا باستثناء سيراليون — التى كانت تعتبر مستعمرة تاج تأسست عام ١٧٩٧ — ولكن الحكومة تحايلت على ذلك بوضع لاجوس تحت حكم سيراليون وأعلنت أنها لن تتوسع بعد ذلك فى حكم أو حماية لأى أرض جديدة فى إفريقيا . باعتبار أن المستعمرات عبء اقتصادى على دافعى الضرائب !

وبالرغم من ذلك فإن نفوذ البعثات التبشيرية البريطانية والتجارية كان ينتشر ويتوسع متخذاً من لاجوس مركزاً لنشاطه . وأمام المنافسة الفرنسية والألمانية وجدت الشركات البريطانية — ومن خلفها حكومة لندن — أنها فى حاجة لاتخاذ خطوة أكثر إيجابية لمواجهة خطر هذه المنافسة فاندمجت كلها فى شركة واحدة هى الشركة الأفريقية المتحدة تحت رياسة سير جورج جولدى وبذلك أمكن القضاء على منافسة الشركة الفرنسية لإفريقيا الاستوائية بل وشراؤها . ثم بدأت بعد ذلك عملية التوسع والانتشار حتى بلغت سوكوتو عام ١٨٨٥ .

أما ألمانيا فقد نجحت فى فرض حمايتها على توجولاند عام ١٨٨٤ وبذلك منعت بريطانيا من التوسع نحو الشرق بعد أن فشل التجار الألمان فى الحصول على اتفاقيات من رؤساء القبائل فى شمال نيجيريا. إذ كان قد سبقهم إليها تاجر بريطانى

اسمه « تومسون » وكذلك نجحت فرنسا فى وضع يدها على السنغال وداهومى وساحل العاج . فسيطرت بذلك على غرب بحيرة تشاد ووقفت سداً فى سبيل التوسع البريطانى نحو الشمال .

وأمام هذه الظروف بدأت بريطانيا تدعم نفوذها فى المنطقة التى انحصرت فيها ، فأعلنت فى يونيو عام ١٨٨٥ أن محمية أنهار الزيت ممتدة من لاجوس حتى الكميرون . وخلال السنوات العشر التى تلت ذلك توسعت هذه المحمية حتى شملت كل أراضى اليوروبا باستثناء الجزء الذى يحكمه أمير ايللورين . ولقد أعيد تسمية هذه المحمية بعد توسعها فعرفت بمحمية ساحل النيجر فى مارس عام ١٨٩٣ .

(ب) مؤتمر برلين : ١٨٨٤ — ١٨٨٥

لقد اشتدت المنافسة بين الدول الثلاث حتى أوشكت أن تهدد الأمن الأوربى . وإنقاذاً للسلام دعت هذه الدول إلى عقد مؤتمر تم فى برلين فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ حتى ٣٠ يناير ١٨٨٥ . وانتهى بالتوقيع على معاهدة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ .

ولقد حضر المؤتمر كل الدول الأوربية باستثناء دولة واحدة هى سويسرا وكذلك حضره ممثل عن الولايات المتحدة ، وكان أهم ما تضمنه اتفاقاً خاصاً بموضوعنا :

١ — أشاد المؤتمر بدور بعثات التبشير الذى لعبته فى إدخال الحضارة الأوربية إلى إفريقيا ثم أشاد بإلغاء تجارة الرقيق ومجهودات الدول الأوربية فى تحقيق ذلك . وأخيراً أشار المؤتمر إلى واجبات ومسئوليات الدول الأوربية فى حمل هذه الرسالة فى أفريقيا .

٢ — اقترحت الولايات المتحدة تحييد منطقة وسط إفريقيا ولكن الدول صاحبة المصالح فى المنطقة أو الطامعة فى أن تكون لها مصالح بها عارضت الاقتراح الذى انحصر بعد ذلك فى تحييد الكونغو . وقد تمت الموافقة على ذلك بالإجماع .

٣ — إن أية دولة تدعى حقوق الاستيلاء أو الحماية على منطقة إفريقية يجب أن تخطر الدول الموقعة على اتفاقية المؤتمر بذلك .

ثم أضاف المؤتمر إلى ذلك شرطاً بأنه لكى تعلن دولة حمايتها أو استيلاءها على أية منطقة يجب أن يكون احتلالها للإقليم احتلالا فعلياً ودائماً . ولذلك سارعت بريطانيا بإعلان حمايتها على المنطقة ، ففى يونيو عام ١٨٨٥ أعلنت قيام محمية أنهار الزيت . وفى يناير ١٨٨٦ أعلنت أن لاجوس مستعمرة بريطانية .

وقد كان هذا النص البداية لتطور جديد فى تاريخ الاستعمار بإفريقيا إذ وضع النهاية لفترة نشاط الشركات التجارية كقناع للاستعمار وأصبح استعماراً عسكرياً صريحاً. ولكنه فتح الباب لسباق كبير دخلته الدول الكبرى فى ذلك الوقت وخاضت بسببه الحروب وأثارت الأزمات السياسية .

٤ ــ أعلن العمل بمبدأ حرية التجارة فى حوض نهر الكونغو وجميع روافده ونهر النيجر وروافده . وقد اضطرت بريطانيا للموافقة على ذلك لأنها كانت تتزعم دعوة حرية التجارة وعدم التمييز بين التجار والشركات التابعة للدول الأوربية المختلفة وهو نفس المبدأ الذى أعلنه المؤتمر .

وبعد انتهاء مؤتمر برلين بعام واحد أعلنت بريطانيا عقد تأسيس شركة ملكية سميت « شركة النيجر الملكية » بدلا من الشركة المتحدة . وبذلك أصبح من حقها أن تتحكم وتتصرف فى مشاكل المنطقة الإدارية والقانونية والقضائية كحكومة تماماً . وفى عام ١٨٩٧ وافقت الحكومة البريطانية على مد هذه الشركة بالأموال والضباط ومنها قوة حدود غرب أفريقيا التى وضعت تحت قيادة اللورد لوجارد .

وبعد سنوات أخرى أعلنت بريطانيا الحماية على شمال نيجيريا . وكان ذلك فى أول يناير ١٩٠٠ بعد حروب استمرت فترة طويلة مع دولة الأشانتى . وقد عين اللورد لوجارد أول مندوب سام لها .

وفى نفس هذا العام انتقلت مسئولية محمية ساحل النيجر من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات ثم أدمجت محمية ساحل النيجر مع لاجوس فى فبراير ١٩٠٦ فى مستعمرة ومحمية جنوب نيجيريا .

(ح) التخطيط الأخير للحدود :

تمتد الحدود التى تفصل بين جمهورية النيجر واتحاد نيجيريا إلى مسافة ٧٠٠ ميل من النيجر وبحيرة تشاد إلى الشرق من سوكوتو . ولقد كانت هذه الحدود هى آخر ما خطط من حدود نيجيريا عام ١٩٠٤ بعد صراع استمر ما يقرب من ٢٠ عاماً مع فرنسا .

فى يونيو ١٨٩٠ اتفقت بريطانيا وفرنسا على حدود تقع بين ساى — على نهر النيجر — وبارو — على بحيرة تشاد — بشرط أن تكون إمبراطورية سوكوتو داخل منطقة نفوذ شركة النيجر الملكية .

ولقد أثار تطبيق هذه الاتفاقية بعض المشاكل أهمها :

أولا : لم يكن هناك اتفاق حول مدى امتداد رقعة الأرض التى تحكمها سوكوتو . فكانت كل من الدولتين تحدد مناطق هذه الإمبراطورية وتفصل عنها مناطق بما يتفق وأغراضها .

ثانياً : قامت كل من الدولتين بتفسير بنود المعاهدة حسب مصالحها الخاصة وبالتحديد فيما يتعلق بالأرض التى تقع إلى الجنوب من خط ساى — بارو .

ثالثاً : لم تكن واحدة من الدولتين قد نجحت بعد فى الحصول على أى اتفاق مع إمبراطورية بورنو التى تقع جنوب وغرب بحيرة تشاد. وكانت موضع منافسة منهمـــا .

رابعاً : كانت منطقة نفوذ فرنسا محصورة فى منطقة جافة لا تصلح لمد خطوط مواصلات سهلة بين المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا ومستعمراتها فى المنطقة الاستوائية .

ولقد تبلورت هذه المشاكل والخلافات فى صورة ثغرات حاولت كل من الدولتين استغلالها لمصالحها . فنجد مثلا أن بريطانيا قد استغلت مشكلة عدم الاتفاق على حدود إمبراطورية سوكوتو فادعت أن هذه الإمبراطورية تمتد شمالا لتضم دول الحوصا فى كيبى ومارادى والتورج .

وفى الوقت نفسه ادعت فرنسا أن هذه الدول مستقلة وأيدتها فى ذلك ألمانيا واعتمدت الدولتان على أن دول الحوصا قد نزحت نحو الشمال أمام زحف الفولانى ، أما دولة التورج فقد كانت مستقلة وإن كانت تدفع جزية لسوكوتو أثناء مرور تجارتها عبر أراضيها .

وبعد صراع بينهما تم الاتفاق على الحدود عام ١٨٩٨ فى سلسلة من الأقواس والخطوط المستقيمة ، ولكن فرنسا اكتشفت أن الطريق الواقع شمال نيجيريا غير صالح للاستعمال ولذلك حاولت تغيير الحدود مرة أخرى حول سوكوتو بشكل يضمن لها طريقاً سهلاً للمواصلات . وقد اضطرت لتحقيق ذلك إلى أن تدفع تعويضاً لإنجلترا وفعلا تم الاتفاق على تغيير هذه الحدود عام ١٩٠٤ فى الاتفاق الودى المشهور .

وكان التعويض الذى دفعته فرنسا هو تنازلها عن حقوقها فى مناطق الصيد المحيطة بشواطئ نيوفوند لاند .

أما الحدود الغربية مع داهومى فهى تمتد لمسافة ٤٣٠ ميلاً من خليج أجارا حتى نهر النيجر . وهى تنقسم بطبيعتها الجغرافية إلى قسمين أحدهما يمثله خط جنوب خط عرض ٩° ش والثانى بين خط ٩° شمالا ونهر النيجر .

وقد تم فى أول الأمر تحديد خط الحدود من الساحل حتى خط العرض ٩° شمالا عام ١٨٨٩ . وأصبحت هذه الحدود مطابقة لخط الطول الذى يتقاطع وإقليم بورتونوفو عند خليج أجارا . وفى عام ١٨٩٥ قامت لجنة بريطانية فرنسية بمسح هذا الخط . وقد اتضح للجنة أن تحديد خط حدود مطابق لخط الطول أمر غير عملى . ولذلك كان لا بد من البحث عن ظاهرة طبيعية تتفق مع خط الطول وتمثل هذا الطلب المنشود فى نهر أوكيارا الذى يتفق تقريباً مع النصف الشمالى من الحدود .

وبرغم الانتهاء إلى هذه الاتفاقيات على الحدود فإن كلا من الدولتين حاولت التوسع على حساب الأخرى وكانت مملكة بورجو هى ملتقى هذه الأطماع وهى تقع على الضفة الشرقية للنيجر .

وطبقاً لما سبق الاتفاق عليه فى مؤتمر برلين بأن تكون الحماية واقعية فعالة فقد

عملت بريطانيا بكل جهدها للحصول على معاهدة قبل فرنسا مع زعيم بورجو . وقد نجحت فى ذلك فعلا ولذا لجأت فرنسا إلى الحيلة والدهاء فأعلنت أن هذه الاتفاقية غير معترف بها لأن بورجو ليست مملكة مستقلة بل هى جزء من مملكة نيكى . وزعيم هذه المملكة هو الرئيس الأعلى للباروبا .

فانتقلت المنافسة إلى نيكى للحصول على اتفاقية مع زعيمها وقد علم سير جورج جولدى أن ضابطاً فرنسياً قد غادر فرنسا فى ٢٤ يوليو ١٨٩٤ ونزل فى داهومى لمهمة سرية . ولم يكن هناك شك فى أن مهمته هى عقد معاهدة مع نيكى. ولذلك اختار جولدى اللورد لوجارد لمواجهة هذا الخطر ، وقد غادر لندن بعد ديكيور بأربعة أيام وكانت كل التعليمات التى حملها هى عمل كل ما يستطيع للسيطرة على نيكى قبل فرنسا .

واستطاع لوجارد الوصول إلى نيكى والتقى بمستشارى الملك فى ٩ نوفمبر ونجح فى إقناعهم بتوقيع معاهدة مع شركة النيجر الملكية . وهكذا انتصرت بريطانيا مرة أخرى على فرنسا إذ وصل ديليور على رأس ٥٠٠ جندى بعد سفر لوجارد .

وقد كان هذا النصر كافياً ليدفع فرنسا للتعرض لبريطانيا إلى درجة كادت أن تحول المنافسة فيها إلى حرب حقيقية فى أوربا لولا اتفاق ١٤ يونيو عام ١٨٩٨ والذى تنازلت فيه بريطانيا عن النصر الذى حققه لوجارد ومنحت نيكى لفرنسا مقابل أخذ الضفة الغربية من نهر النيجر وشرق بورجو .

ورأت بريطانيا أن من مصلحتها فسخ عقد شركة النيجر الملكية فقدمت لها عام ١٨٩٩ مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى تعويضاً مقابل الاستيلاء على مخازنها العسكرية . واقتصر نشاط الشركة على الأعمال التجارية فقط .

وانتهت مهمة اللورد لوجارد عام ١٩٠٣ بفرض الحماية البريطانية على كل شمال نيجيريا فى حدوده الحالية .

وقد اقترح اللورد لوجارد إدماج محمية الشمال مع الجنوب فى إدارة واحدة . إذ أن الشمال لم يكن يستفيد من دخل ثرواته، فقد كانت محمية الشمال تدفع أغلب دخلها فى شكل ضرائب جمركية على تجارتها التى تمر بمحمية الجنوب . وكان يرى

أن هذه التجارة فى طريقها إلى التوسع مما يعرض الشمال لدفع دخله كله للجنوب فى صورة ضرائب . هذا إلى جانب أنه كان يرى فى الإدماج وسيلة تساعده على رسم شبكة كاملة من المواصلات لتسهيل التجارة البريطانية .

ورفضت الحكومة البريطانية الاقتراح ولذلك ترك اللورد لوجارد نيجيريا لمدة أربعة أعوام حكم فيها هونج كونج . ولم يعد إليها إلا بعد أن غيرت الحكومة البريطانية موقفها من اقتراحه .

فنى عام ١٩١٢ عاد لوجارد حاكماً للإدارتين معاً ، وبعد سنتين فقط تم له إدماج محمية الشمال مع الجنوب لتكوين مستعمرة ومحمية نيجيريا وكان هو أول حاكم عام لها يساعده ضابط على رأس كل إقليم فيها . ورسم لحكمها سياسة الحكم غير المباشر . وهى السياسة التى نشأت فى إفريقيا ولكنها ليست وليدة فلسفة سياسية بقدر ما هى وليدة التجربة والأمر الواقع . فقد وضعها لوجارد أول الأمر لمحمية شمال نيجيريا عام ١٩٠٠ . إذ استعان بالأفراد الإفريقيين لفرض السيطرة وتوطيد الحكم البريطانى فى المنطقة .

والسبب وراء ذلك أنه سافر إلى إفريقيا بعدد قليل من الرجال فى حين كان مطلوباً منهم الحكم والإدارة لممالك عديدة فى مساحات شاسعة .

وهكذا تكونت مستعمرة ومحمية نيجيريا كوحدة سياسية جديدة فى غرب أفريقيا .

ولعل ما يستحق الملاحظة هنا أن نيجيريا لم يكن لها اسم واحد . ومن المعروف أنه أعلن أول مرة فى مجلس العموم البريطانى عام ١٨٩٩ عند وضع عقد شركة النيجر الملكية . ولقد بذلت أكثر من محاولة لمعرفة مصدر هذه التسمية قبل أن تصل إلى مجلس العموم ، ولكن محاولتى أخفقت أمام تضارب واختلاف الروايات . ولعل أكثرها ترجيحاً هى أن مصدر الاسم كان جريدة التايمز البريطانية وبالتحديد فى مقال نشرته فيها فلورا التى تزوجت اللورد لوجارد بعد ذلك .

الفصل الثانى

نظام الحكم البريطانى فى نيجيريا

المبحث الأول : التقسيم إلى وحدات استعمارية

المبحث الثانى : نظام الحكم غير المباشر

المبحث الثالث : مرحلة الدساتير المتعددة

المبحث الأول

التقسيم إلى وحدات استعمارية

إن سياسة بريطانيا فى مستعمراتها المختلفة لم تتخذ يوماً طابعا ثابتاً أو نظرية سياسية محددة تسير على هداها . ولكنها فى الحقيقة نتاج خليط من المبادئ والنظريات من جانب، ووسائل تمليها الأحداث والظروف فى كل مستعمرة من جانب آخر . لأن النظريات والمبادئ المحددة لا يمكنها أن تحقق النجاح فى تطبيقها حرفيا على كل المناطق وفى كل الظروف . ولذلك اتسمت سياسة بريطانيا بالتغيير المستمر لمواجهة واقع كل إقليم وتطور أحداثه .

فليس هناك أى شك من وجود عوامل كثيرة تؤثر على اتجاه سياسة بريطانيا وتختلف هذه العوامل من منطقة إلى أخرى مثل الأحوال المناخية والموارد الطبيعية ومدى قوة الهيئات والمنظمات السياسية والاجتماعية الموجودة فى الإقليم ووجود مستوطنين أوروبيين أو عدم وجودهم ، بل إن طريقة فرض النفوذ البريطانى على الإقليم فى البداية تؤثر بدورها على السياسة سواء كانت بالغزو أو التعاهد . وكذلك يؤثر الموقع الاستراتيجى للمنطقة على معالم هذه السياسة .

وهكذا كانت نتيجة كل هذه العوامل والأسباب التغير وتعدد الصور التى اتسمت بها السياسة البريطانية . وقد خلق كل ذلك صعوبات كثيرة لكل محاولة بذلت لتحديد مبادئ السياسة البريطانية واتجاهاتها فى المستعمرات وحاول كثير من الباحثين استخلاص معالم هذه السياسة . فاختلفوا فى بعضها واتفقوا فى بعضها الآخر .

وقدم كل منهم تقسيماً لمراحل تطور هذه السياسة بصفة عامة ثم تطبيقه بالنسبة لكل مستعمرة . ولعل نقل القانون البريطانى إلى المستعمرات كان من أهم ما ربط هذه المستعمرات ببريطانيا حتى بعد استقلالها .

وقد قامت عملية فرض أو نشر القانون العام البريطانى على ثلاثة مبادئ يكاد يمثل كل منها مرحلة تاريخية لها مميزات تختلف عن غيرها وهى :

١ ـ مرحلة الاستعمار المطلق التى تقوم على نظرية الوصاية الاستعمارية والوصاية بمعناها العادى فى القانون الخاص مسألة تتعلق بالثروة والحقوق الأخرى التى يخولها القانون للوصى لصالح من قامت الوصاية من أجله . وفى نهاية القرن ١٧ أخذ هذا المبدأ ينتقل من القانون الخاص إلى العام فبعد ثورة ١٦٨٨ فى بريطانيا ظهرت كنتيجة لها فكرة أن السلطة السياسية وصاية من الملك ـ يعاونه البرلمان ـ على الشعب البريطانى لصالح الشعب ولصالح استمرار الأوصياء أنفسهم فى الوصاية.

حتى كان النصف الثانى من القرن ١٨ فأصبح هذا المبدأ من مبادئ القانون العام المعترف بها . وبدأ استعماله تفسيراً لقيام الاستعمار وتبريراً له بأنه وصاية من الدول القوية المستعمرة لصالح الشعب الذى استعمرت أرضه . وقد أعلنت بريطانيا ذلك لأول مرة تفسيراً لقيام إمبراطوريتها فى الهند .

٢ ـ الانتداب وهو امتداد للوصاية الاستعمارية وإن كانت وصاية دولية تنظمها معاهدات وقواعد دولية .

٣ ـ الحكم غير المباشر من خلال الأمراء وأجهزة الحكم المحلى .

ويرى أحد المصادر أن السياسة البريطانية تقوم على كثير من المبادئ العامة والقواعد الأساسية وإن كان أبرزها أربعة هى : الوصاية ، والحكم غير المباشر ، والحكومة المسئولة ، والحكم المشترك . ويجمعها كلها مبدأ التدرج والمرونة .

وفى هذا البحث تقتصر دراستنا على المرحلة الأولى من السياسة البريطانية فى المستعمرات . وقد تميزت هذه المرحلة فى نيجيريا بتقسيم منطقتها إلى مستعمرة ومحمية . وهو تقسيم قانونى فحسب ، أما من الناحية الواقعية فلا يوجد فوارق حقيقية .

١ ـ مستعمرة لاجوس :

وهى تتكون من شريط ساحلى ضيق لا يمتد لأكثر من ١١٠ أميال بعمق يتراوح بين ٤ أميال و٢٠ ميلا . وتعتمد المستعمرة فى حياتها على ميناء لاجوس

الذى أثار اهتمام بريطانيا لأهميته بالنسبة لتجارة الرقيق – حتى حرمت سنة ١٨٠٧ – وبعد ذلك لتجارة المنطقة من المحاصيل الزراعية المختلفة .

وقد أنشأت بريطانيا مستعمرة لاجوس بالغزو تارة وبالشراء تارة أخرى وبالتعاهد مرة ثالثة . حتى هاجم الأسطول البريطانى لاجوس سنة ١٨٥١ بحجة أن حاكمها « كوزوكو » قد رفض توقيع معاهدة تحريم تجارة الرقيق . وجاءت إلى الحكم بعمه الذى قبل التوقيع على المعاهدة سنة ١٨٥٣ ووافق على تعيين قنصل بريطانى فى لاجوس ثم مات فى نفس السنة وخلفه ابنه « دوسيمو » الذى وقع معاهدة مع بريطانيا سنة ١٨٦١ بنقل سلطة لاجوس إلى التاج البريطانى مقابل مكافأة قدرها ١٢٠٠ حقيبة « خرز » . وكانت تساوى فى ذلك الوقت ١٠٣٠ جنيهاً استرلينيًّا . ثم قامت باحتلال المدن المحيطة بلاجوس فى الفترة من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٩٥ وبعد ذلك تبادلت مع فرنسا مدينة كلتون بدلا من بوكرا .

وفى سنة ١٨٦١ أعلنت لاجوس مستعمرة على نظام التاج يديرها حاكم عام يملك كل السلطات . وهو فى نفس الوقت القنصل البريطانى فى منطقة بنين ثم وضعتها بعد ذلك تحت إشراف حاكم غرب إفريقيا بسيراليون ثم نقلتها فى الفترة من ١٨٧٤ إلى ١٨٨٠ إلى إشراف حاكم ساحل الذهب ومرة أخرى عادت لاجوس مستعمرة منفصلة فى سنة ١٨٨٦ حتى اندمجت مع جنوب نيجيريا سنة ١٩٠٦ .

ويعاون الحاكم العام مجلس تشريعى تكون سنة ١٨٦٢ واستمر حتى ١٩٢٢ . ويتكون من ١١ عضواً منهم اثنان أفريقيان فقط . وكلهم أعضاء بالتعيين .

٢ – المحمية :

وهى المنطقة التى بسطت بريطانيا عليها حمايتها سواء كان ذلك بإجراء منفرد من جانبها أو بناء على اتفاقيات مع حكام المنطقة المحليين .

وهى عكس المستعمرة لا تعتبر من أملاك التاج ، وسكانها بالتالى ليسوا من رعايا بريطانيا وإن كانوا حماية بريطانية ، وغالباً ما تتبع المحمية وزارة الخارجية إلا فى حالات خاصة نجدها تتبع وزارة المستعمرات أو وزارة شئون الكومنولث .

وكانت نيجيريا تتكون من محميتين غير المستعمرة . إحداهما فى الشمال والأخرى فى الجنوب .

(ا) **محمية الجنوب :** كانت أولى المحميتين تاريخياً. فى يونيو سنة ١٨٨٥ـ أعلنت محمية « أنهار الزيت » باتفاقيات حماية مع الحكام التقليديين للمنطقة . وكانت هناك خلافات وحروب بينهم فانتهزت بريطانيا هذه الفرقة لفرض حمايتها عليهم . وفى سنة ١٨٩٣ تغيرت إلى محمية ساحل النيجر بعد أن وسعت بريطانيا أراضيها حتى شملت معظم ساحل النيجر . وحتى ذلك الوقت كانت المحمية تخضع لوزارة الخارجية . واستمر بعد ذلك توسع إدارة المحمية بالعنف تارة والتعاهد أخرى حتى شملت جنوب نيجيريا بأكمله . وفى أول يناير سنة ١٩٠٠ أعلنت محمية جنوب نيجيريا وانتقلت إلى إشراف وزارة المستعمرات لأسباب إدارية ، وفى فبراير سنة ١٩٠٦ اتحدت مع مستعمرة لاجوس .

والمحمية منذ أعلنت لم تضع لها بريطانيا نظاماً حقيقياً لمزاولة السلطة وكل ما اهتمت به هو إقامة محاكم قضائية كانت هى الإدارة الحاكمة الوحيدة .

(ب) **محمية الشمال :** كان أول اتصال للشمال بشركة النيجر الملكية سنة ١٨٨٥ التى استطاعت فى الوقت نفسه عقد عدة اتفاقات مع الحكام المحليين حتى سنة ١٩٠٠ حين أعلنت محمية شمال نيجيريا وتتبع وزارة المستعمرات وكان اللورد لوجارد أول حاكم لها ،واتخذ من سياسة الحكم غير المباشر طريقاً لحكم الشمال .

وهكذا كان لكل منطقة حاكم عام مسئول أمام حكومة بريطانيا مباشرة ويملك فى يده كل السلطات .

٣ ــ إدماج المحمية والمستعمرة :

وفى يناير سنة ١٩١٤ قامت وحدة سياسية جديدة تجمع بين المحميتين الشمالية والجنوبية فى اتحاد عاصمة لاجوس . وكانت هناك ــ فى الواقع ــ عدة أسباب وراء اتخاذ خطوة الاتحاد النيجيرى :

أولا : ضرورة مالية : إذ عن طريق هذا الاتحاد أمكن تغطية العجز فى موارد الشمال من الموارد المالية للجنوب .

فقد كان للجنوب دخل مناسب مصدره الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، بينما كان هذا الدخل فى الشمال ضئيلا جداً. فى سنة ١٩١٢ مثلاً كان دخل الشمال ٢٨ ألف جنيه استرلينى مقابل ١,٤٤٦,٥٨٣ جنيهاً استرلينياً فى الجنوب ولذلك كان الإقليم الشمالى يعتمد على إعانات الحكومة البريطانية حتى إنه حصل على ٣١٤,٥٠٠ جنيه استرلينى خلال الـ ١١ سنة التى انتهت فى مارس سنة ١٩١٢ .

ثانياً : تسهيل مد خطوط سكك حديدية : وقد واجهت بريطانيا كثيراً من المشاكل نتيجة التقسيم إلى محميتين ولذلك أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى اللورد لوجارد لتحقيق الإدماج ومد خطوط السكك الحديدية .

ثالثاً : ضرورة إدارية : إذ طالب لوجارد بالإدماج حتى يمكنه تنفيذ نظام الإدارة المحلية فى جنوب نيجيريا بعد أن نفذه فى الشمال بنجاح كبير واستفادت منه بريطانيا فى مستعمراتها الأخرى إلى حد بعيد .

وهناك ملاحظة لا بد من تسجيلها من الآن وهى أن هذا التوحيد أو الدمج كان إدارياً فقط فى الوقت الذى عملت فيه داخل هذه الصورة الإدارية على تدعيم بذور الفرقة بين الشمال والجنوب فلكل منهما نظام يختلف عن الآخر . ولكل منهما مميزات يثير عليه أحقاد الآخر .

ولقد فرضت بريطانيا الضرائب المباشرة فى جنوب نيجيريا بعد أن سبق تنفيذها بنحو عشر سنوات فى الشمال . وتم فرضها على مرحلتين الأولى عام ١٩١٦ ، فى المديريات الغربية والثانية عام ١٩٢٨ فى المديريات الشرقية . وترتب على هذا النظام إنشاء خزانة وطنية فى البلاد لأول مرة :

ونتيجة للاتحاد عين حاكم — لكل نيجيريا — تعينه الملكة بناء على اقتراح وزير المستعمرات . ويتسلم الحاكم خطاب تعيينه من جلالتها فى احتفال رسمى وينشر الخطاب فى الجريدة الرسمية وهى « الجازيت » وتوضح الملكة فيه السياسة التى تريده أن يسير عليها . ولذلك لم تكن للخطاب صيغة محددة وإنما يكتبه فى كل مرة وزير المستعمرات حسب ظروف كل مستعمرة على حدة . يساعده حاكمان مساعدان الأول للمديريات الشمالية والثانى للجنوبية . ولكل منهما سلطات متساوية ،

ومركز كل منهما عاصمة مديرياته ، وهي كادونا للشمال ولاجوس للجنوب إلى جانب اعتبارها عاصمة الاتحاد .

ويعاون الحاكم سكرتيرية مركزية تشرف على كل الإدارات مثل السكة الحديد والخزانة . وقد أعيد تنظيم هذه السكرتيرية عام ١٩٢٠ وسمى رئيسها « السكرتير الأول » وهو يلي الحاكم مباشرة فى درجته الإدارية . ولكنه لا يملك أية سلطة تنفيذية ، إذ أن مهمته استشارية بحتة للحاكم إلى جانب متابعته للقرارات التى يصدرها الحاكم .

وللسكرتير الأول بدوره سكرتير للموضوعات الخاصة بالحكم المحلى ومهمته تقديم النصح والاستشارات مع السكرتير الأول إلى الحاكم المساعد .

ويعاون الحاكم مجلس عرف باسم « مجلس نيجيريا » وهو أول مجلس يختص بشئون نيجيريا كلها وهو يتكون من ٣٦ عضواً هم بمثابة المجلس التنفيذى منهم ٢٣ عضواً بحكم مناصبهم — المقيمون والسكرتيريون — إلى جانب ٧ أوربيين يمثلون المصالح الأجنبية فى التجارة والتعدين والبنوك . وأخيراً ٦ نيجيريون يعينون لتمثيل الأقسام بقدر الإمكان . والغريب أن هؤلاء الأعضاء الستة لم يهتموا بحضور المجلس إلا نادراً . وقد يرجع ذلك لعدم أهمية المجلس إذ أن سلطاته استشارية .

وكما كان الحاكم يملك كل السلطات فى يده ومن بينها حق الفيتو ضد أى قرار تصدره السلطات المحلية ضد إرادته ؛ كانت ملكة بريطانيا تملك نفس الحق على قرارات الحاكم العام . ورغم أنه لم يحدث إلا نادراً أن استخدمت الملكة حقها هذا بنصيحة رئيس وزرائها ولكنه كان حقًّا يمثل سلطة لندن على الإدارة فى نيجيريا .

وكان فى نيجيريا ٢٢ مديرية نصفها فى الشمال والنصف الآخر فى الجنوب ، وتنقسم كل مديرية إلى عدد من الأقسام تصل إلى ٨١ قسماً فى كل نيجيريا . ويرأس كل مديرية « مقيم بريطانى » مسئول أمام الحاكم المساعد عن منطقته ؛ أما القسم فيرأسه « رئيس حى » وهو بدوره مسئول أمام المقيم .

والقسم يعتبر أصغر الوحدات الإدارية فى نيجيريا وهو لا يقل عن إمارة فى التنظيم الوطنى وإن كان فى بعض الأحوال يضم أكثر من إمارة وذلك حسب الظروف الجغرافية .

وقد وجد اللورد لوجارد أنه من الصعب تقسيم الإمارة الواحدة إلى أكثر من قسم فى الوقت الذى لم تكن هناك عقبات ضخمة تقف فى سبيل ضم أكثر من إمارة فى قسم واحد .

ويشرف على شئون القسم رئيسه الذى يعتبر ممثلا للحاكم ، ولكنه لا يزاول سلطاته إلا من خلال الرؤساء والزعماء المحليين ، فهو لا يملك إلا حق توجيه النصح والإرشاد لهم وتوضيح أهداف السياسة التى يرسمها الحاكم . ويعتبر أيضاً عيناً لحكومة الاتحاد على زعماء منطقته فهو يراقب كل ما يحدث من تطورات ويقوم بتسجيلها وإرسالها إلى رئيسه المقيم .

ونظراً لأهمية منصب رؤساء الأقسام باعتبارهم على اتصال مباشر وفعال بالأهالى فقد طالبتهم الحكومة البريطانية بتعلم اللغات واللهجات المحلية ولكنها وجدت صعوبات ضخمة فى تعليمهم هذه اللهجات غير المدونة ، ولذلك قررت فرض اللغة الإنجليزية على شعب نيجيريا كلغة رسمية للإدارة والتعامل .

والمديرية تتكون من عدد من الأقسام وإن كان التنظيم لم يحدد هذا العدد حتى لقد كانت هناك مديرية من قسم واحد إلى جانب مديرية أخرى قد تصل فى حجمها إلى ما يقرب من حجم بريطانيا .

ويتضح ذلك بشكل أوضح فى المديريات الشمالية فى حين تقل فى الغرب حتى تنعدم تماماً فى الشرق حيث نجد أن المديريات تكاد تكون متساوية . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن التقسيم فى الشمال قام على الواقع الجغرافى والتاريخى للمنطقة بينما نجده فى الشرق قد صنع فى مكاتب وزارة المستعمرات دون أصول تاريخية .

والتقسيم إلى مديريات لم يكن معروفاً فى نيجيريا من قبل ولكن اللورد لوجارد جاء به بعد أن قام بتطبيقه أثناء حكمه فى الهند ، وكان يطلق هناك على مرءوسيه اسم « المقيم » وإن اختلفت درجاتهم وأهميتهم ويأتى بعدهم « مساعد المقيم » .

وقد وضعت كل مديرية تحت إشراف مقيم بريطانى مسئول عن كل شيء فى مديريته أمام الحاكم العام نفسه ؛ حتى أعمال الإدارات الحكومية المختلفة كان يستشار فيها . وهو لا يصدر الأوامر لأحد من الرءوساء والزعماء الوطنيين ولكنه

يكتفي بتوجيه النصح مستخدماً في ذلك لباقته ومكانته . فإذا فشل فعليه أن يرفع الأمر إلى الحاكم الذى يصدر الأمر حسب ما يراه ملائماً .

بقيت من هذا التقسيم وحدات الأوربيين . فقد كانت هناك مدن مؤسسة للأوربيين خاصة ولها نظام خاص بها قسمها إلى ثلاث طبقات . ولا تجد من الطبقة الأولى إلا مدينة لاجوس ثم ١٧ مدينة من الطبقة الثانية وأخيراً ٣٥ مدينة من الطبقة الثالثة .

ويدير شئون مدن الطبقة الأولى مجالس منتخبة أما مدن الطبقتين الأخريين فيديرها موظف خاص وتخضع هذه المدن جميعها بدرجاتها الثلاث للقانون البريطانى وليس للقانون المحلى .

المبحث الثانى

نظام الحكم غير المباشر

إن نظام الحكم غير المباشر سياسة عامة تحمل بين طياتها عديداً من الوسائل التى لجأت إليها السلطات فى مستعمراتها لتحقيق أهدافها . ولذلك لا نجد لهذا النظام قاعدة فكرية أو مذهباً سياسياً محدداً بنموذج خاص .

والمعنى الشامل لهذا النظام هو حكم الإفريقيين من خلال الرؤساء المعترف بهم فى صور المنظمات القبلية والمحلية التقليدية بجعلها جزءاً من الجهاز الإدارى البريطانى !

وينسب هذا النظام فى أغلب المراجع إلى اللورد لوجارد إلا القليل منها . فقد نسبه البعض إلى سير جورج جولدى — مؤسس شركة النيجر الملكية — الذى اقترحه سنة ١٧٧٩ فى قوله « إذا كانت رفاهية الإفريقيين هى المطلوبة ، وإذا كان على بريطانيا أن تتجنب أخطار الاحتكاك مع الوطنيين فإنه من الأفضل أن تعتمد المبادئ العامة للحكم حالياً على القواعد الإفريقية . وذلك من خلال الحكام الوطنيين » ويقول نفس المصدر إن لوجارد قد طور هذا النظام ولكنه لم يخلقه .

لقد عرف هذا النظام طريقه إلى التنفيذ تحت ضغط الضرورة الإدارية إلى جانب أنه أسهل وأرخص وسيلة لحكم نيجيريا . فقد واجه لوجارد مساحة شاسعة من الأرض وعدداً ضخماً من السكان ونظماً قبلية معقدة وليس معه إلا قليل من الموظفين كانوا لا يتجاوزون حتى سنة ١٩٢١ موظفاً واحداً لكل ١٠٠ ألف من السكان فى الشمال ولكل ٧٠ ألفاً فى الجنوب .

وكل هذه العوامل قد جعلت أموال بريطانيا ورجالها غير قادرين على حكم نيجيريا حكماً مباشراً .

وأعتقد أنه من الأفضل لوصف هذا النظام وتوضيحه دراسة ما كتبه لوجارد نفسه عن سياسته فى أول تقرير سنوى رفعه لوزارة المستعمرات سنة ١٩٠٠ . وهو فى ذلك يقول : « إن الحكومة تعمل من خلال الرؤساء المحليين وهى بذلك تستفيد من نفوذ هؤلاء الزعماء على أبناء مناطقهم من حسن سير الأمور وفقاً لما تريد . فإذا ما أثبت رئيس أو أمير عدم قدرته على تحقيق سياسة الدولة فإنه يعزل ليعين خلف له يرضى عنه الشعب » .

وفى حدود هذه المعالم التى رسمها لوجارد أصبح الأمراء والرؤساء يختارون بواسطة الإدارة البريطانية وقد قيل إن اللورد لوجارد استدعى الرؤساء والزعماء الذين تمت الموافقة على استمرارهم فى مراكزهم وأعطاهم خطابات تثبيت فى وظائفهم من الحكومة البريطانية بعد تعهدها لهم بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لتقاليدهم وعاداتهم . وقد أوضح لوجارد لهم الحدود التى يباشرون بها سلطاتهم فيها والقيود الموضوعة على سيادتهم لمناطقهم فى النقاط التالية :

١ ــ يجب الحصول على موافقة الحاكم العام على أى قرار تصدره هذه السلطات المحلية بمعنى أن الحاكم العام يتمتع بحق الفيتو على كل قرارات السلطة المحلية .

٢ ــ لا يحق للحكام النيجيريين التقليديين إنشاء قوة مسلحة أو حتى الإشراف على القوات المسلحة الموجودة بمناطقهم سواء كانت إفريقية أو بريطانية .

٣ ــ تحتفظ الإدارة البريطانية لنفسها بحقوق السلطة التشريعية فى إصدار ما تراه من القوانين بعد استشارة السلطات المحلية إذا أرادت ولكنها غير ملزمة باتباع نصائحها إلا إذا تلاقت وجهات نظرها .

٤ ــ فى حالة وفاة أو عزل أحد الرؤساء أو الزعماء النيجيريين يحتفظ الحاكم العام لنفسه بسلطة اختيار تثبيت خلفه الذى يتم تعيينه بالصورة التقليدية المتوارثة فى كل منطقة (وكان أحياناً يفرض على أبناء المنطقة برغم هذه التقاليد) .

٥ ــ الحاكم العام وحده أو من ينوب عنه يملك حق اختيار وتحديد الأراضى التى سوف تستغل لإقامة المنشآت العامة أو لشق الطرق والسكك الحديدية .

والواضح من كل ذلك أن السلطات الوطنية كانت مجرد صورة لإخفاء الجهاز

الاستعمارى . فهى لا تعمل إلا لحفظ القانون والنظام بالقدر الذى يسمح بتحقيق أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية . فنجد مثلا أنه قد أصبح من أهم واجبات الرؤساء المحليين منع ارتكاب الجرائم . ولذلك منحهم الحاكم العام سلطة القبض على أى شخص يثير الشغب أو يحتمل أن يثيره .

وتحت اسم هذه السلطة كانت تتم كل عمليات قمع النشاط الوطنى إذا ظهرت معارضة للسياسة البريطانية .

وليس هناك أدنى شك فى أن نظام الحكم غير المباشر قد حقق لبريطانيا ليس كل ما أرادته فقط بل وأكثر مما كانت تتوقع منه ويتضح ذلك من هذه العوامل :

١ ـ استفادت بريطانيا من مكانة ونفوذ الحكام التقليديين حين جعلت منهم قاعدة لجهاز الحكم فى نيجيريا إلى جانب أنها تجنبت حدوث أى احتكاك مع الإفريقيين مباشرة .

٢ ـ ضمنت ولاء وتعاون هؤلاء الرؤساء والزعماء مع جهازها الاستعمارى بعد أن ضمنوا هم أيضاً استمرارهم فى مراكزهم واحتفاظهم بالألقاب والجاه لأن أى معارضة تعلن فى وجههم تصبح معارضة للإدارة البريطانية نفسها .

٣ ـ تركيز السلطة الفعلية فى يد ممثلى التاج البريطانى .

٤ ـ توفير الأموال التى يتطلبها إنشاء جهاز إدارى ضخم لحكم نيجيريا حكماً مباشراً .

وقد اختلفت الآراء حول فائدة هذا النظام للإفريقيين رغم أنها سبق أن اتفقت على فائدته لبريطانيا .

وكان أقوى وأوضح نقد هو ما سجله حزب العمال البريطانى فى وصفه لهذا النظام بقوله :

« إن نقاد هذا النظام يؤكدون أنه وسيلة صناعية للمحافظة على حياة الأرستقراطية التقليدية الإفريقية . وهى تكره وتعارض فكرة الحكومة القائمة على أسس من العدالة الاجتماعية والحرية السياسية ولا تقبل فكرة التطور والسير بالبلاد نحو الحكم الذاتى :

وأن هؤلاء الحكام والرؤساء والزعماء الذين وافقوا على هذا النظام إنما كانوا يبحثون عن دوام مصلحتهم ونفوذهم كما أنهم يحاربون باستمرار أية فكرة تدعو إلى الوحدة

أو القومية ولا تعترف بهم و بمراكزهم التقليدية ونفوذهم. فأصبحوا أكثر « أوتوقراطية » عما كانوا عليه من قبل دخول الاستعمار .

ويقوم نظام الحكم غير المباشر على أعمدة ثلاثة هى الحكم المحلى والمحاكم الوطنية والخزانة العامة .

أولا — الحكم المحلى :

لقد وضعت أسس هذا النظام فى سنة ١٩٠٦ فى الشمال ثم طبق على نطاق واسع فى نيجيريا كلها سنة ١٩١٨ . وكانت أولى قواعده هى إعلان الحاكم العام احترامه لهذه السلطات المحلية واعترافه بها حتى يمكنها مزاولة نشاطها . وقد كانت أغلب هذه السلطات قائمة فعلا . ويرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل الاستعمار البريطانى لنيجيريا . فى سنة ١٩١٨ كانت هناك ٣٧٥ هيئة للحكم المحلى معترف بها منها ١٥١ هيئة فى الشمال وفى الجنوب ٢٢٤ هيئة . وهى تختلف باختلاف السكان والتقاليد . فبعضها يرأسها أمراء والبعض الآخر رؤساء أو رؤساء عشائر تساعدهم مجالس، أو تتكون من مجالس بدون رئيس . وتحت هذا الجهاز نجد أكثر من ٧٠٠ هيئة محلية تابعة .

وفى سنة ١٩٣٩ بعد تقسيم الجنوب إلى شرق وغرب كانت الهيئات المحلية كالآتى :

الإقليم	عدد المديريات	عدد الأقسام	عدد السلطات	هيئة محلية تابعة
الشمالى	١٢	٣٩	١١٩	١١٣
الغربى	٦	١٩	٦٩	٢٣١
الشرقى	٦	٣٠	١١٧	٣٠٠

وتخضع هذه السلطات المحلية لإشراف المقيم فى كل مديرية الذى يقدم لها النصح فقط . وإن كانت إرشاداته فى الحقيقة بمثابة أوامر لا تخالف . وتنحصر وظيفة جهاز الحكم المحلى فى النقط التالية :

١ — العمل على حفظ القانون وجمع الضرائب وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية المختلفة .

٢ ـ صرف الأموال التى جمعت من الضرائب ومن موارد الثروة بالمنطقة فى الميادين التى تحددها لها الحكومة .

٣ ـ تعتبر وكيلا عن الحكومة فى الإشراف على تنفيذ الأعمال التى تمولها خزانة الحكومة بمنطقتها .

وسوف نتابع هذا النظام فى كل إقليم على حدة .

المديريات الشمالية :

وتتميز عن غيرها بعدة مظاهر :

١ ـ يوجد بها أكبر عدد من الأمراء والرؤساء الذين بلغ عددهم ٨٧ . . وقد حدد لهم اللورد لوجارد عدة أسس وقواعد يسيرون عليها :

(ا) اشترط على جميع هؤلاء الرؤساء الإقامة الدائمة فى مراكزهم حتى يكون كل منهم مسئولا مسئولية حقيقية عن كل ما يجرى بها من أحداث .

(ب) تحديد مرتب لكل منهم لأول مرة وصل إلى ١٧٥٠ جنيهاً استرلينيـاً فى السنة وهو يعتبر مرتباً كبيراً بالقياس لقيمة العملة ومستوى الأسعار فى ذلك الوقت .

(ح) الاحتفاظ للحاكم العام بحق نقلهم من مراكزهم إلى مراكز أخرى أوعزلهم نهائيـاً. وهو حق سياسى أكثر منه إجراء عملياً . إذ كان من الصعب نقلهم لعدم وجود أشخاص آخرين يحلون مكانهم ويتمتعون بما توارثوه من احترام وتقدير من أبناء مراكزهم .

(د) قام بتحديد اختصاصاتهم التى انحصرت فى :

١ ـ الإشراف على أعمال رؤساء القرى وحمل مسئولية سيادة القانون والنظام وهما طبعاً اللذان يحققان مصالح الإمبراطورية . ودفع مرتبات الموظفين فى مراكزهم وإقامة المبانى وشق الطرق اللازمة لتحقيق الأغراض التجارية والعسكرية البريطانية فى المنطقة .

وقد منحهم حق القبض على المجرمين ومراقبة المشتبه فى أمرهم وإلى جانب

اختصاصاتهم فى مساعدة القضاء بتقديم الشهود والوثائق اللازمة لأى قضية تنظر أمام محاكم مراكزهم .

٢ — تتميز كذلك بظهور شخصية « رئيس القرية » بصورة غير موجودة فى المديريات الأخرى وهو غالباً ما يكون أكبر أبناء القرية سناً أو يختاره أهالى قريته إن كانت من القرى الصغيرة .

وهو مسئول عن كل شىء يحدث فى قريته . ومما يلفت النظر أن الحكومة لم تمنحه أى جهاز إدارى ليعاونه حتى ولا اختارت أحد رجالها ليقف إلى جانبه موضحاً له السياسة المطلوب تنفيذها ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أنه على الرغم من مسئوليته عن كل شىء حتى جمع الضرائب — فى كثير من القرى — فإنه لا يملك أية سلطات تشريعية . أما حقيقة سلطاته فهى تنحصر فى اعتباره المرجع الأول لأبناء قريته فى حل كل مشاكلهم لا لما يملكه من سلطة ولكن لما يتمتع به بينهم من مكانة واحترام .

ويحصل رئيس القرية على مرتب صغير لأنه غير متفرغ لعمله إلا فى أوقات جمع الضرائب . فقد جرى العرف أن يكون بدوره من أحد كبار المزارعين أو من أكبر عائلات القرية . ولذلك فهو لا يعتمد فى موارده على هذا المرتب الصغير الذى كان يصل إلى ٥٪ تقريباً من جملة الضرائب التى يجمعها .

٣ — وجود عدد قليل من المجالس التى تساعد الرئيس حتى ولو كانت مجالس استشارية . فهى لا تتجاوز ٢٨ مجلساً من بينها ١١ مجلساً منفرداً بالسلطة وحدها بدون الرئيس . وهى جميعاً مجالس تضم الحكام التقليديين سواء كانوا رؤساء القرى أو أكبر أبناء القرية سناً وأعلاهم مقاماً . ويجتمع المجلس بالرئيس بين فترة وأخرى لمناقشة شئون المنطقة وتقديم الإرشادات للرئيس .

المديريات الغربية :

وتتميز بعدة ميزات هى :

١ — أن من بين سكانها أكبر عدد من العمال نتيجة وجود عديد من الصناعات وخاصة التعدين . وكذلك أكبر عدد من الأجانب من الأوربيين أو السوريين

الذين يشتغلون بالتجارة . لذلك شاهد هذا الإقليم عدداً كبيراً من الأندية والهيئات الاجتماعية بشكل واضح مما أثر على الوعى السياسى بالإقليم .

٢ — أنها تفتقر إلى وجود شخصيات الأمراء والرؤساء كما فى الشمال . إذ كان من الصعب قبول مثل هذا النظام « الأوتوقراطى » الذى لا يتلاءم مع طبيعة الإقليم . فنى سنة ١٩٣٩ كان هناك ٥ رؤساء فقط وصلوا إلى ثلاثة سنة ١٩٤٧ ثم انخفضوا إلى واحد فقط بعد سنتين أخريين بل حتى القرى لا نجد لها رؤساء بارزين أيضاً . ولذلك اختار اللورد الرؤساء بنفسه وعينهم وكلاء عن الحكومة دون أن يتمتع أحدهم سواء رئيس القرية أو الرئيس بالمكانة الشعبية التى يتمتع بها زميله فى الشمال بل إن شعب القرية لم يقبلها ، حتى لقد قامت المظاهرات وقدمت الاحتجاجات سنة ١٩٢٩ على هؤلاء الرؤساء ولم يجد الحاكم العام من وسيلة إلا أن يستبدل بهم رؤساء آخرين.

٣ — وجود المجالس التى تضم أبرز الشخصيات بشكل أوضح عما فى الشمال . وأغلبية أعضائها دخلوها عن طريق الانتخاب المحدود . ومع الوقت أصبحت أغلبية هذه المجالس لأعضاء يعرفون القراءة والكتابة . بل لقد أحرزت هذه المجالس تقدماً أكثر من أى إقليم آخر حتى إنها سمحت للنساء بالاشتراك فيها ، وقد انتخبت فى مجلس قسم إيجبا بمديرية أبيكوتا ٤ سيدات فى سنة ١٩٤٨ .

المديريات الشرقية :

وتتميز بما يلى :

١ — مجالسها المحلية كما فى الغرب تمتاز بزيادة نسبة الأعضاء المنتخبين من بين المتعلمين أو على الأقل الغير الأميين .

٢ — عدم وجود الرؤساء كما فى الشمال ولا كثير من المجالس كما فى الغرب ولكننا نجد رؤساء وعشائر . فمن بين ١١٧ سلطة محلية نجد ٦ رؤساء فقط بينما هناك ٩٩ عشيرة معظمها من قبائل « البانتو » .

٣ — إن قبائل « إيبو » الكبيرة ربما كانت المثال الوحيد فى المستعمرات البريطانية بأفريقيا فى تكوين منظماتها حيث من الصعب أن نجد فيها مكاناً للسلطة التنفيذية

وهو المظهر الذى امتد حتى سنوات قليلة . وقد يرجع ذلك إلى عدم تعرضهم لفترة طويلة لحملات الغزو والهجرة الجماعية التى تعرضت لها مجتمعات القبائل الكبرى الأخرى . فهى تتبع نظاماً ديمقراطياً خاصاً يجمع بين أبرز الشخصيات فى مجالس تزاول نشاطها فى اجتماعات عامة .

بقى من المديريات القطاع الخاص بالكاميرون ولقد خصص له مبحث فى فصل استقلال نيجيريا .

ثانياً — المحاكم الوطنية :

صدر أول قانون بتنظيم المحاكم الوطنية سنة ١٩٠٠ لحمية شمال نيجيريا ثم عدل فى سنة ١٩١٤ وبذلك أصبحت المحاكم بموجب القانونين تتكون من قضاة وطنيين نجدهم فى القبائل المسلمة قضاة معينين مستقلين عن الأمير ، بينما نجدهم فى القبائل الأخرى عادة من الرؤساء الذين يملكون أيضاً السلطة التنفيذية :

وهى تحكم طبقاً للشريعة الإسلامية أو القانون المحلى والعرف إلى جانب القوانين البريطانية حسب ما يخصص لها من المحكمة العليا أو الحاكم العام .

وطبقاً لقانون المحاكم الوطنية نجد أن هناك أربع طبقات موزعة كالآتى :

المديريات	درجات المحاكم			
	الطبقة الأولى	الطبقة الثانية	الطبقة الثالثة	الطبقة الرابعة
الشمالية	٣٨	١٧٦	١٩٣	٩٥
الجنوبية	٣	٦١	١٨٤	٧٨

وتستمد هذه المحاكم بدرجاتها سلطاتها من تفويض يمنحه لها « المقيم » ويصدق عليه الحاكم .

ويوجد بعد هذه المحاكم طبقتان أعلى ، الأولى منها فى المديريات والثانية هى المحكمة العليا التى تتكون من دائرتين إحداهما للشمال والأخرى للجنوب .

ثالثاً ــ الميزانية المحلية :

لقد تقرر إنشاء ميزانيات محلية بناء على تقرير مهايا للحكام المحليين من جانب ولفرض الضرائب المباشرة من جانب آخر .

فالضرائب أصبحت ضرائب دخل بدلاً من ضرائب الرؤوس التى كانت موجودة وتقدر على أساس القدرة على الدفع . وفرضت كذلك ضرائب على المواشى . وتقدير هذه الضرائب كان فى أيدى الموظفين الأوربيين وتقوم السلطات المحلية بجمعها .

وتقدم السلطات المحلية كذلك تقديرات ميزانيتها للمقيم الذى يرسلها إلى الحاكم المساعد وهذا يرفعها بدوره إلى الحاكم فى لاجوس .

وبناء على هذا النظام وجد فى الشمال ٦١ إدارة مالية عملية وصل جملة دخلها إلى ٧٢٣,٦٧٩ جنيهاً استرلينياً فى الفترة من ١٩٢٥ ــ ١٩٥٤. أي بنسبة ١٣,٤٪ من دخل حكومة نيجيريا . أما فى الجنوب فقد كان هناك ١٩ خزينة وصل دخلها إلى ٢٤٥,٥٢٢ جنيهاً .

ومما يؤكد أن العامل الأول فى إنشاء الإدارات المالية يرجع إلى مرتبات أعضاء السلطة المحلية أن الإنفاق على مصاريف الجهاز الإداري كله يمثل ٢٩,٩٪ من جملة الدخل وهو أكبر مصدر للإنفاق بينما نجد الإنفاق على التعليم لم يتجاوز ٩,٥٪ والصحة ٩,٦٪ .

المبحث الثالث

مرحلة الدساتير المتعددة

الحكومة المسئولة :

لقد كان الاتجاه نحو إقامة حكومة مسئولة مسئولية حقيقية من أكبر الآثار التى خلفتها الحربان العالميتان . ولم تجد بريطانيا مفراً من الاعتراف بهذا المبدأ ولكن الخلاف بين بريطانيا والوطنيين كان يدور حول مسألتين :

الأولى : مدى السرعة التى يتم بها منح المستعمرات الحكم الذاتى .

والثانية : إصرار بريطانيا على أن تكون السلطتان التشريعية والتنفيذية من كل العناصر التى تستقر فى المستعمرات .

ولقد واجهت بريطانيا المسألتين بما تمتاز به من سياسة المرونة والتدرج فقدمت لنيجيريا سلسلة من الدساتير لمواجهة الأحداث والتطورات التى وقعت فيها .

فى سنة ١٩١٩ تقدم بعض أعضاء مجلس نيجيريا باقتراح إلى الحاكم لإعادة تشكيل المجلس حتى يصبح إدارة فعالة فى إدارة شئون نيجيريا وجهازاً مسئولاً بدلاً من أن يضيع الأعضاء وقتهم فى الأعمال الاستشارية فقط . ورفض الحاكم هذا الطلب إلا أنه اضطر بعد ذلك بعامين لإعادة النظر فيه وقرر إلغاء مجلس نيجيريا وتشكيل مجلس جديد ومن هنا بدأت مرحلة الدساتير .

وتتميز هذه المرحلة من تاريخ الحكم البريطانى بفترتين مختلفتين لكل منهما معالمها ومميزاتها .

أولا — سيادة التعيين على عضوية السلطة التشريعية : ١٩٢٢ — ١٩٥١

وهى أطول المرحلتين . . وبالتالى فهى أطول فترة مرت بها نيجيريا تحت حكم الدساتير . وقد يرجع ذلك إلى أن الكفة الراجحة فى السلطة كانت لبريطانيا إلى جانب أن الحركة الوطنية لم تكن قد نظمت صفوفها تنظيماً سياسياً كافياً .

وتبدأ هذه المرحلة بإعلان أول دستور لنيجيريا فى عام ١٩٢٢ ، وانتهت بعد ٢٩ سنة من تاريخ إصدار هذا الدستور بعد أن قطعت دورتين تاريخيتين من أهم معالمهما أن أغلبية الأعضاء فى المجلس التشريعى معينون .

١ ــ فصل السلطات ــ ١٩٢٢ ــ ١٩٤٦ :

بدأت مع أول دستور وانتهت بإصدار الدستور الثانى وتتميز عن الفترة التى سبقتها بما يلى :

(ا) الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد أن كان المجلس الاستشارى للحاكم يزاولهما معاً . فتكون بناء على ذلك مجلسان أحدهما تنفيذى والآخر تشريعى :

(ب) حصر أغلبية مقاعد المجلس التشريعى بين الموظفين الذين يشغلون مقاعدهم فى هذا المجلس بحكم مناصبهم . وبذلك ضمن الحاكم أغلبية آلية يعتمد عليها فى تنفيذ رغباته فى صورة ديمقراطية :

(ح) كان من حق الحاكم إصدار ما يشاء من التشريعات حتى ولو كان المجلس التشريعى قد رفضها من قبل . وهذا فى الحقيقة كان احتياطاً قانونياً لمواجهة احتمال اتفاق ترابط الأعضاء الموظفين بالمجلس مع غير الموظفين ضد رغبة الحاكم .

(د) ولا تقف سلطات الحاكم عند هذا الحد بل تمتد إلى حقه فى وقف أى قرار يصدره المجلس التشريعى .

(هـ) إشراك الإفريقيين ــ ولو فى نطاق ضيق ــ فى الجهاز الحكومى ، والتحديد هنا يعنى أنهم جميعاً معينون من قبل الحاكم لكفاءة شخصية أو بحكم تمثيلهم القبلى أو الطائفى .

(و) إن المجلس التشريعى يختص بشئون الجنوب ولاجوس فقط بينما احتفظ الحاكم العام البريطانى لنفسه بحق التشريع فى الشمال .

وبرغم هذا الانفصال فى التشريع بين الشمال وبقية نيجيريا فإننا نجد مساعد الحاكم للمديريات الشمالية ــ الذى أصبح المندوب السامى سنة ١٩٣٣ ــ عضواً فى المجلس التشريعى بحكم عضويته فى المجلس التنفيذى وكذلك كبار موظفى الشمال وممثلى غرف التجارة والصناعة والتعدين فيه أعضاء بحكم مناصبهم .

جهاز الحكم ١٩٢٢ - ١٩٤٦

المجلس التنفيذى		المجلس التشريعى			
الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الفئة	العدد
قبل سنة ١٩٤٢					
نيجيريون	—	نيجيريون	١٠	موظفاً	٢٧
بريطانيون	١٢	بريطانيون	٣٦	أعضاء بالتعيين	١٥
				أعضاء بالانتخاب	٤
بعد سنة ١٩٤٢					
نيجيريون	١			من لاجوس ٣	
بريطانيون	١١			من كالوبار ١	
المجموع	١٢	المجموع	٤٦		

والاختصاص الوحيد الذى كان لهذا المجلس على الشمال جاء من خلال سلطته فى نظر الميزانية السنوية وهى للشمال والجنوب معاً . وبذلك كان من حقه مناقشة شئون الشمال بالقدر الذى يتعلق بالشئون المالية .

٢ ــ وحدة نيجيريا : ١٩٤٦ ــ ١٩٥١

بدأت بأول طلقة رصاص فى الحرب العالمية الثانية وما تبعها من وعود وآثار بعيدة المدى وقد أصدرت بريطانيا دستوراً جديداً لنيجيريا عرف بدستور ريتشارد لمواجهة التطور الجديد فى البلاد . وكان من خصائص هذه الدورة أن هناك ثلاثة مبادئ جديدة أوضحها الحاكم فى كتابه الأبيض عن الخطوط العامة لدستوره وقد نشر هذا الكتاب فى مارس سنة ١٩٤٥ وهذه المبادئ هى :

١ ــ العمل على وحدة نيجيريا وذلك بخلق المجلس التشريعى الذى تمتد سلطاته إلى الأقاليم الثلاثة بدلا من المجالس التى كانت تختص بإقليم دون آخر .

٢ ــ الاعتراف رسمياً بوجود اختلافات فى درجة تقدم كل إقليم وديانته وأصل

سكانه وكان مظهر ذلك إيجاد مجالس تشريعية إقليمية وتنحصر سلطاتهم فى اختيار ممثليهم من بينهم للذهاب إلى المجلس التشريعى بلاجوس ومناقشة القوانين التى يعرضها عليهم الحاكم لمجرد الاستشارة . وقد أطلق اسم الإقليم لأول مرة رسمياً بعد أن كان يسمى كل منها بمديريات الشمال أو الجنوب .

٣ ــ زيادة دور الإفريقيين فى تحمل أعباء ومسئوليات بلادهم وذلك بجعل الأغلبية لهم لأول مرة فى المجلس التشريعى حتى ولو كانت هذه الأغلبية بالتعيين فلا شك أنها طفرة إلى الأمام .

أما بالنسبة للمجلس التنفيذى فقد بقى على حاله دون أدنى تغيير حتى عام ١٩٤٩ حين أصبح عدد الأفريقيين فيه أربعة .

السلطة التشريعية ١٩٤٦ ــ ١٩٥١

الجنسية	الهيئة التشريعية				
	الاتحاد	الإقليم الشمالى		الشرق	الغرب
	المجلس التشريعى	مجلس الرؤساء	مجلس الجمعية	مجلس الجمعية	مجلس الجمعية
افريقيون (غير موظفين)	٢٨	٢٢	٢١	١٨	١٩
بريطانيون (موظفون بحكم مناصبهم)	١٧	٣	١٩	١٤	١٤
المجموع	٤٥	٢٥	٤٠	٣٢	٣٣

يلاحظ على هذا الجدول :

١ ــ أن عدد الأعضاء البريطانيين يشمل الحاكم الذى يعتبر رئيساً للمجلس الاتحادى ومساعده الذى يرأس المجلس الإقليمى .

٢ ــ الأعضاء الإفريقيون كلهم من غير الموظفين ولكنهم أعضاء بالتعيين يختار بعضهم رؤساء السلطات الوطنية والباقى يعينهم الحاكم لتمثيل المصالح غير الممثلة بالمجلس .

٣ – الإقليم الشمالى وحده الذى أنشئ له مجلسان نظراً لتقاليده التاريخية . ومجلس الرؤساء يضم ١٣ من الطبقة الأولى و ١٢ من الطبقة الثانية .

٤ – الأعضاءالنيجيريون فى المجلس التشريعى (الاتحادى) يوزعون بنسبة ٩ أعضاء للإقليم الشمالى منهم ٤ رؤساء و ٦ أعضاء للإقليم الغربى منهم رئيسان و ٥ للإقليم الشرقى . بالإضافة إلى الأعضاء الأربعة بالانتخاب كالوضع السابق والباقى لتمثيل الفئات الخاصة .

ثانياً – التحول إلى نظام الانتخاب :

١٩٥١ – ١٩٦٠

كانت هذه المرحلة برغم صغرها أكثر المراحل دساتير وتغييرات أو تعديلات فى الدساتير . فى خلال هذه السنوات العشر صدر دستوران وعدل الثانى ثلاث مرات . وتتميز هذه المرحلة بالتالى :

(١) اختفاء الموظفين من غضوية المجالس التشريعية سواء الاتحادية أو الإقليمية بحكم مناصبهم .

(٢) سريان نظام الانتخاب المقيد بدلاً من التعيين الذى كان متبعاً لإشراك الإفريقيين فى عضوية المجالس التشريعية .

وهى المرحلة الفاصلة بين الاستعمار والاستقلال وقد انتهت بالاستقلال . ويمكن أن نميز فيها أيضاً دورتين مختلفتين :

١ – إنشاء مجلس الوزراء :

بدايتها الحقيقية كانت قبل نهاية المرحلة الأولى . فقد كان دستور ١٩٤٦ ينص على أنه لا يعدل قبل مضى ثلاث سنوات على تجربة الدستور التى حدد لها ٦ سنوات .

ولكن الحركة الوطنية التى أعلنت عدم رضاها عن هذا الدستور نجحت فى تغيير الحاكم وأن تجعل الحاكم الجديد يعلن فى المجلس التشريعى فى أغسطس ١٩٤٨ بأن تعديل الدستور السابق سيتم فى بداية السنوات الثلاث التى تبدأ عام

١٩٥٠ بعد مرور السنوات الست على الدستور . وخلال هذين العامين يفتح الباب للمناقشة والبحث لإصدار الدستور الجديد القائم . وفى أكتوبر عام ١٩٤٩ تقدمت الأقاليم بتوصياتها وقراراتها عن الدستور ثم عقد مؤتمر عام فى إحدى المدن ضم كل ممثلى نيجيريا .

واجتمع من ٩ — ١٨ يناير ١٩٥٠ . ومن محاضر هذا المؤتمر أخذت الخطوط العامة للدستور الجديد .

وتتميز هذه الدورة بالتطورات التالية :

١ — أصبح المجلس التنفيذى مجلس وزراء يشغل الإفريقيون فيه ثلثى المقاعد وإن كانت الأقلية الأجنبية هى التى تشغل أهم مناصبه ويصل عددهم إلى ٦ وزراء : للدفاع والخارجية والمالية والعدل والخدمات إلى جانب رئاسة الوزارة . وما بقى بعد ذلك فهو للأفريقيين بمعدل ثلاثة مناصب لكل إقليم .

وقد أنشئت أيضاً مجالس تنفيذية للأقاليم ليشغل الإفريقيون فيها ٩ مقاعد والأوربيون ٦ .

والحاكم العام هو الذى يختار الوزراء المركزيين وحاكم الإقليم يختار وزراءه أيضاً ويعرض أسماءهم على الهيئة التشريعية . وقد تبع هذا الحق أيضاً سلطة الحاكم فى إقالة أى وزير فى إحدى حالتين :

(ا) إبداء أغلبية أعضاء مجلس النواب بنسبة ثلثى الأصوات عدم ثقتهم فى الوزير .

(ب) إذا فشل الوزير فى تنفيذ السياسة أو القرارات التى أصدرها المجلس أو الحاكم العام .

ويلاحظ أن لحاكم الإقليم نفس هذا الحق على وزرائه .

٢ — أصبحت لأول مرة أغلبية أعضاء المجلس التشريعى (مجلس النواب) أعضاء منتخبين وإن كان انتخابهم غير مباشر . . مع تحديد عدد أعضاء كل إقليم فى هذا المجلس . فكل من الإقليم الشرقى والغربى ينتخب ٣٤ عضواً والإقليم الشمالى ينتخب ٦٨ عضواً ومدته ٥ سنوات ولا يزيد الأعضاء بحكم مناصبهم فى

مجلس النواب على ستة من بينهم الحاكم العام وحكام الأقاليم الثلاثة ولا يزيدون على ٣ فى مجلس الجمعية بالإقليمين الشرقى والغربى وعن ١٠ فى مجلس الشمال .

كذلك منح الإقليم الغربى مجلس رؤساء — كالإقليم الشمالى — بعد أن أصبح دور الرؤساء واضحاً فى شئون الإقليم وللمجلسين سلطات متساوية .

٣ — أصبحت المجالس التشريعية الإقليمية أكثر إيجابية عما كانت فقد منحها الدستور الجديد حق إصدار القوانين . بدلا من الدور الاستشارى الذى كانت تزاوله فى المجالات التى تحددت بالتفصيل فى قائمة منفصلة ألحقت بالدستور وهى تتعلق بالشئون الاجتماعية والمالية والمشاكل المحلية فى الإقليم .

٤ — ما زال الحاكم العام يحتفظ لنفسه بحق الفيتو الذى اكتسبه منذ صدور أول دستور فى نيجيريا .

السلطة التنفيذية ٥١ — ١٩٦٤

مجلس الوزراء		المجلس التنفيذى					
		الشمال		الغرب		الشرق	
أفريقيون	بريطانيون	أفريقيون	بريطانيون	أفريقيون	بريطانيون	أفريقيون	بريطانيون
١٢	٦	٩	٦	٩	٦	٩	٦
١٨		١٥		١٥		١٥	

١ — الإفريقيون فى هذا الجدول هم فى الوقت نفسه الأعضاء المنتخبون .

٢ — البريطانيون هم الأعضاء بحكم مناصبهم .

٣ — أصبح النيجيريون فى مجلس الوزراء للاتحاد أغلبية وصلت إلى ضعف عدد البريطانيين .

٤ — المجالس التنفيذية الإقليمية متساوية العدد بالرغم من اختلاف حجم الأقاليم الثلاثة وأن نسبة أبناء البلاد إلى البريطانيين هى ٢ : ١ .

السلطة التشريعية ١٩٥١ — ١٩٥٤

		الشمال				الغرب				الشرق	
أفريقي	بريطاني	مجلس الرؤساء		مجلس الجمعية		مجلس الرؤساء		مجلس الجمعية		مجلس الجمعية	
		أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني
١٣٦	٦	٥٠	٥	٩٠	٤	٥٠	٤	٨٠	٤	٨٠	٥
١٤٢		٥٥		٩٤		٥٤		٨٤		٨٥	

(ا) لقد أصبح واضحاً أن عدد الأوربيين قد انحصر فيما لا يتجاوز ستة من بين ١٤٢ عضواً فى مجلس نواب الاتحاد، وهم الحاكم العام ونوابه ومساعدوه.

(ب) بالنسبة للأقاليم وجد لكل منها مجلسان باستثناء الإقليم الشرقى الذى لم يمنح إلا مجلس جمعية بينما كان فى الأقاليم الأخرى مجلس جمعية ومجلس رؤساء .

٩ ـ التطور حتى الاستقلال (٥٤ ـ ١٩٦٠) :

كانت أكثر فترات تاريخ نيجيريا الحديث نشاطاً، فرغم أنه لم يعلن خلالها إلا دستور واحد إلا أنه عدل ثلاث مرات حتى يناسب التطورات السياسية التى وقعت عبر طريق نيجيريا تجاه الاستقلال التام .

وقد كان هذا الدستور هو الذى انتهى بنيجيريا إلى الاستقلال فى ظل الكومنولث فى أكتوبر عام ١٩٦٠ . فى مارس ١٩٥٣ أعلن الحاكم العام أن الدستور السابق كان يجعل الوزراء الاتحاديين لا يشعرون بأدنى مسئولية نحو المركز وكل ولائهم تجاه الإقليم الذى يمثلونه . ولذلك دعى زعماء نيجيريا إلى عقد اجتماعات لتعديل الدستور تحت إشراف وزير المستعمرات . وقد عقد فى الدورة الأولى من هذه الاجتماعات فى لندن بين يوليو وأغسطس ١٩٥٣ ثم انتقلت الاجتماعات إلى لاجوس فى يناير ١٩٥٤ . واتفق فى هذه المؤتمرات على تعديل الدستور بعد ٣ سنوات .

وعقدت فعلا عدة اجتماعات واتصالات استمرت حتى مايو ويونيو عام ١٩٥٧ حين أمكن اتخاذ خطوات أبعد نحو الديموقراطية وفى طريق الاستقلال وعدل الدستور فى أغسطس ١٩٥٧ . وعدل مرة أخرى عام ١٩٥٩ بعد أن طلب الإقليم الشمالى الحكم الذاتى .

وأهم ما يميز هذه الدورة بمراحلها الثلاث الملامح التالية :

١ — إنشاء اتحاد نيجيريا الفيدرالى لأول مرة بصفة رسمية بالدرجة التى تناسب تطورها . وقد تم فصل جنوب الكميرون عن الإقليم الشرقى واعتبر وحدة من وحدات الاتحاد الفيدرالى .

وفى تعديل عام ١٩٥٧ وافقت بريطانيا على منح كل من الإقليم الغربى والشرقى الحكم الذاتى ابتداء من أغسطس فى نفس العام وبقى الإقليم الشمالى وهو الذى لم يطالب بالحكم الذاتى إلا فى التعديل الثانى وتم له ذلك فى مارس ١٩٥٩ .

٢ — السلطة التشريعية :

(ا) تقرر أن يكون الانتخاب لمجلس النواب والمجالس الإقليمية انتخاباً مباشراً يشترك فيه من تتوفر فيهم الشروط التى حددها القانون من الذكور والإناث فى كل نيجيريا ما عدا الإقليم الشمالى الذى اقتصر فى هذا الحق على الذكور فقط .

(ب) اختفاء الأعضاء بحكم مناصبهم من مجلسى الشرق والغرب مع بقائهم فى المجلس الاتحادى والإقليم الشمالى وجنوب الكاميرون .

وفى تعديل ١٩٥٧ خرج الأعضاء البريطانيون بحكم مناصبهم — من كل الهيئة التشريعية سواء الاتحادية أو الإقليمية باستثناء جنوب الكاميرون الذى بقى فيه هؤلاء الأعضاء حتى عام ١٩٥٩ .

(ح) بقى تمثيل الشعب فى مجلس النواب حسب الأقاليم حتى عام ١٩٦٠ حين أخذت نيجيريا بتمثيل الشعب حسب تعداده بأن يمثل العضو ١٠٠ ألف من السكان دون التقيد بالأقاليم بعد أن أخذت بمبدأ المساواة فى مجلس الشيوخ عام ١٩٥٩ فيمثل كل إقليم ١٢ عضواً .

السلطة التشريعية

١٩٥٤ – ١٩٦٠

السنة	مجلس النواب		مجلس الشمال				مجلس الشرق		مجلس الغرب		مجلس جنوب الكاميرون			
			الرؤساء		الجمعية		الرؤساء	الجمعية	الرؤساء	الجمعية	الرؤساء		الجمعية	
	نيجيرى	بريطانى	نيجيرى	بريطانى	نجيرى	بريطانى	نيجيرى	بريطانى	نيجيرى	بريطانى	نيجيرى	بريطانى	نيجيرى	بريطانى
١٩٥٤	١٨٤	٣	٥١	٣	٩٠	٤	–	٨٤	٤٦	٨٠	–	–	١٩	٣
١٩٥٧	١٨٤	–	٦٠	–	١٣٦	–	–	٨٤	٥٣	٨٠	–	–	١٦	٣
١٩٥٩	٣١٢	–	٧٦	–	١٧٤	–	٦٣	٨٤	٥٢	٨٠	–	–	–	–

وقد وصل أعضاء مجلس النواب عام ١٩٥٤ إلى ١٨٤ عضواً إفريقياً منتخباً من الشمال و ٩٢ عضواً من الشرق والغرب وعن جنسوب الكاميرون ٦ ولاجوس ٢ ـ هذا إلى جانب ٤ أعضاء بريطانيين منهم ثلاثة بحكم مناصبهم . ثم ارتفع عدد أعضاء المجلس فى التعديل الثانى عام ١٩٥٩ إلى ٣١٢ عضواً وفى ديسمبر ١٩٥٩ أجريت انتخابات المجلس النيابى الذى أعلن الاستقلال بطريقة التمثيل الجديدة فبلغ عدد أعضائه ٣٢٠ عضواً .

ونلاحظ من الجدول السابق هذه النقط :

١ ـ بالنسبة للأعضاء البريطانيين نجدهم قد انحصروا فى مجلس النواب ومجلس جمعية الشمال ، بينما اختفوا من مجالس الأقاليم الأخرى . وحتى هؤلاء الأعضاء أصبحوا لا يتجاوزون الحاكم العام ونوابه . (فقدوا جميعاً عضويتهم فى انتخابات عام ١٩٥٧) . وقد بقى الأعضاء البريطانيون فى مجلس جمعية الكاميرون حتى انتخابات عام ١٩٥٧ وهى آخر انتخابات اشترك فيها الكاميرون فى ظل الاتحاد النيجيرى إذ أجرى فيه استفتاء بعد ذلك على صورة حكمه للمستقبل والتى انتهت بخروجه من الاتحاد .

٢ ـ إن الإقليم الشرقى قد بقى بدون مجلس رؤساء حتى انتخابات عام ١٩٥٩ حين شكل له هذا المجلس من ٦٣ عضواً .

٣ ـ يجب أن نشير إلى أنه قد أنشئ مجلس شيوخ بعد الاستقلال وأصبحت السلطة التشريعية من مجلسين يمثلانها فى ذلك مثل السلطة التشريعية فى الأقاليم .

ولقد أصبحت للسلطة التشريعية سلطات التشريع كاملة ولم يعد من حق الحاكم العام استعمال الفيتو إلا فى ثلاث حالات :

(ا) مشروع قانون يأتى بالتزامات تتعارض مع التزامات بريطانيا الخارجية ومن بينها اتفاقيات الوصاية الدولية . وبمعنى أشمل فى المسائل المتعلقة بالمعاهدات .

(ب) حقوق البريطانيين المقيمين بنيجيريا والمصالح البريطانية المختلفة وخاصة التجارة والمواصلات والنقل .

(ح) سلطات الحكومة الفيدرالية . فللحاكم العام حق رفض أى مشروع بقانون يرى أنه ينقص من سلطات الاتحاد .

٣ — السلطة التنفيذية :

لقد أجريت فيها عدة تغييرات هامة وإن كانت قد تمت على مراحل متعددة : فقد خفض عدد أعضاء مجلس الوزراء من ١٨ عضواً إلى ١٣ على أن يكون عشرة منهم إفريقيين بنسبة ثلاثة عن كل إقليم وعضو عن جنوب الكاميرون والثلاثة أعضاء الآخرون بريطانيين . إلى جانب احتفاظ الحاكم العام برياسة المجلس . كما يرأس الحكام المجالس التنفيذية للأقاليم .

أصبح تعيين الوزراء عن طريق زعيم الأغلبية فى مجلس النواب أو زعماء الأحزاب الرئيسية فى المجلس. إذا لم يحصل أحدها على الأغلبية . وهو نفس الإجراء المتبع بالنسبة لأعضاء المجالس التنفيذية .

وبعد ذلك أصبح زعيم الأغلبية فى مجلس النواب هو رئيس الوزراء . وقد عين أول رئيس إفريقى للوزارة الاتحادية فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٧ علماً بأن الحاكم العام قد بقى فى مجلس الوزراء حتى تاريخ الاستقلال ويعتبر رئيساً شرفياً للمجلس .

وهكذا قطعت نيجيريا مرحلة من تاريخ علاقاتها ببريطانيا حتى اجتمع مجلس نوابها الجديد فى ١٣ يناير ١٩٦٠ بعد انتخابات ديسمبر التى فاز فيها الحاج أبوبكر تافاوا بالأغلبية وبرياسة الوزارة . وبعد ٣ أيام أصدر نداء لبرلمان بريطانيا لإنهاء القوانين الخاصة باستقلال نيجيريا وإخطار دول الكومنولث بعضوية نيجيريا فيه بعد استقلالها .

وفى مايو انتهت كل مراحل إعداد إجراءات الاستقلال فى ظل الكومنولث إذ وقع زعماء نيجيريا مع ممثلى بريطانيا وثيقة إنهاء الحكم البريطانى الذى استمر ٩٩ سنة لبداية عهد جديد فى عضوية الكومنولث .

السلطة التنفيذية ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠

السنة	مجلس الوزراء		المجلس التنفيذى							
			الشمال		الشرق		الغرب		جنوب الكميرون	
	إفريقى	بريطانى	إفريقى	بريطانى	إفريقى	بريطانى	إفريقى	بريطانى	إفريقى	بريطانى
١٩٥٤	١٠	٣	١٣	٣	١٢	—	١١	—	٤	٣
١٩٥٧	١٣	—	٢٠	١	١٦	—	١٤	—	٦	٣
١٩٥٩	١٩	—	٢٠	١	١٤	—	١٦	—	—	—

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية والحركة الوطنية

المبحث الأول : الوعى السياسى

المبحث الثانى : المنظمات السياسية قبل الحرب

المبحث الثالث : المنظمات السياسية بعد الحرب

المبحث الرابع : قيادات الحركة الوطنية

المبحث الأول

الوعى السياسى

العوامل المؤثرة على الوعى السياسى :

لقد ارتبطت هذه التطورات الدستورية فيما بعد الحرب العالمية الثانية بتطورات أخرى فى مستوى الوعى السياسى بين أبناء شعب نيجيريا على اختلاف أقاليمها . وكان هذا الوعى السياسى بدوره القاعدة التى قامت عليها الأحزاب فى نيجيريا .

وكان هناك كثير من العوامل التى خلقت هذا الوعى السياسى فى نيجيريا ينحصر أهمها فى :

أولا — التغيرات الاقتصادية :

(ا) ليس هناك من شك فى أن التغيرات الاقتصادية التى حدثت للمجتمع النيجيرى كانت من أكبر عوامل خلق الفرصة المواتية لنمو الوعى السياسى فى نيجيريا. وقد تركزت هذه التغيرات فى :

١ — انتشار وسائل المواصلات وشق الطرق التى تربط بين أجزاء نيجيريا مما أدى إلى التقارب والاندماج سواء كان اجتماعيًا أو اقتصاديًا بين أقاليم نيجيريا.

٢— عمل الإدارة البريطانية على زيادة صادرات نيجيريا وخاصة إلى بريطانيا حتى لقد ارتفعت قيمة جملة الصادرات من ٨,٩ ملايين جنيه استرلينى عام ١٩٣٤ إلى ١٧,٢ مليون جنيه استرلينى عام ١٩٤٤ ثم إلى ١٢٥,٣ مليون جنيه استرلينى عام ١٩٥٣ . وكان ذلك من أسباب رفع مستوى المعيشة حتى ولو كان بالنسبة لأقلية من السكان التى تعمل فى ميدان التجارة والتصدير .

٣ — تغير اقتصاد البلاد من المقايضة إلى الاقتصاد الحديث الذى يعتمد على النقد . وطبعاً كان الجنيه الإسترلينى هو العملة المتداولة مما ترتبت عليه تغييرات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى على الشعب كاتجاه بعض القبائل نحو العمل مقابل أجر وإن كان ذلك فى نطاق ضيق لم يتجاوز ٢٦٠ ألف شخص حتى

عام ١٩٣٨ وهم كانوا النواة الأولى لأكبر فئة اعتمدت عليها الحركة الوطنية . وقد قالت بعض المصادر إن الحركة الوطنية قامت على أكتاف ١٠٠ ألف نيجيرى يعملون بأجر سواء كانوا موظفين أم عمالا .

٤ — فرض نظام الضرائب العامة أدى إلى خلق ولاء للمجموع أكبر من الولاء للقبيلة . وعلى الرغم من أنه فى البداية قوبل بمقاومة بلغت فى بعض المناطق حد العصيان المسلح ومع ذلك فقد ساد النظام ، وخلقت قيم جديدة بدلا من القيم القبلية السائدة .

ثانياً — انتشار البعثات التبشيرية :

لقد لعبت البعثات التبشيرية دوراً ملحوظاً ليس فى تاريخ نيجيريا الحديث فحسب ، بل وفى تاريخ قارة إفريقيا بجنوب الصحراء .

وكانت أولى هذه البعثات التى وصلت نيجيريا هى بعثات الروم الكاثوليك التى وصلت عام ١٥١٦ تقريباً إلى منطقة بنين واستمرت فى عملها حتى عام ١٦٨٨ ولكنها فشلت فى أن تترك آثاراً دائمة فى المنطقة . وبقيت بعد ذلك نيجيريا بعيدة عن المبشرين ما يقرب من قرنين حتى عادوا اليها مرة أخرى فى القرن التاسع عشر لتكون مركزاً لنشاطهم . ففى عام ١٨٤٥ تقريباً بدأت بعثة تبشيرية نشاطها فى جنوب نيجيريا .

وفى خلال نصف القرن التالى لحق بهؤلاء الرواد ٦ بعثات تبشيرية أخرى ارتفع عددها حتى الحرب العالمية الأولى إلى ١٥ بعثة أوربية وأمريكية فى الجنوب والمنطقة الوسطى . ويعمل فيها ٦٠٠ عضو أوربى يعاونهم ٥ آلاف نيجيرى وقد استطاعوا إنشاء ٣ آلاف كنيسة وكانت النتيجة أن اعتنق المسيحية حوالى ٨٠٠ ألف .

وحتى عام ١٩٢٥ كان الإنجيل قد ترجم إلى ٤٥ لغة يتحدث بها الشعب فى نيجيريا .

ويكفى أن نعلم مدى أثر هذه البعثات التبشيرية أنه حتى عام ١٩٤٢ كانت هذه البعثات تسيطر على ٩٩٪ من المدارس فى نيجيريا .

ثالثاً — انتشار التعليم :

إن[1] انتشار التعليم كان من العوامل الرئيسية فى خلق الوعى السياسى فى نيجيريا رغم أنه كان من حظ الأقلية من الشعب التى لم تتجاوز ٦٪ إلا أنها الأقلية التى قادت الشعب إلى طريق الاستقلال .

لقد كان التعليم فى نيجيريا باستثناء حالات خاصة يقوم على تعليم قراءة وكتابة اللغة البريطانية إلى جانب دراسة تاريخ الإمبراطورية وجغرافية أوربا ، أما تاريخ نيجيريا فلم يكن له وجود . حتى عظماء التاريخ فى هذه الدراسات كانوا ملوك بريطانيا و رواد إمبراطوريتها الأول . حتى الأدب كان فى صفحات الإنجيل ومؤلفات شكسبير فى الوقت الذى لم يكن أحد من تلاميذ هذه المدارس يعرف شيئاً عن بلاده أو زعمائه ، ومع ذلك فقد كان هذا التعليم النافذة لنيجيريا على العالم الخارجى مما فتح الآفاق الفكرية أمام بعض أبناء الشعب . وكانت أغلب المدارس تابعة للبعثات التبشيرية ، أما المدارس الثانوية[2] فمن بين خمس مدارس نجد أربعاً للبعثات التبشيرية وفى الغرب نجد ٣٢١٨ مدرسة أولية للمبشرين من ٣٣٤٠ مدرسة بالأقاليم ومن ٢٠ مدرسة ثانوية نجد ١٧ منها للبعثات التبشيرية .

السنة	الشمال				الجنوب			
	المدارس		التلاميذ		المدارس		التلاميذ	
	ابتدائى	ثانوى	ابتدائى	ثانوى	ابتدائى	ثانوى	ابتدائى	ثانوى
١٩١٢	٣٤	—	٩٥٤	—	١٥٠	١٠	٣٥,٧١٦	٦٧
١٩٢٦	١٢٥	—	٥,٢١٠	—	٣,٨٢٨	١٨	١٣٨,٢٤٩	٥١٨
١٩٣٧	٥٣٩	١	٢٠,٢٦٩	٦٥	٣,٥٣٢	٢٦	٢١٨,٦١٠	٤,٢٨٥
١٩٤٧	١,١١٠	٣	٧٠,٩٦٢	٢٥١	٤,٩٨٤	٤٣	٥٣٨,٣٩١	٩,٦٥٧
١٩٥٧	٢,٠٨٠	١٨	١٨٥,٤٨٤	٣,٦٤٣	١٣,٤٧٢	١٧٦	٢٣٤٣,٣١١	٢٨,٢٠٨

ومن الجدول السابق تتضح هذه الحقائق :

١ — إن عدد الطلبة فى الجنوب أضعاف عددهم فى الشمال[3] برغم أن تعداد شعب الشمال أضعاف شعب الجنوب .

٢ – وأن الفارق الكبير الذى كان فى عدد المدارس سنة ١٩٣٧ والذى بلغت نسبته ١ – ٢٦ قد ظل كما هو برغم مرور ٢٠ عاماً .

ولقد كان هذا الفارق الكبير من أسباب تجمع نشاط الحركة الوطنية لفترة طويلة فى الجنوب .

رابعاً – قيام الطبقة العمالية :

فقد كان طبيعياً أن تتجه بريطانيا ورجال الصناعة فيها إلى استثمار الثروات المعدنية فى نيجيريا بقدر احتياجهم إلى هذه الثروات ، فانتشرت شركات التعدين وغيرها مما خلق طبقة عمالية أوجدت بدورها مفاهيم جديدة للمجتمع فى نيجيريا وعملت على تنظيم صفوفها فى نقابات .

خامساً – انتشار الصحف الوطنية :

ويرجع تاريخ الصحف التى أنشأها النيجيريون والإفريقيون فى غرب إفريقيا إلى ما يقرب من مائة سنة . وكان من أشهر من لعب دوراً فى هذا الميدان إدوارد ويلموت بلايدن الذى عرف بالأب الروحى للحركة الوطنية فى إفريقيا وهو ليبيرى الأصل تلقى تعليمه العالى فى أمريكا ولكنه لم يكمله بسبب سياسة التمييز العنصرى هناك . واستقر بعضاً من الوقت فى نيجيريا وكانت خطبه وكتاباته تنشر فى جريدة لاجوس من سنة ١٨٨٩ . وفى سنة ١٨٩٠ زار نيجيريا ليبرى آخر هو جاكسون واستقر بها لمدة ٢٨ سنة يكتب فى « لاجوس ريكورد » ولذلك كان أكثر أثراً من زميله الأول على الحركة الفكرية فى نيجيريا حتى لقد كانت صورته فى صدر القاعة التى شهدت مولد « المجلس الوطنى » لنيجيريا والكاميرون .

وفى سنة ١٩٢٤ ظهر صحفى من أصدقاء اللورد لوجارد ونظراً لعلاقته بالحاكم كانت صحيفته تعتبر شبه رسمية فى تمثيل آراء المحافظين ومؤيدى الحكم البريطانى ثم تتابع بعد ذلك ظهور الصحف حتى بلغ عدد المسجل منها فى الفترة من ١٨٩٠ – ١٩٥٠ ما يقرب من ١٠٠ جريدة .

وقد أثارت كتابات هؤلاء الصحفيين ومناقشات هذه الصحف طبقة من القراء

تتابع الأخبار باهتمام وخلقت وعياً سياسياً فى نيجيريا كان من أكبر عوامل إثارة الحركة الوطنية .

هذه هى دعائم القاعدة من الوعى السياسى التى قامت عليها الأحزاب السياسية فى نيجيريا .

والحزب بمفهومه الغربى موضع خلاف فكرى كبير سواء حول معناه أو أهدافه . ولكنه بصفة عامة منظمة سياسية تعمل على جذب الأنصار ببرنامج محدد تنافس به الأحزاب الأخرى . وتعمل على تولى الحكم عن طريق خوض الانتخابات .

وبذلك نجد أن مظاهر الحزب أربعة :

١ ــ برنامج للعمل يجذب إليه الأنصار . وعادة ما يقوم هذا البرنامج على نظرية سياسية أو اقتصادية معينة وبمعنى أن تكون للحزب أيديولوجية يعمل من أجل تحقيقها .

٢ ــ تنظيم يقوم عادة على قاعدة من الأعضاء الذين يمثلون شعباً وفروعاً للحزب . ومن الملاحظ أن الأحزاب فى المفهوم الغربى تعمل على توسيع نطاق عضويته إلى أبعد الحدود بعكس الأحزاب الشيوعية التى تجعل من العضوية شرفاً لا يناله الشخص إلا بعد أن يجتاز تجارب عسيرة .

٣ ــ الرغبة فى منافسة الأحزاب فى انتخابات دورية حول الإيديولوجية الخاصة به لتولى الحكم والعمل على تنفيذها .

٤ ــ وضع سياسة بالغة المرونة تعتمد على الحقائق والاحتمالات لمباشرة السلطة السياسية فى حالة فوز الحزب بالحكم .

ولعل تطبيق هذه الدعائم على الأحزاب الإفريقية بصفة عامة وأحزاب نيجيريا بصفة خاصة يجعل من صورة هذه الأحزاب صورة باهتة تملأها الظلال .

ولقد قسم أحد الباحثين المنظمات السياسية فى أفريقيا إلى ثلاث مجموعات :

١ ــ الحركات القديمة شكلا وموضوعاً وهى تتضح فى الحركات السياسية التى قامت ضد إقرار الوضع السياسى والاقتصادى الجديد بعد الاستعمار الأوربى . وصور هذه الحركات كانت فى دعوات النبوة أو المهدوية أو دعوات فصل الكنيسة

الإفريقية عن الأوربية ، ويلاحظ أن هذه الحركات تميل إلى أعمال العنف والإرهاب والتدمير .

٢ — حركات حديثة شكلا وقديمة موضوعاً — وهى تتمثل فى جمعيات وهيئات تعبر عن قبائل أو عصبيات عائلية . ويتزعمها متعلمون على النظم الأوربية الحديثة . وتكون زعامتهم لها متعددة أو بالاشتراك فى الزعامات التقليدية .

وتعمل هذه المنظمات على حماية كيان القبيلة أو وحدتها الثقافية ثم تتطور بعد هذا مع الأحداث السياسية إلى حركة سياسية تهدف إما إلى الدفاع عن الكيان القبلى بإبرازه فى وحدة إقليمية أو العمل لإنشاء وحدة سياسية تنفصل عن الكيان السياسى فى الوحدة السياسية فى ظل الاستعمار .

٣ — الحركات الحديثة شكلا وموضوعاً وهى تتضح فى الجماعات التى تقوم أساساً على وحدة المصالح الاقتصادية مثل النقابات العمالية أو الاتحادات المهنية .. وينظمها متعلمون على النظم الأوربية وتعمل كجماعات ضغط على الحكومة للدفاع عن مصالحهم ومع تطور الأحداث السياسية ينغمسون فى العمل السياسى ويتطورون إلى أن يصبحوا حزباً أو يندمجوا فى حزب .

وتتضح نفس الحركات فى المؤتمرات أو الجبهة أو التجمع أو ميثاق . . . وهى الأشكال والتجمعات التى تعرفها إفريقيا اليوم .

وفى الحقيقة أن هذا التقسيم أقرب إلى الواقع الإفريقى فنجد الصورة الأولى مثلا هى التى فى أفريقيا خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية بينما نجد الصورتين الأخريين هما صورتا المنظمات السياسية القائمة فى نيجيريا حتى الآن .

المبحث الثانى

النشاط السياسى قبل الحرب العالمية الثانية

وقد كانت معالم هذه المرحلة فى النشاط السياسى فى قطاعات وبين فئات مختلفة من أبناء نيجيريا وإن لم يكن لهذا النشاط برنامج واضح أو خطة محددة ولكنها كانت انفعالات مؤقتة ارتبطت بأزمات أو قرارات لم تحز رضا الفئـات المعترضة .

ويمكن أن تقسم هذه المرحلة بدورها إلى قسمين ، أحدهما سبق الحرب العالمية الأولى وجاء الآخر بعدها حتى بداية الحرب العالمية الثانية :

أولا : إننا من الممكن أن نميز لهذا القسم الأول من المرحلة الأولى كثيراً من المظاهر والأحداث سوف نقصر بحثنا على أهمها :

١ ــ حركة المقاومة المسلحة :

لقد بدأت هذه الحركة فى الحقيقة مع بداية الاحتلال البريطانى لنيجيريا واستمرت إلى فترة طويلة وصلت إلى الحرب العالمية الأولى فى بعض المناطق .

فى الإقليم الشرقى مثلا حتى ١٩٢٠ كان وجود عدة فرق عسكرية ضرورياً لاستتباب النظام والحكم البريطانى . أما فى المنطقة الوسطى فقد استمرت فيها حركات المقاومة حتى بعد الحرب الأولى .

وقد تبلورت هذه الحركات فى الشمال وبالتحديد فى سوكوتو فى حركة مقاومة عرفت باسم « الحركة المهدية » عام ١٩١٥ لمقاومة النفوذ البريطانى والفولانى وانتهت الحركة سريعاً بعد أن تحركت لها القوات المسلحة وسحقتها .

وفى عام ١٩٢٥ قامت حركة أخرى فى منطقة قبيلة « إيبو » تعارض التدخل فى شئونها أو التعرض لتقاليدها . وتطالب باحترام دينها وتقاليدها الموروثة . كذلك

قامت فى منطقة اليوروبا حيث كانت مملكة « إيجبا » قبل إعلان اتحاد نيجيريا سنة ١٩١٤ . ثورة داخل المناجم بسبب فرض الضرائب على أبنائها سنة ١٩١٨ دون أخذ رأيهم ، وقد مات فيها أوربى وأحد الرؤساء الإفريقيين . وكانت أول حركة مقاومة يتولى تنظيمها الشباب المتعلم .

٢ ــ الانفصال الدينى :

لما كانت البعثات التبشيرية من بين الأقنعة التى تخفى وراءها الاستعمار فى مراحله الأولى . فقد تدارك الإفريقيون ذلك وقاموا بحركات متعددة لفصل كنائسهم عن هذه البعثات الأوربية وإن كانت قد سارت على نفس برامجها وتعاليمها .

كانت أولى هذه الجماعات التى انفصلت عن البعثات التبشيرية هى الكنيسة الإفريقية الوطنية المتحدة United Native Africu Church وقد انفصلت سنة ١٨٩١ عن الكنيسة الإنجيلية Inglicun church وتزعم هذه الحركة الدكتور الليبيرى إدوارد بليدن . إذ نشر كتاباً سنة ١٨٨٧ نقد فيه إنشاء الكنائس الخاضعة للنفوذ الأوربى ، وفى سنة ١٨٩٠ زار لاجوس ودعا إلى إنشاء كنائس إفريقية على غرار كنائس الزنوج فى الولايات المتحدة ، وفى سنة ١٩٠١ قامت جماعة أخرى بالانفصال عن نفس الكنيسة مكونين « الكنيسة الإفريقية » ثم تتابعت بعد ذلك الحركات الانفصالية عن الكنائس الأوربية ووجدت التأييد والمساعدات من كنائس الزنوج الأمريكية .

وتحت لواء دعوات حركات الانفصال عن الكنائس الأوربية قامت حركات سياسية لمقاومة النفوذ البريطانى ، كان أبرزها التى قامت فى دلتا النيجر عام ١٩١٤ بزعامة أحد النيجيريين ، ثم تبعها بعد ذلك حركة « مملكة مجتمع الله » و « الكنيسة الوطنية » .

٣ ــ حركة الاحتجاجات :

وهى لم تخرج فى بدايتها عن مجرد تقديم الاحتجاجات إلى الحكومة كلما أصدرت قراراً أو وضعت نظاماً يتعارض مع رغبات الأهالى مثلما حدث من

الاعتراض على قانون سنة ١٨٩٥ لفرض الضرائب على المنازل والأراضى بلاجوس . وقد استجاب الحاكم وألغى القانون . ثم توالت الاحتجاجات حتى بلغت قمتها فى تنظيم اتحاد الشعب سنة ١٩٠٨ للدفاع عن حقوق الأهالى ومعارضة كثير من الإجراءات والقوانين مثل نزع الملكية للاستغلال العام وضرائب المياه النقية بزعامة القادة الإفريقيين المتعلمين . وقد مر هذا الاتجاه بعدة تغييرات بعد الحرب الأولى فأصبح أكثر تنظيماً وترابطاً حتى أعيد تنظيمه عام ١٩٢٣ .

ثانياً — فترة ما بين الحربين :

كان أكبر ما يميز هذه الفترة من النشاط السياسى لأبناء نيجيريا أنه استمر معظم الوقت خارج نيجيريا بعد أن تأثروا بتجربة الحرب العالمية الأولى رغم أن نيجيريا لم تشترك حربياً فيها إلا فى حدود اشتراك عدة آلاف من جنودهم فى الكاميرون وشرق إفريقيا . وتأثروا بخطب الرئيس الأمريكى ولسن ولويد جورج رئيس الوزراء البريطانى .

١ — حركة مؤتمر الوحدة الإفريقية :

والفكرة بدأت بسفر بعض الإفريقيين إلى باريس لتوضيح أهمية القارة الإفريقية لمستقبل العالم . وكان على رأسهم نائب سنغالى هو « بلايس ديجن » . ومن بينهم ديبوا الذى اقترح على الإفريقيين الموجودين بباريس عقد مؤتمر للوحدة الإفريقية حضره أبناء إفريقيا الذين هاجروا فى السنوات الماضية . وكان من بين مندوبى المؤتمر الـ ٧٥ اثناعشر مندوباً من إفريقيا فعلا . ولقد دعا المؤتمر لتوحيد كفاح الشعوب السوداء . وتنظيم عقد مؤتمرات أخرى عقد منها مؤتمر فى لشبونه عام ١٩٢٣ ثم فى نيويورك عام ١٩٢٧ .

وقد قال ديبوا نفسه إن فكرة الوحدة الإفريقية فكرة أمريكية أكثر منها إفريقية: وإن هذه المؤتمرات التى لم تمثل فيها إفريقيا قد أعلنت أنها تعبر عن مطالب السود : وكان لهذه الحركة صداها فى شباب نيجيريا الذين يتعلمون فى الخارج .

٢ – حركة جارفى[١] :

تأسست فى جمايكا باسم « منظمة التقدم العالمية للزنوج » وتهدف إلى توحيد كل زنوج العالم تحت لواء هيئة كبرى تعمل على إنشاء دولة لهم . ولم تجد الحركة تأييداً فى جمايكا فخرج جارفى سائحاً فى العالم . داعياً إلى حركته حتى أصبح من أشهر قادة الحركات الوطنية للسود فى التاريخ الحديث .

وفى سنة ١٩٢٠ افتتح جارفى فرعاً لمنظمته بلاجوس وانضم إليه كثير من زعماء نيجيريا[٢] وكان من أهم نتائجها الدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع بين أبناء غرب إفريقيا كلهم .

٣ – وحدة غرب إفريقيا البريطانية :

فى سنة ١٩٢٠ عقد المؤتمر الوطنى لغرب إفريقيا البريطانية فى أكرا بدعوة من اثنين من القادة الإفريقيين أحدهما من نيجيريا والآخر من غانا ، وحضر هذا المؤتمر مندوبون من نيجيريا وساحل الذهب وسيراليون وجامبيا ، وانتهى برفع مذكرة إلى وزير المستعمرات البريطانى بطلباتهم التى كان أهم ما فيها :

(ا) إنشاء مجلس تشريعى لكل إقليم بشرط أن يكون نصف أعضائه على الأقل من الإفريقيين المنتخبين .

(ب) الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية .

(حـ) إعادة حق تعيين الرؤساء وإقالتهم إلى الشعب وهو الحق الذى سحب منهم بناء على نظام الحكم غير المباشر .

(د) تنظيم هجرة العناصر غير الإفريقية إلى هذه الأقاليم .

---

(١) Marcus Garvey . وهو من أبناء جمايكا . زار لندن فى الفترة بين ١٩٢٢ – ١٩٢٤ حيث التقى بعدد من الإفريقيين وعرف منهم مدى الفظائع التى يعيشون فيها تحت ولاية الاستعمار فى كل إفريقيا . وحين عاد إلى بلاده أسس حركته . وحين سافر إلى الولايات المتحدة أصدر جريدة عالم الزنوج .

(٢) من هؤلاء الزعماء أحد زعماء حركة فصل الكنيسة الإفريقية عن الأوروبية ، وقد وجد إلى جانبه V. B. Euba و S. L. biodun ومن الشباب Ernest الذى أصبح بعد ذلك من بين مؤسسى حركة شباب نيجيريا . ومن بينهم أيضاً الدكتور ازيكوى الذى يقال إنه كان يعلق صورة ماركوس جارفى فى مدخل مكتبه برياسة الوزارة .

هذا إلى جانب الدعوة إلى إنشاء جامعة بغرب إفريقيا وإلغاء التفرقة العنصرية فى الوظائف المدنية .

وقد حاول الدكتور سافاج – بدون جدوى – تنظيم هيئة نيجيرية فى لاجوس تتبنى قرارات المؤتمر . ولعل أهم أسباب فشله ، ما كان بين القادة المتعلمين فى نيجيريا من انقسام وصراع على الزعامة والمناصب ، إلى جانب معارضة الحاكم العام لنيجيريا لفكرة المؤتمر ذاتها ، منذ البداية إلى درجة أنه هاجم المؤتمر ، واتهم ممثلى نيجيريا فيه بأنهم لا يمثلون شعب نيجيريا ولا يفهمون رغباته .

٤ – نشاط طلبة نيجيريا بلندن :

كان لهؤلاء الطلبة بالاشتراك مع غيرهم بلندن منظمتان هما اتحاد التقدم الإفريقى وجمعية الشعوب الإفريقية الأصل .

وقد تأسس الاتحاد سنة ١٩١٨ ومن بين القادة لشاب مصرى اسمه محمد على كان قد هاجر إلى نيجيريا وعاش فترة فى لاجوس قبل سفره إلى لندن .

ولقد كان لهذا الاتحاد دور كبير فى تنسيق التعاون بين الطلبة الإفريقيين فى بريطانيا – كذلك قام بالاتصالات بالهيئات والمنظمات السياسية التى كان لها دور فى النشاط السياسى ببريطانيا فى ذلك الوقت .

وفى سنة ١٩١٩ اندمجت المنظمتان فى « اتحاد الشعوب الإفريقية » وهدفه الأول نشر الدعوة إلى المساواة بين الإفريقى والبريطانى فى الحقوق والواجبات .

وبعد ذلك تتابعت الهيئات والمنظمات بلندن التى كان من أبرزها جميعاً اتحاد طلبة غرب إفريقيا الذى تكون عام ١٩٢٥ ، وقد استمر هذا الاتحاد ما يقرب من عشرين عاماً مركزاً لنشاط الطلبة الإفريقيين بلندن . وهو بمثابة أحد بيوت الشباب المنتشرة اليوم فى العالم ، بمعنى أنه مقر لاستضافة ومعاونة الطلبة بلندن ونشر الثقافة الإفريقية بين البريطانيين .

٥ – الاتصال بالحركة الشيوعية الدولية :

فقد دعا الكومنترن عام ١٩٣٢ بعض زعماء المستعمرات لزيارة موسكو وكان

من أبرزهم جميعاً جورج باديمور — من جمايكا ، ودلاس جونسون — من سيراليون — والمقيم بلاجوس ، والذى قام بتنظيم الحركة العمالية فى نيجيريا فى اتحاد عام للعمال تولى هو منصب سكرتيره العام .

لقد تجمعت كل هذه العوامل بالإضافة إلى تخاذل الدول الأوربية أمام العدوان الإيطالى على الحبشة ودعوة الدكتور أزيكوى إلى نيجيريا بعد انتهاء دراسته ليقفز بالحركة الوطنية إلى الأمام فتنتظم فى هيئات ومؤسسات تركزت فى هذه الصور نذكرها طبقاً لنشأتها التاريخية .

١ — أنشأ هيربرت ماكيولى الحزب الديمقراطى النيجيرى بلاجوس سنة ١٩٢٣ وقد استطاع أن يكون بحزبه أهم القوى السياسية العامة فى لاجوس منذ إعلان دستور سنة ١٩٢٣ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وقد تبلور برنامج الحزب فى عدة نقط .

(ا) أهمها جميعاً — إن لم يكن هو الهدف الحقيقى الوحيد — أن يقدم الحزب أعضاءه فى انتخابات المجلس التشريعى .

(ب) الدعوة لإنشاء جهاز للحكم المحلى يعمل للحصول على الحكم الذاتى .

(حـ) تبنى الحزب دعوة « المؤتمر الوطنى لغرب إفريقيا » لخلق وحدة تجمع بين مناطق غرب إفريقيا البريطانية .

(د) الدعوة إلى حرية التجارة وتشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة . وهو نفس الحزب الذى تحول بعد ذلك بسنة ١٩٤٤ إلى المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون .

٢ — إنشاء النقابات والاتحادات :

اتجهت الفئات والجماعات العاملة فى نيجيريا فى مختلف قطاعات النشاط إلى إنشاء النقابات والاتحادات التى تدافع عن حقوقها مثل اتحاد غرب إفريقيا للتجار ورجال الملاحة ونقابات المحامين والمزارعين . وقد زادت موجة إنشاء الاتحادات بعد الاتصالات التى تمت مع الحركة الشيوعية الدولية من جانب والحركات العمالية فى الدول الأوربية من جانب آخر .

٣ ــ حركة شباب نيجيريا :

تأسست سنة ١٩٣٠ بزعامة اوولوو وأزيكوى . وكانت خلال السنوات الثمانى الأولى تعمل على توحيد الشباب فى نيجيريا تحت لوائها دون أن يكون لها برنامج أو هدف محدد حتى سنة ١٩٣٨ حين أعلنت ميثاقها من عدة عناصر :

(ا) العمل على توحيد صفوف الشعب النيجيرى بالجمع بين قبائله فى إطار عام يذيب الحواجز القبلية التى تفرق وحدته .

(ب) المطالبة بإشراك النيجيريين فى إدارة شئون بلادهم بأن يكون لهم صوت على اختلاف أقاليمهم فى المجلس التشريعى .

(حـ) اعتبار نظام الحكم غير المباشر غير ملائم للتطور ــ الذى طرأ على نيجيريا ولذلك طالبت الحركة بإلغائه .

وقد دخلت الانتخابات سنة ١٩٣٨ بهذه المبادئ الجديدة فاستطاعت الفوز لأول مرة على الحزب الديمقراطى فى لاجوس واعتبر ذلك أكبر تطور شهدته الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت .

وفى العام نفسه بلغ أعضاؤها حوالى عشرة آلاف شخص .

وحتى سنة ١٩٤٠ كانت الحركة قد عقدت مؤتمرين بلاجوس لنشر مبادئها ومناقشة ميثاقها : وفى سنة ١٩٤٠ تعرض أزيكوى لهجوم بعض قادة الحركة فاستقال منها غاضباً . وكانت بداية النهاية لحركة « شباب نيجيريا » إذ تغلبت عليها بعد ذلك الانقسامات القبلية والصراع الشخصى على الزعامة والمناصب :

وبينما الحركة تحتضر تدخل اوولوو ــ أحد زعمائها ــ ومن ورائه اتحاد تجار الكاكاو وأعلن تشكيل حزب جماعة العمل بدلا منها : وقام أزيكوى بإنشاء حزب المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون :

وهكذا انتهت المرحلة الأولى بانتهاء المنظمات التى تأسست أثناءها وتكونت بدلاً منها منظمات أكثر قرباً منها إلى مفهوم الحزب السياسى الحديث .

المبحث الثالث

المنظمات السياسية بعد الحرب الثانية

لقد كانت للحرب العالمية الثانية آثار أبعد على العلاقات بين نيجيريا وبريطانيا من آثار الحرب الأولى . ويمكن تلخيص أهم هذه الآثار فى التالى :

أولا : بالنسبة لبريطانيا :

(ا) كان للأفكار الثورية التى خلفتها الحرب آثارها على شعوب المستعمرات فقامت تطالب بحرياتها واستقلالها مما جعل بريطانيا تفكر فى إعادة النظر فى سياستها على مستعمراتها . وفى سنة ١٩٣٨ عينت لجنة ملكية لدراسة ظروف المستعمرات وتقدمت بتوصياتها لإعادة تخطيط علاقة بريطانيا بالمستعمرات . وانتهت باقتراح بتحسين أحوال المستعمرات . وقدمت التوصيات للبرلمان كمشروع قانون تمت الموافقة عليه سنة ١٩٤٠ . وهو يعكس فكرة أن حكومات المستعمرات يجب أن تكون جهازاً إيجابياً قادراً على العمل ومواجهة التزامات واحتياجات إقليمها .

وبعد خمس سنوات من صدور القانون عرف طريقه إلى نيجيريا وصدرت منه الصورة الخاصة لحكومة نيجيريا .

(ب) واجهت بريطانيا الحركات الوطنية القوية فى آسيا مما أدى إلى استقلال أغلب هذه المستعمرات وفى مقدمتها الهند مما أثار آمال شعوب المستعمرات الأخرى فى الحصول على الاستقلال وزاد من إقناع بريطانيا بضرورة تغيير سياستها تجاه المستعمرات الباقية وأغلبها فى إفريقيا .

(حـ) اعتراف بريطانيا فى وثيقة دولية بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وكان ذلك بتوقيعها ميثاق الأطلنطى الذى نصت مادته الثالثة على أن من حق كل الشعوب اختيار شكل الحكومة التى سوف يعيشون تحت سلطانها .

ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة ليؤكد حق الشعوب فى تقرير مصيرها ووضع أصول النظام الدولى على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى .

وقد أثر ذلك أيضاً على نيجيريا . فنى سنة ١٩٤١ وبمجرد إعلان ميثاق الأطلنطى أرسل اتحاد طلبة غرب إفريقيا مذكرة إلى كليمنت آتلى يلفتون نظره إلى أن بريطانيا قد نسيت أن تذكر غرب إفريقيا فى إعلانها عن عزمها على إعادة تشكيل الحكومات وتأمين استقلال الدول الإفريقية وأثيوبيا وسوريا ويسألون عما سوف تتخذه الحكومة البريطانية تجاه أقاليم غرب أفريقيا !

وفى نفس السنة عقد الاتحاد مؤتمراً لمناقشة مشاكل غرب إفريقيا وانتهت بتقديم اقتراح إلى حاكم نيجيريا يطالبونه فيه بإنشاء دولة نيجيريا المتحدة بدستور فيدرالى يشبه الاتحاد السويسرى أو الاتحاد الأمريكى مع التعديلات المناسبة لظروف نيجيريا . وأن يعمل الحاكم العام ومن ورائه بريطانيا على تحويل الولاء الشعبى للقبيلة إلى ولاء للوطن الأكبر نيجيريا وذلك بنشر الثقافة الوطنية والتعليم .

ثانياً : بالنسبة لنيجيريا :

(ا) زاد عدد طلبتها الذين يتلقون تعليمهم بالخارج وخاصة بالولايات المتحدة ومعظم هؤلاء الطلبة خرج على نفقة البعثات التبشيرية ولم يتجاوز عددهم حتى سنة ١٩٣٨ عشرين طالباً تضاعف إلى ٣١٨ حتى سنة ١٩٥٤ وكان أغلب هؤلاء الطلبة من قبيلة إيبو ثم اليوروبا .

(ب) تغير الظروف الاقتصادية فى نيجيريا. فقد زادت نسبة العاملين بأجر ؛ خاصة وأن هناك ١٠٠ ألف نيجيرى اشتركوا فى القوات المسلحة أثناء الحرب . وكانوا يحصلون لأول مرة تقريباً على أجر دورى ثابت .

وقد ارتفعت جملة الأجور والمهايا من ١٨٣ ألف جنيه استرليني فى بداية الحرب إلى ٣٠٠ ألف جنيه استرليني سنة ١٩٤٦ .

كذلك زاد اتجاه نيجيريا إلى التصدير فارتفعت قيمة الصادرات فى نفس الفترة من ١٠,٣ ملايين جنيه استرليني إلى ٢٤,٦ مليون جنيه . أما قيمة الواردات فقد ارتفعت من ٦,٨ ملايين جنيه إلى ١٩,٨ مليون جنيه .

وصاحب كل هذه التغيرات اتجاه الشعب إلى الحياة فى المدن، ولعل مثال عاصمة الإقليم الشرقى يعطى صورة عن مدى الهجرة من الريف إلى المدينة إذ زاد سكانها بنسبة ٤٠٠٪ خلال نفس الفترة .

وقد ترك كل ذلك آثاراً بعيدة المدى على الشعب وخلق تطورات اجتماعية ونفسية عديدة .

(حـ) شاهدت نيجيريا زيادة واضحة فى الاتجاه لإنشاء الاتحادات العمالية والتنظيمات النقابية .. وربما كان ذلك بسبب تشجيع الحكومة لهذا الاتجاه أمام ضرورة تقديم الإعانات والمساعدات للكثيرين نتيجة ارتفاع معدل تكاليف المعيشة بدرجة بلغت ٧٥٪ فى بعض الأماكن ولم يكن ممكناً تقديم هذه الإعانات إلا لمنظمات تتولى توزيعها على أعضائها وقد يكون ذلك نتيجة لزيادة العاملين بأجر ورغبتهم فى الدفاع عن مصالحهم . ولكن من الملاحظ على هذه الاتحادات أنها كانت صغيرة حتى إن بعضها لم يكن له إلا مركز واحد وحتى سنة ١٩٤٤ كان حوالى ٦٨ اتحاداً من بين الاتحادات المسجلة التى بلغت ٨٥ لا يزيد أعضاؤه على ٥٠٠ عضو فقط . ولم تتجاوز الاتحادات التى يزيد أعضاؤها عن ألف عن سبعة اتحادات فقط .

ويوضح الجدول الخط البيانى لزيادة الاتحادات العمالية

السنة	عدد الاتحادات	عدد الأعضاء	السنة	عدد الاتحادات	عدد الأعضاء
١٩٤٠	١٢	٤,٣٣٧	١٩٤٤	٨٥	٢٠,٠٠٠
١٩٤١	٣٦	١٧,١٤٤	١٩٤٦	١٠٠	٥٢,٧٤٧
١٩٤٢	٧٧	٢٦,٣٤٦	١٩٥٣	١٣١	١٤٣,٢٨٢
١٩٤٣	٨٣	٢٧,٢٨٤	١٩٥٥	١٧٧	١٦٥,١٣١

ولقد ارتفع عدد الاتحادات التى يزيد أعضاؤها عن ألف إلى ٢٠ اتحاداً فى سنة ١٩٥٣ وكان فى مقدمتها الاتحاد العام لعمال نيجيريا والكمرون الذى يضم ٢٦,٥٤٢ عضواً .

وقد عملت كل هذه الاتحادات على الدفاع عن مصالح أعضائها، والمطالبة برفع الأجور لمواجهة تكاليف المعيشة، وفى سنة ١٩٤٥ طالبت بتحديد حد أدنى للأجور لا يقل عن شلنين ونصف شلن . . ولما رفضت طلباتهم اشترك ٣٠ ألفاً منهم فى الدعوة إلى إضراب عام يستمر لمدة ٣٧ يوماً ولكنه لم يستمر إلا أياماً معدودة.

لقد تفاعلت كل هذه العوامل جميعاً لبداية مرحلة جديدة من تاريخ تطور الهيئات والمنظمات الأساسية فى نيجيريا التى لعبت دورها فى تخطيط العلاقات بين بريطانيا ونيجيريا حتى الاستقلال . ولقد رأيت عرض هذه الهيئات والمنظمات حسب ظهورها التاريخى على مسرح الأحداث السياسية بنيجيريا .

١ ــ المجلس الوطنى لنيجيريا والكيمرون :

وهو يعتبر أقدم الأحزاب السياسية بنيجيريا والذى ما زال يعمل بها حتى الآن . إذ تأسس سنة ١٩٤٤ برئاسة هيربرت ماكيولى ــ رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى السابق ــ والدكتور ناماى أزيكوى السكرتير العام للحزب بعد أن انشق على حركة شباب نيجيريا سنة ١٩٤٣ .

ولذلك فقد اعتبر هذا الحزب امتداداً للحزب الديمقراطى (١٩٢٣) ولحركة جارفى ولحركة المجلس الوطنى لغرب إفريقيا إذ ضم قادة هذه الحركات جميعاً .

وقاعدة هذا الحزب ومركز نشاطه بالإقليم الشرقى معتمدة فى أغلبية مؤيديه على قبيلة إيبو التى تمثل أغلبية السكان بالإقليم ولعل أزيكوى كان أبرز شخصياته جميعاً.

وقد كان للحزب عدة أهداف :

١ ــ يعتبر الحزب الوحيد الذى كان يطالب بوحدة نيجيريا دون تفرقة لقبيلة أو إقليم . ولذلك فقد هاجم الحزب دستور ريتشارد سنة ١٩٤٦ لأنه قسم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم . ولم يقف الحزب عند حد معارضة الدستور بل قاطع المجلس التشريعى المنتخب طبقاً لهذا الدستور حتى سنة ١٩٤٨ حين عدل الحزب برنامجه وأعلن ميثاق الحرية .

٢ ــ قام على أساس خوض الانتخابات ومنافسة الأحزاب الأخرى للحصول

على الأغلبية سواء فى الجمعية التشريعية أو فى مجلس النواب . ولذلك عارض بشدة نظام التمثيل غير المباشر الذى جاء به دستور ريتشارد لأنه نظام خاطئ بل يخلد قوى وسلطان الحكام التقليديين القبليين .

٣ - رسم الحزب لسياسة تطالب برفع مستوى المعيشة وخاصة وأنه منذ إنشائه كان على أوثق الصلات مع الاتحادات العمالية وكان له دور هام فى تنظيم إضراب سنة ١٩٤٥ . وبعد عامين من الإضراب انضم له مؤتمر اتحادات العمال .

٤ - طالب بالإسراع فى اتخاذ الخطوات الإيجابية نحو الحكم الذاتى لنيجيريا ثم دعا للحكم الذاتى للإقليم الشرقى بعد أن وجد أن دعوته لخلق الوحدة النيجيرية لم تجد صدى قوياً وتأييداً كافياً لتحويلها إلى عمل إيجابى .

٥ - قام إزيكوى بنشر فروع الحزب ومكاتبه فى كل المدن بل وقرى نيجيريا سواء فى الإقليم الشرقى أو الغربى أو الشمالى وإن كان مندوبوه قد وجدوا عقبات كثيرة فى مزاولة نشاطهم بالإقليم الشمالى بصفة خاصة . وفى انتخاب سنة ١٩٥٦ فاز الحزب فى إقليمه الشرقى بالأغلبية الساحقة فحصل على ٦٤ مقعداً من ٨٤ بمجلس الجمعية وفى الإقليم الغربى كان ترتيبه الحزبى الثانى ، وهو بذلك اعتبر أكبر أحزاب المعارضة هناك فحصل على ٣٢ مقعداً من ٨٠ بمجلس الجمعية ولكنه لم يحصل إلا على مقعدين فقط بالإقليم الشمالى .

وهذا يؤكد أن نجاح الأحزاب فى الانتخابات لا يعتمد على برامجها بقدر ما يعتمد على العصبيات القبلية .

وفى الانتخابات الاتحادية سنة ١٩٥٩ نجد الحزب قد تقدم الصفوف فحصل على ٢,٥٩٢,٦٢٩ صوتاً فى حين لم يحصل مؤتمر شعب الشمال إلا على ٢,٢٧٠,١٩٤ صوتاً فقط وجماعة العمل على ١,٩٨٦,٨٣٦ صوتاً . ولذلك قام بالاشتراك مع مؤتمر شعب الشمال بتأليف الوزارة التى وصلت بالبلاد إلى الاستقلال فى ظل الكومنولث وأصبح إزيكوى زعيم الحزب هو الحاكم العام لنيجيريا بعد الاستقلال وطوال نشاط الحزب وجدت له منظمات كامتداد لنشاطه وإن كانت قد اتخذت الجانب المتطرف جماعات انشقت عليه مكونة أحزاباً عديدة وهى :

أولا : الحركات الشابة :

(ا) حركة زيك التي كانت بمثابة منظمة الشباب غير الرسمية للحزب . وقد تأسست سنة ١٩٤٦ لتحمل راية النضال ضد القوى الأجنبية وحماية أزيكوى . وكانت الإدارة المحركة لحركات العصيان العمالية حتى سنة ١٩٥٠ .

فى سنة ١٩٤٥ تعرض إزيكوى لحملة عنيفة من خصومه وصلت إلى حد محاولة اغتياله . ولذلك تأسست الحركة وفى إعلان ميلادها تقول إننا ندعو شباب نيجيريا ليحملوا كلمات إزيكوى ويرددوا صداها فى كل مكان من العالم . وعليهم الدفاع عن حياته ، فى حياته حياة نيجيريا . وخلال العام الأول لها استطاعت التوسع حتى بلغت فروعها ٢٩٠ فرعاً فى كل المديريات تضم الشباب الصغير . وفى عيد ميلاد إزيكوى عقدت كل القرى اجتماعات رفعت فيها علم المنظمة لأول مرة وردد أعضاؤها نشيدها تحية « ليوم إزيكوى »

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٨ دعا أحد زعماء الحركة إلى الثورة ضد بريطانيا والقادة الإفريقيين المعارضين للحركة .

وحدد ثلاث عشرة وسيلة للأعمال الإيجابية لتحقيق الثورة العامة وأبرزها الإضراب العام الشامل والامتناع عن دفع الضرائب ومقاطعة كل ما هو أجنبي ، ومطالبة الطلبة الذين يدرسون فى الخارج بدراسة العلوم العسكرية .

وقد تحركت الحكومة بسرعة لمواجهة الأخطار المحتملة لهذا الخطاب بالقبض على عشرة من دعاة الحركة واتهامهم بالعصيان وإثارة الفتنة وكانت محاكمتهم فى فبراير سنة ١٩٤٩ وأدين أغلبهم وصدرت ضدهم أحكام قاسية . وبلغت الحركة قمة نشاطها فى نوفمبر من نفس العام حين أطلق البوليس النار على عمال منجم الفحم فى « اينوجو » ومات واحد وعشرون منهم . وكانت إشارة البداية لحركة زيك بإعلان الحرب على الحكومة فى كثير من المدن الأخرى وسقط قتلى وجرحى جدد حتى وصل نشاطها إلى محاولة اغتيال السكرتير الأول للحاكم فى فبراير سنة ١٩٥٠ . وقبض على سكرتير الحركة وكثيرين من أعضائها ، وأثناء المحاكمة رفض السكرتير

الاعتراف بعدالة المحكمة لأنها لا تمثل إلا الاستعمار . وفى أبريل صدر قرار بإغلاق مقر الحركة واعتبارها منظمة غير قانونية .

(ب) حركة الحرية :

بعد شهر واحد من إلغاء حركة زيك قامت بإعادة تشكيلها تحت الاسم الجديد . على أن تعمل على تدمير كل أشكال وصور الاستعمار فى نيجيريا والعمل على إنشاء جمهورية اشتراكية حرة فى نيجيريا . وأعضاء حركة زيك هم أنفسهم مؤسسو وأعضاء حركة الحرية الجديدة .

وقد بقيت هذه الحركة تزاول نشاطها أكثر من عامين حتى أعاد حزب المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون تنظيم صفوفه سنة ١٩٥٢ .

(ح) الكنيسة الوطنية لنيجيريا :

فى نهاية ١٩٤٨ ولدت دعوة جديدة فى مدينة « آبا » لإنشاء كنيسة وطنية لنيجيريا وتعتبر هذه الحركة امتداداً لحركة زيك وإن كانت تمثل الجناح الدينى منهـا .

ولقد بلغ من تطرف هذه الحركة أنها أعلنت أنها قامت بخلق كنيسة تخدم الشعب وليس الاستعمار وذلك بتأييد إزيكوى .

وأعلنوا عداءهم للبعثات التبشيرية الأجنبية لأنها لم تعمل يوماً من أجل حرية نيجيريا بقدر ما عملت من أجل أعداء الحرية .

ثانياً : الأحزاب المنشقة :

(ا) فى يناير سنة ١٩٥٣ واجه المؤتمر الوطنى حركة الانقسام الأولى فى تاريخه إذ أعلن بعض وزرائه ، الذين فقدوا مناصبهم الوزارية ، خروجهم من الحزب وكونوا حزباً جديداً باسم « الحزب الوطنى المستقل » وهو فى حقيقته لم يكن أكثر من ثورة مجموعة من الأفراد على الحزب الوطنى دون أن يكون لهم برنامج محدد أو فكرة خاصة . وحين دخل الحزب الجديد فى انتخابات سنة ١٩٥٣ لم يفز بأكثر

من سبعة مقاعد فقط . ولذلك اتجه إلى التحالف مع حزب جماعة العمل لمعارضة سياسة المجلس الوطنى .

(ب) فى انتخابات سنة ١٩٥٦ واجه حزب المجلس الوطنى بعض الفشل فى تحقيق مشروعاته الاقتصادية والاجتماعية مما دعا إزيكوى إلى عقد اجتماع للحزب فى أبريل سنة ١٩٥٧ وهاجم فيه تنظيم الحزب واختصاصات السكرتير العام ومعارضيه من أتباع الحزب وطالبهم بمنحه سلطات خاصة لتطهير صفوف حزبهم وقام فعلا بطرد ثمانية من كبار الأعضاء بينهم وكلاء الحزب الثلاثة . وفى يوليو سنة ١٩٥٨ شكل هؤلاء الخارجون حزباً آخر باسم الحزب الديمقراطى لنيجيريا والكميرون الذى لم يتمكن من الفوز بأى مقعد فى الانتخابات سنة ١٩٥٩ .

٢ — جماعة العمل :

تعتبر هذه الجماعة الحزب الرئيسى فى الإقليم الغربى وبتحديد أكثر هى حزب اليوروبا التى تمثل الأغلبية العددية بالإقليم . وهى أيضاً الحزب المعارض فى الإقليم الشرقى وفى الشمالى . حتى فى مجلس النواب الاتحادى نجده على رأس الأحزاب المعارضة فيحتل ٢٧ مقعداً بالمجلس .

وقد تأسس الحزب فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٤ بزعامة الرئيس أوولوو بعد الأزمة التى ثارت حول مركز العاصمة الاتحادية فى لاجوس . فاليوروبا تعتبرها من أهم مدنها وجزءاً أصيلاً من الإقليم الغربى بينما كان الشمال يخاف من بقائها تابعة لحكومة الغرب إذ هى منفذه الوحيد إلى البحر[1] . وفى أثناء هذه الأزمة دعا أوولوو

---

(١) وقد أمكن الوصول إلى حل باقتطاع ٢٧ ميلا فقط تضم ٤٠٠ ألف شخص من المنطقة التى عرفت بمستعمرة لاجوس لتكون العاصمة الاتحادية كوحدة منفصلة عن كل إقليم وتركت بقية المنطقة جزءاً من الإقليم الغربى ويطالب أبناء لاجوس بالمنطقة القديمة — من الإقليم الغربى لإنشاء إقليم منفصل لأنهم ليس لهم حزب سياسى أو جمعية وطنية ترسم لهم مستقبلهم . ويعارض هذه الحركة حزب جماعة العمل ومؤتمر شعب الشمال والمجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون إذ يرون جميعاً فى هذه الحركة تهديداً لهم وأن خلق إقليم لا سيطرة لهم على سياسته قد يسبب لهم كثيراً من المشاكل .

بعض أتباعه إلى اجتماع سرى حضرته أيضاً بعض القبائل الأخرى بالإقليم الغربى واستمروا فى عمل وتخطيط أكثر من عام انتهى بإعلان قيام الحزب الجديد.

وهو فى الحقيقة لا يعتبر امتداداً لحركة شباب نيجيريا فقط بل إنه أيضاً امتداد لحركة اليوروبا السياسية والثقافية التى كونها أوولوو فى لندن سنة ١٩٤٥ ثم نقلها معه إلى نيجيريا بعد ذلك بثلاث سنوات.

برنامج الحزب :

أعلن الحزب منذ قيامه برنامجاً يتمثل فى « الحرية للجميع والحياة الأكثر أمناً » ولتحقيق ذلك لا بد من التحرر من الحكم البريطانى وأمراض المجتمع فى نيجيريا وعلى رأسها الجهل والمرض والفقر.

وقد اختلف الحزب عن غيره من الأحزاب الكبرى فى نيجيريا فى عدة نقط :

١ ــ إن زعامة الحزب زعامة جماعية وهى القاعدة التى أخذ الرئيس أوولوو على أن يسير عليها الحزب منذ قيامه حتى يتجنب الأخطاء التى حدثت فعلا لسيطرة الفردية والصراع على المناصب فى حركة شباب نيجيريا.

٢ ــ قدم برنامجاً محدداً سواء فى السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع بل لقد كان من أول الأحزاب التى عالجت فى برنامجها النظام الإدارى لحكومة نيجيريا. وافترضت الحلول الممكنة لمعالجة عيوبه.

٣ ــ أمكن أوولوو إقناع أتباعه بتجنب ذكر لاجوس فى برنامج الحزب باعتبار أن العاصمة مركز للمشاكل والخصومات بل قاعدة للتآمر. من الأفضل تجنب إثارة موضوعها فى برنامج الحزب الأساسى.

٤ ــ عمل منذ البداية على تشجيع المنظمات العنصرية وتقويتها بالإقليم الغربى. وهو بذلك يضع قاعدة السيطرة على إقليمه إذ لن يتمكن من تحقيق ذلك إلا بإيجاد منظمات للأقليات تخضع لنفوذ الحزب.

٥ ــ يعتبر أكثر الأحزاب النيجيرية تنظيماً، ويعتمد على الأسس والقواعد

العلمية الحديثة للتنظيم الحزبى فهو مثلا يملك إدارة للعلاقات العامة تنفق أكثر من أى حزب على برامج الدعاية بمختلف صورها .

أما برنامج الحزب فهو يعتمد على أسس محددة أهمها :

أولا : فى السياسة :

١ — تأييد النظام الفيدرالى لنيجيريا بدستور اتحادى مطاط . بمعنى عدم تحديد الاختصاصات تحديداً قاطعاً بل ترك التفاصيل للتطور الطبيعى نفسه فى الحياة الدستورية لنيجيريا .

٢ — المطالبة بالحكم الذاتى للإقليم الغربى أولا ثم الدعوة إلى الحكم الذاتى لنيجيريا بأكملها . وقد استطاع بالاتفاق مع الإقليم الشرقى الحصول على وعد بالحكم الذاتى للإقليمين فى سنة ١٩٥٦ . وهو ما لم يحدث فعلا ، ولتحقيق هذه السياسة رسم الحزب خطته على أساس الفوز أولا بالحكم فى الإقليم الغربى ليكون قاعدة لانتشار الحزب بعد ذلك ، وفعلا استطاع الحزب فى انتخابات الإقليم سنة ١٩٥١ أن يهزم حزب المجلس الوطنى وأصبح هو الحزب الأول بالإقليم ولكنه أصيب بنكسة فى الانتخابات التالية لسنة ١٩٥٤ إذ فاز حزب المجلس الوطنى بأغلبية وبقى الحزب حتى سنة ١٩٥٧ بعيداً عن الحكم أى لم يكن له أى وزير فى مجلس الوزارة الفيدرالى .

واستعاد الحزب مكانته فى انتخابات سنة ١٩٥٩ الاتحادية بعد أن أعاد تنظيم جهاز العلاقات العامة به فأصبح له فى مجلس النواب ٧٥ مقعداً فى الوقت الذى أصبحت حكومة الإقليم الغربى حكومته .

ثانياً : سياسته الاقتصادية :

على الرغم من أن الحزب يعتمد على قبيلة معينة أكثر من غيرها — اليوروبا — وبالتحديد على الرؤساء والزعماء التقليديين للمجتمع السياسى القديم إلى جانب فئات أتباعه من رجال الأعمال والمزارعين وبخاصة زراع الكاكاو ، فإننا نجد سياسته الاقتصادية سياسة تقدمية وقد يرجع ذلك إلى أن أغلبية أتباعه من المزارعين

وصغار التجار أما الرؤساء وكبار رجال الأعمال فهم ليسوا أكثر من واجهة تجذب زملاءهم إلى الحزب .

ولعل أبرز ما قدمه الحزب في هذا الميدان المذكرة التي قدمها إلى مجلس النواب في نوفمبر سنة ١٩٦٠ مطالباً بالإسراع في تنفيذ سياسة التأميم وأشار في مشروعه إلى أن هذه السياسة الاقتصادية يجب ألا تثير الفزع أو الرعب بين المستثمرين من الأجانب . إذ أنه من المفروض على الدول الديمقراطية الغربية أن تكون على علم بمدى أهمية الدور الاستقلالي الذي يمكن أن تلعبه الدول الإفريقية في ميدان الصراع المذهبي بين الشرق والغرب . ومن الواجب على الدول الغربية أن تمد يدها بالمساعدة لنيجيريا لرفع مستوى المعيشة وتقدم الإنتاج فيها .

واقترح الحزب إنشاء هيئة اقتصادية عليا لوضع البرامج اللازمة لتحقيق الرفاهية والتقدم للاقتصاد النيجيري .

هذا هو الحزب الثاني طبقاً للأقدمية التاريخية في تاريخ الأحزاب السياسية النيجرية .

٣ ــ حزب مؤتمر شعب الشمال :

وهو أكبر أحزاب الشمال إذ يعتمد في قاعدته على أبناء قبائل الهوسا والفولاني وهم أغلبية سكان الشمال .

وهو امتداد لاتحاد مدرسي الشمال الذي تأسس من بين بعض المدرسين الشماليين ــ منهم أبو بكر تافاوا أول رئيس وزراء للاتحاد ــ الذين أرسلتهم الحكومة في بعثات إلى إنجلترا سنة ١٩٤٧ . وكان أول منظمة تجمع بين أبناء الشمال وأساساً لكل المنظمات والأحزاب التي تكونت بالشمال . وعندما عاد هؤلاء القادة من لندن أسسوا منظمة ثقافية لشعب الهوسا بالشمال في ديسمبر ١٩٤٩ بعد اجتماع عقدوه في مدينة « كانو » . وأعلن المؤتمر أن هذه المنظمة لا تهدف إلى أخذ السلطة من الرؤساء التقليديين بل على العكس إنها تعمل على معاونتهم في توطيد سلطتهم . ومن أهداف المنظمة أيضاً بذل الجهود والدعوة إلى الصداقة مع العناصر الأخرى

للشعب فى نيجيريا . وقد بلغ من تواضع وبساطة أهداف المنظمة أن الأمراء والرؤساء أرسلوا إلى المؤتمر برقيات التهنئة والتأييد .

وفى الانتخابات العامة سنة ١٩٥١ قامت حركة سريعة بين اليمينيين فى المنظمة الثقافية وأمراء الفولانى لإنشاء حزب سياسى باسم مؤتمر شعب الشمال فى أكتوبر سنة ١٩٥١ لمواجهة الانتصار الذى حققه الجناح اليسارى من المنظمة الذى انفصل مكوناً حزب « اتحاد العناصر التقدمية الشمالية » وخاصة فى الانتخابات ، وكان مؤكداً أن يحقق انتصاراً ملحوظاً بعد أن تحالف مع حزب « المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون » .

وقد حدد الحزب مبادئه التى دخل بها أول انتخابات لمجلس جمعية الشمال وتتلخص فى :

١ — السيادة الإقليمية فى ظل اتحاد نيجيريا . ولذلك طالب بعدم تغيير حدود الإقليم الشمالى لحساب الجنوب .

٢ — الإبقاء على النظام التقليدى للأمراء والرؤساء مع العمل على تطويره ومسايرة ركب التقدم .

٣ — الأخذ بالنظم الديمقراطية فى الحكم حتى يمكن سماع أصوات الشعب فى مجالس الشمال وذلك بالتوسع فى نظام التمثيل الانتخابى . ومنح الشمال ٥٠٪ من مقاعد مجلس النواب (الاتحادى) طبقاً لتعداد سكانه .

٤ — إصلاح أداة الحكم المحلى حتى تؤدى عملها بالصورة التى تحقق النظام والسلام .

٥ — استقلال نيجيريا فى ظل الكومنولث .

بهذه المبادئ دخل حزب المؤتمر أول انتخابات مجلس الجمعية ففاز بالأغلبية . وكان ممثلو الشمال بمجلس النواب من أعضاء الحزب . وفى انتخابات مجلس الجمعية الثانية سنة ١٩٥٦ فاز المؤتمر الوطنى بأغلبية ١٠٦ مقاعد من ١٣١ مقعداً .

وفى الانتخابات الاتحادية لمجلس النواب فاز الحزب سنة ١٩٥٤ بأغلبية ٨٠ مقعداً من ٩٢ مقعداً مخصصة للإقليم الشمالى بينما فاز المجلس الوطنى لنيجيريا

والكميرون بمقعدين فقط وجماعة العمل بمقعد واحد عن الشمال .

وفى انتخابات سنة ١٩٥٩ الاتحادية أصبح حزب المؤتمر أكبر أحزاب نيجيريا نصيباً فى مجلس النواب ، إذ حصل على ٨٩ مقعداً مقابل ٦٠ حصل عليها المجلس الوطنى وحزب جماعة العمل حصل على ٢٧ مقعداً . وكون الوزارة التى وصلت نيجيريا إلى الاستقلال بالتحالف مع المجلس الوطنى ويرأسها نائب رئيس الحزب أبو بكر تافاوا بينما كان رئيس الحزب رئيساً لوزراء الإقيم الشمالى[1] .

ثانياً : أحزاب أخرى :

٩ ـ اتحاد العناصر الشمالية التقدمية :

قام المعلم عبد الله [2] سنة ١٩٤٥ بإنشاء جمعية العناصر التقدمية الشمالية بمدينة كانو . ولكن الجمعية لم تعش طويلا إذ تفككت بعد أن سجن رئيسها فانقسمت إلى فريقين أحدهما انضم للمجلس الوطنى والثانى ـ ويشمل المحافظين ـ انضموا لجمعية شعب الهوسا ولكنهم اكتشفوا استحالة تحقيق أهدافهم فى ظل مؤتمر شعب الشمال ولذلك خرج كثير منهم على المؤتمر فى يوليوسنة ١٩٥٠ مكونين حزب اتحاد العناصر التقدمية الشمالية بقيادة المعلم أمينو وبذلك كان الاتحاد أول تنظيم سياسى بالإقليم الشمالى وكان فوزه فى انتخابات كانو سبباً فى تحويل جمعية شعب الهوسا إلى حزب سياسى « مؤتمر شعب الشمال » .

والحزب يعارض سلطة الأمراء والرؤساء ونظام الحكم المحلى ويتبع سياسة ماركسية ولكنه لم يتعرض فى مبادئه أو برامجه من بعيد أو قريب للاستعمار البريطانى .

ولم يحصل الحزب على أى مقعد فى الانتخابات الاتحادية سنة ١٩٥٤ ولكنه فاز بنسبة مقاعده فى انتخابات سنة ١٩٥٦ بالإقليم الشمالى بعد أن تحالف مع

---

(١) كان مقرراً أن يكون لكل إقليم ثلاثة وزراء ولذلك نجد أن لحزب المؤتمر ثلاثة وزراء فقط رغم أنه يتمتع بالأغلبية البرلمانية ولحزب المجلس الوطنى ستة وزراء باعتباره أكبر أحزاب الشرق والغرب والمنصب الوزارى الأخير من نصيب حزب الكميرون .

(٢) كان أحد أعضاء حركة زيك عضواً بحزب المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون .

المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون . أما الانتخابات الاتحادية سنة ١٩٥٩ فقد فاز أيضاً فيها بثمانية مقاعد .

وليست للحزب سياسة داخلية واضحة أو هدف محدد أكثر من الحكم ؛ فمثلا نجده تحالف مع حزب جماعة العمل ليكونا المعارضة فى مجلس الجمعية بالشمال وفى نفس الوقت تحالف مع مؤتمر شعب الشمال ضد حزب جماعة العمل فى مجلس النواب (١)

أما سياسته الخارجية فهى تأييد الوحدة الإفريقية ومعارضة الانحياز لإحدى الكتلتين .

٢ — مؤتمر شباب نيجيريا :

تأسس فى مايو سنة ١٩٦٠ بمدينة عبدان بتأييد من الحاكم العام ، ودعيت للانضمام له منظمات الشباب والأندية الرياضية والجمعيات الثقافية إلى جانب اعتماده على مؤتمر اتحاد عمال نيجيريا .

وهو فى البداية لم يكن حزباً سياسياً ولكنه تطور وأصبح ينادى بالوحدة الإفريقية وسياسة الحياد والدعوة لخلق نيجيريا المتحدة بدلا من الاتحاد الفيدرالى لنيجيريا .

٣ — مؤتمر المنطقة الوسطى المتحدة :

ظهر هذا الحزب إلى الوجود سنة ١٩٥٥ . فقد كانت هناك منظمة بالمنطقة الوسطى تأسست سنة ١٩٥٠ واسمها « عصبة المنطقة الوسطى » وأخرى تأسست بعدها بثلاث سنوات وهى «حزب شعب المنطقة الوسطى » . وقد اندمجا معاً فى منظمة واحدة ولكنهما سرعان ما انفصلا مرة أخرى إلى طريقين اتحد أحدهما مع حزب مؤتمر شعب الشمال وبقى الآخر منفرداً فى مؤتمر المنطقة الوسطى .

---

(١) يعتمد الحزب فى أتباعه على الموظفين والعمال الذين طردتهم الإدارة البريطانية لميولهم الوطنية . كذلك يعتمد على قبائل الأقليات بالمنطقة الوسطى إلى جانب أبناء الشمال الذين استوطنوا الجنوب .

ويطالب الحزب بإنشاء إقليم منفصل للمنطقة الوسطى ولذلك فهو من معارضى مؤتمر شعب الشمال[١] .

وهناك أحزاب صغيرة أخرى منتشرة فى نيجيريا[٢] هذه هى المنظمات السياسية التى تلعب دورها على مسرح السياسة النيجيرية حتى اليوم . ولعل البحث عن اتجاهات هذه الأحزاب وموقعها من المشاكل النيجيرية والإفريقية يحتاج إلى دراسة لطبيعة القيادات فى هذه الأحزاب .

---

(١) تواجه المنطقة الوسطى صراعاً رهيباً بين الأحزاب النيجيرية الكبرى . فى المنطقة اتجاه يقربه باستمرار إلى الاندماج مع الشمال والآخر يطالب بالانفصال فى إقليم مستقل ويقف وراء الاتجاه الأول حزب مؤتمر الشمال ويؤيد الحزب الآخر الأحزاب المعارضة لحزب مؤتمر الشمال .

(٢) منها حركة شباب بارو والحزب الديناميكى .

المبحث الرابع

قيادات الأحزاب السياسية بنيجيريا

يجب أن نبحث فى هذا المجال طبيعة قيادات الحركة الوطنية ، وطبقتهم التى ينتمون إليها ، والمنهل الثقافى الذى حصلوا على تعليمهم وثقافتهم منه .

ولن نجد صعوبة تذكر فى دراسة حقيقة القيادات الوطنية قبل بداية المنظمات السياسية الحالية . لقد كانت هذه القيادات امتداداً للزعماء التقليديين .

أما القيادات بعد الحرب الثانية فلعل أفضل وسيلة لدراسة معالمها هى تحديد خطوطها من خلال توزيع أعضاء المجلس التشريعى فى العشر السنوات الماضية حسب التعليم والمهن والأقاليم .

البيان	مجلس الجمعية		مجلس النواب		توزيع الأحزاب فى مجلس الجمعية ٪ ١٩٥٧			
	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٥٢	١٩٥٧	مؤتمر شعب الشمال	اتحاد العناصر التقدمية	مؤتمر المنطقة الوسطى	جماعة العمل وحلفاؤها
العمر								
٢٠–٢٩	٩	١٢	٧	١١	١١	—	٣٤	—
٣٠–٣٩	٣٢	٣٩	٢٥	٤٤	٣٥	٥٦	٥٠	٧٥
٤٠–٤٩	٤٦	٣٤	٥١	٤٠	٣٧	٤٤	٨	—
٥٠–٥٩	١٢	١٥	٧	٥	١٧	—	٨	٢٥
٦٠	١	—	—	—	—	—	—	—
التعليم								
دينى	٦	١٠	٢	—	١١	١١	—	٢٥
ابتدائى	١٩	٢٥	٧	١٤	٢٧	٣٣	٨	—
متوسط	٥٧	٤٦	٦٣	٣٧	٤٦	٤٥	٦٧	٢٥
ثانوى	١١	١٥	١٨	٤١	١٥	—	١٧	٥٠
جامعى	٤	٢	٧	٨	١	--	٨	—

نلاحظ على القيادة فى الإقليم الشمالى من الجدول السابق ما يلى :

١ — أن مرحلة السن التى يتحمل فيها أبناؤها أغلب أعباء النشاط السياسى هى المرحلة بين سن ٣٠ و ٤٩ سنة . بل الواضح أن أغلب قطاعات هذه المرحلة جاوزت سن الشباب .

وفى مقدمة الأحزاب التى تضم هذه المجموعة حزب جماعة العمل . فنجد أن ٧٥٪ من ممثليه بمجلس الجمعية فى فئة السن ٣٠ — ٣٩ سنة . والنسبة الباقية من أعضائها الـ ٢٥٪ كانت أكثر الأعضاء سناً فهى فئة ٥٠ — ٥٩ سنة .

ويأتى بعده فى الترتيب اتحاد العناصر التقدمية . أما حزب الأغلبية فهو بدوره نجده يعتمد على من جاوزوا سن الشباب إذ أن ٥٢٪ من أعضائه جاوزوا سن الأربعين و ٣٥٪ فى فئة السن ٣٥ — ٣٩ .

وبصفة عامة نجد أن معدل السن الغالب فى الإقليم الشمالى هو ٤٠ سنة .

٢ — أن التعليم السائد بين أعضاء مجلس الجمعية ومجلس النواب عن الإقليم الشمالى — هو التعليم المتوسط . ويليه التعليم الابتدائى بالنسبة لأعضاء مجلس الجمعية أما أعضاء مجلس النواب فيمثل التعليم الثانوى لديهم المرتبة الثانية .

ويلاحظ طبعاً أن التعليم الجامعى هو أقلها نصيباً بين الأعضاء . بل إن الذى يلفت النظر ألا نجد بين ممثلى الأحزاب فى مجلس الجمعية من نال تعليماً جامعياً إلا فى حزبى مؤتمر شعب الشمال ومؤتمر المنطقة الوسطى المتحدة والأغرب أن هذا الحزب الثانى هو أصغر أحزاب الشمال ومع ذلك فله ٨٪ من أعضائه حصلوا على التعليم الجامعى بينما النسبة للشمال لم تتجاوز نسبة ١٪ . وبالنسبة للتعليم الثانوى كان حزب جماعة العمل أكثر الأحزاب نصيباً منه وكان الفارق كبيراً بينه وبين الحزب التالى له وهو مؤتمر شعب الشمال .

٣ — ودراسة توزيع ممثلى الشمال طبقاً للوظائف تحدد ما بقى من معالم الصورة فنجد أن هذا الإقليم هو أكثر الأقاليم الثلاثة اعتماداً على الموظفين الحكوميين فى نشاطه السياسى .

فنجد أن ١٠٢ من الأعضاء من موظفى إدارة الحكم المحلى ثم يأتى بعدهم المدرسون إذ يصل عددهم إلى ٣٧ عضواً . ثم يظهر بعد ذلك الفارق الكبير بين الفئتين السابقتين والفئة الثالثة وهى التجار إذ لا يزيد عددهم على ٨ أعضاء فقط .

وهكذا نجد أن الموظفين والمدرسين هم الذين يحملون مسئولية النشاط السياسى فى هذا الإقليم .

٢ — الإقليم الغربى :

البيان	مجلس الجمعية		مجلس النواب		الأحزاب فى مجلس الجمعية سنة ١٩٥٦	
	٥٢	٥٦	٥٢	٥٧	جماعة العمل	المؤتمر الوطنى
العمر						
٢٠–٢٩	٨	٤	٣	٣	٢	١٠
٣٠–٣٩	٢٦	٣٩	٢٢	٢٨	٤١	٣٥
٤٠–٤٩	٤٢	٣٩	٥٣	٤٠	٤١	٣٥
٥٠–٥٩	٢١	١٦	١٩	٢٠	١٤	٢٠
٦٠ فافوق	١	—	٣	٦	—	—
التعليم						
ابتدائى	٢١	٨	١٩	٦	٧	١٠
متوسط	١٠	٢٠	٣	٢٠	٢١	٢٠
ثانوى	٣٨	٤٠	٣٤	٣٧	٤٥	٢٥
جامعى	٣٠	٣١	٤٤	٣٤	٢٧	٤٠

نلاحظ على قيادة هذا الإقليم التالى :

١ — أن فئة السن السائدة فى الإقليم هى المرحلة بين ٤٠ — ٤٩ ويليها فئة العمر ٣٠ —٣٩ . ونلاحظ زيادة نسبة الأعضاء البالغين من العمر بين ٥٠ — ٥٩ عن الإقليم الشمالى . ومعدل السن بصفة عامة هو ٤٢ سنة .

٢ — أن حزب المؤتمر الوطنى يعتمد على الشباب أكثر من حزب جماعة العمل فنجد أن ١٠٪ من ممثلى مجلس الجمعية بين ٢٠ — ٢٩ سنة بينما لاتتجاوز نسبتهم بين أعضاء حزب جماعة العمل ٢٪ كذلك نجد أن من جاوز سن الخمسين بين أعضاء حزب المؤتمر الوطنى ٢٠٪ وهم أكثر من حزب جماعة العمل الذى كان له ١٤٪ .

٣ — أن التعليم السائد فى هذا الإقليم هو التعليم الثانوى ويأتى بعده مباشرة التعليم الجامعى ثم المتوسط وأخيراً الابتدائى . وبذلك يتضح أن ممثلى الإقليم الغربى أعلى تعليما من ممثلى الإقليم الشمالى وأن هذه النسبة فى زيادة مستمرة .

٤ — أن ممثلى حزب المؤتمر الوطنى كانوا أكثر أحزاب الغرب نصيباً من التعليم الجامعى فوصلت النسبة إلى ٤٠٪ مقابل ٢٧٪ فقط لجماعة العمل .

٥ — فى هذا الإقليم نجد بين الأعضاء حسب توزيع وظائفهم أن المدرسين فى المقدمة ؛ فلهم ١٦ عضواً ثم يليهم التجار فالمحامون ثم جهاز الحكم المحلى[1] .

٣ — الإقليم الشرقى :

البيان	مجلس الجمعية		مجلس النواب		الأحزاب فى مجلس الجمعية سنة ١٩٥٣	
	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٧	المجلس الوطنى	الحزب الوطنى المستقل
العمر						
٢٠–٢٩	١٧	١٤	٢٢	٥	١٦	—
٣٠–٣٩	٤٧	٥٣	٥٩	٤٦	٥٢	٥٥
٤٠–٤٩	٣٠	٢٦	١٩	٣٣	٢٦	٢٧
٥٠–٥٩	٦	٦	—	٨	٤	١٨
٦٠ فافوق	—	١	—	٣	—	—
التعليم						
ابتدائى	٩	١١	—	٥	١٣	—
متوسط	٣١	٢٦	٢٢	٣١	٣٠	—
ثانوى	٢٤	٣٥	٣٠	٢٨	٣٥	٣٦
جامعى	٣٦	٢٨	٤٨	٣٦	٢٢	٦٤

نلاحظ على قادة الشرق ما يلى :

١ — أنه أكثر الأقاليم اعتماداً على فئة السن ٣٠ — ٣٩ وأقلهم نصيباً ممن جاوز سن الخمسين . وهو بذلك أكثر الأقاليم اعتماداً على من هم أقل من ٤٠ سنة . ومعدل السن بصفة عامة بهذا الإقليم هو ٣٨ سنة .

---

(١) إن توزيع الأعضاء الـ ٨٧ هو ١٦ مدرساً ثم ١٤ تاجراً ثم ١١ محامياً ثم ٧ وكلاء تجاريين ثم ٦ موظفين (بالحكم المحلى) ولهم ٣ ومثلهم الصحفيون والاتحادات العمالية ولكل من المقاولين والجهاز الطبى والموظفين بالمعاش عضوان .

٢ — كذلك نلاحظ أن ممثليه سواء فى مجلس الجمعية أو مجلس النواب كانوا أيضاً أكثر نصيباً من التعليم الجامعى وأكثرهم حظاً فى التعليم بدرجاته المختلفة .

٣ — كان ممثلو الإقليم يسيرون حسب التدرج المفروض فى درجات التعليم ، ففى المقدمة التعليم الجامعى ثم الثانوى فالمتوسط وأخيراً الابتدائى .

٤ — أن الحزب الوطنى المستقل كان أكثر نصيباً من حملة الشهادات الجامعية فكانت نسبتهم بين ممثليه فى مجلس الجمعية ٦٤٪ بينما كان ٢٢٪ فقط للمجلس الوطنى ، ونجده متفوقاً أيضاً فى حملة الشهادات الثانوية فكان له ٣٦٪ من ممثليه بينما كانت للمجلس ٣٥٪ وإن لم يكن الفارق كبيراً ونلاحظ أن ليس للحزب الوطنى المستقل ممثلون بدرجات تعليمية متوسطة أو ابتدائية بينما نجد ٣٠٪ من ممثلى حزب المؤتمر الوطنى حصلوا على التعليم المتوسط و ١٣٪ على التعليم الابتدائى .

٥ — أكثر الوظائف نصيباً بهذا الإقليم هى وظيفة المدرس . فمن بين ٨٨ عضواً نجد ٢١ مدرساً ويليهم موظفو الحكم المحلى . فالتجار[١] .

وهكذا نجد أن القيادة الجديدة للحركة الوطنية فى نيجيريا من أبناء الطبقة المتوسطة . وبالتحديد نجدهم من المدرسين والمحامين والأطباء والصحفيين والتجار . حسب ترتيبهم .

وإن التعليم الغالب على زعماء نيجيريا اليوم هو التعليم المتوسط .

---

(١) توزيع ٨٨ عضواً حسب الوظائف كالآتى ٢١ مدرساً — ١٠ موظفون (الحكم المحلى) — ٩ تجار — ٨ موظفو المدارس الثانوية — ٦ محامون وكل من الزراعيين ووكلاء التجار بـ ٥ أعضاء . ولكل من النقابات العمالية والوظائف الطبية وموظفى المعاش ٣ أعضاء . كذلك نجد لكل من أساتذة الجامعة ومديرى الشركات عضوين وللصحفيين عضواً واحداً .

الفصل الرابع

استقلال نيجيريا

استقلال نيجيريا

مع دقات الساعة فى لاجوس معلنة انتهاء آخر يوم من شهر سبتمبر ، ومولد أول أيام شهر أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، ارتفعت فى سماء إفريقيا راية جديدة من اللونين الأخضر والأبيض معلنة تخلص العملاق الإفريقى — نيجيريا — من قيود الاستعمار التى عاش فيها ٩٩ عاماً .

وتحت الأضواء الكاشفة فى أكبر ميادين لاجوس أمام مبنى الاتحاد الفيدرالى ومجلس النواب أنزل العلم البريطانى وارتفع العلم النيجيرى [1] فى حضور ممثلى كثير من الدول [2] .

وهكذا أعلنت نيجيريا دولة اتحادية من ثلاثة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتى ويرأسها حاكم عام ممثلا للتاج البريطانى وسلطة تشريعية اتحادية من مجلسين .

---

(١) نشرت جريدة التايمز اللندنية فى أول أكتوبر تعليقاً على استقلال نيجيريا « نادراً ما يكون إعلان نهاية إمبراطورية بمثل هذه العزة وحسن النية . ونادراً ما تتحول العلاقة بين السيد والخادم إلى شركة قائمة على مساواة الشركاء . ويجمع بينهم حسن الفهم والاحترام . ونادراً ما يحدث فى السياسة والدبلوماسية أن ينزل علم لدول استعمارية ويرتفع بدله علم المستعمرة فى فرحة وإعزاز من الطرفين » .

ونشر فى مجلة تايم الأمريكية فى ١٠/٣ « أن استقلال نيجيريا سيقلب ميزان القوى الأفريقى رأساً على عقب لأن تعداد سكانها يبلغ ٣٨ مليون نسمة يتزعمهم أبو بكر تافاوا الذى سيصبح أقوى شخصية أفريقية . فكل الدلائل تدل على أن شمس نيجيريا حين تسطع ستكسف ما عداها من النجوم الأفريقية » .

كذلك نشرت جريدة الديلى ميل البريطانية فى ١٠/٧ « إذا استطاعت نيجيريا بتعدادها الضخم أن تحتفظ باستقرارها وازدهارها فسيكون نفوذها على مستقبل القارة الأفريقية — والتى تموج باضطرابات — حاسماً » .

وفى موسكو كتبت مجلة « نيو تايمز » فى عددها رقم ٤٠ فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ بأن مستعمرة نيجيريا سوف تحصل على استقلالها بعد أيام وهى أكبر دولة فى أفريقيا فى تعداد السكان أما فى المساحة فهى قدر مساحة إنجلترا أربع مرات . وسوف تصبح الدولة المستقلة رقم ٢٦ » .

(٢) كان على رأس الاحتفالات الأميرة الكسندرا ابنة عمة ملكة بريطانيا . ومثل الولايات المتحدة روكفلر حاكم نيويورك ومثل الاتحاد السوفيتى جاكوب ماليك . ومثل الجمهورية العربية السيد كمال الدين حسين . رئيس المجلس التنفيذى سابقاً — نائب رئيس الجمهورية .

١ ــ الحاكم العام :

أصبح الدكتور أزيكوى أول حاكم عام نيجيرى بعد أن استقال من رياسة مجلس الشيوخ ورياسة الحزب الذى أسسه بنفسه ــ حزب المؤتمر الوطنى لنيجيريا والكميرون . وبذلك ابتعد أزيكوى ــ الذى يعتبر أكبر زعماء الحركة الوطنية ــ عن النشاط السياسى الحقيقى وذلك من أجل تحقيق الوحدة الحقيقية بين أقاليم نيجيريا .

ويعتبر الحاكم العام ممثلا للملكة بريطانيا ولذلك فله حق الاتصال بها فى أى وقت دون المرور على أى من وزراء بريطانيا لأنه لا وساطة بين الملكة وممثليها .

وقد تولى الحاكم العام السلطة بدون الاختصاصات التى كانت للحاكم العام البريطانى . فقد اختصرت اختصاصات الحاكم العام النيجيرى فى أضيق نطاق بعد أن أصبحت المسئولية الحقيقية للحكم فى يد رئيس وزراء الاتحاد الذى يعينه الحاكم العام . وحتى هذا الحق مقيد بأن يكون رئيس الوزراء المعين من الحزب الفائز بالأغلبية فى الانتخابات .

ويستقبل الحاكم العام الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ويبعث بممثلين نيجيريين إلى دول العالم .

وقد فقد الحاكم العام سلطاته الواسعة التى كان يتمتع بها وإن كان قد بقى له حق الاعتراض على بعض القوانين فى ثلاث حالات :

١ ــ إذا تعارضت مع التزامات الدولة فى المحيط الدولى .

٢ ــ إذا تعرضت لحقوق الملكية لرعايا بريطانيا أو تعرضت لسلطات التاج البريطانى .

٣ ــ إذا كان فى هذه القوانين ما ينتقص من سلطات الحكومة الاتحادية التى تحددت فى الدستور تحت عنوان « اختصاصات الحكومة الاتحادية » .

٢ ــ السلطة التشريعية :

(ا) مجلس النواب :

أجريت آخر انتخابات قبل الاستقلال سنة ١٩٥٩ واشترك فيها ٩ ملايين ناخب لاختيار السلطة التشريعية والتنفيذية التى سوف تحمل أعباء تحقيق الاستقلال فى ظل دستور سنة ١٩٥٤ المعدل .

وقد كانت نتيجة هذه الانتخابات فى مجلس النواب طبقاً لقوة الأحزاب فى كل من الأقاليم الثلاثة كالآتى :

الحزب	الاقاليم			لاجوس	المجموع
	الشمالى	الشرقى	الغربى		
مؤتمر شعب الشمال	١٤٢	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٢
المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون	٠٠٠	٦٤	٢١	٢	٨٧
اتحاد العناصر المنتدبة	٨	٠٠	٠٠	٠٠	٨
جماعة العمل	٢٤	١٤	٣٤	١	٧٣
مستقلون	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢
	١٧٦	٧٨	٥٥	٣	٣١٢

وقد تمت الانتخابات على أساس الدوائر الانتخابية بمعدل نائب عن كل ١٠٠ ألف من السكان . وكانت نتيجة الانتخابات أن فشلت الأحزاب منفردة فى الفوز بالأغلبية لتأليف الوزارة ولذلك تشكلت وزارة ائتلافية من الحزبين الكبيرين وهما مؤتمر شعب الشمال ، والمجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون ، ووقف حزب جماعة العمل موقف المعارضة .

(ب) مجلس الشيوخ :

يتكون من ٤٤ عضواً بنسبة ١٢ عن كل إقليم وأربعة أعضاء من لاجوس ومثلهم يعينهم الحاكم العام لكفاءتهم الشخصية .

وأعضاء مجلس الشيوخ معينون من حكومات الأقاليم بعد موافقة الأغلبية المطلقة فى المجالس التشريعية لهذه الأقاليم .

وقد كان أول قرار أصدرته السلطة التشريعية للاتحاد هو منح الحكومة سلطة طلب الاستقلال من بريطانيا . وقدمت الحكومة طلبها وتم الاتفاق فى لندن على موعد الاستقلال . إذ وجه وزير المستعمرات الدعوة لرئيس وزراء نيجيريا ولرؤساء وزارات الأقاليم الثلاثة ورئيس مجلس الشيوخ وممثلى الأقاليم لإجراء المباحثات فى لندن . وتم الاجتماع فى مايو سنة ١٩٦٠ واتفق فيه على كل الخطط المتعلقة بإعلان الاستقلال مثل موضوع الكميرون الجنوبى ومعاهدة الدفاع والانضمام للكومنولث .

٣ — مجلس الوزراء :

ويتكون من رئيس الوزراء الذى يعينه الحاكم العام ، وهو الذى يعين الوزراء أيضاً بنصيحة رئيس الوزراء . ويتكون مجلس الوزراء الاتحادى من ٢٢ وزيراً .

أما فيما يتعلق بأجهزة الحكم بالأقاليم فهى تتكون من سلطة تشريعية من مجلسين : مجلس الجمعية ومجلس رؤساء ، ولهما سلطات متساوية باستثناء المسائل المالية التى يناقشها مجلس الجمعية فقط . وكل أعضاء مجالس الجمعية منتخبون باستثناء خمسة أعضاء فى مجلس جمعية الشمال يعينهم حاكم الإقليم . ولكل إقليم مجلس تنفيذى يتكون من رئيس وزراء ووزراء ويعين حاكم الإقليم رئيس الوزراء من حزب الأغلبية الذى يقوم بدوره بتقديم الوزراء للحاكم لتعيينهم .

وبقيت منطقة لاجوس الاتحادية حيث احتفظ بمجلس المدينة الذى أصبح مسئولا أمام وزير لاجوس الاتحادى مباشرة .

وفى احتفالات العيد السنوى باستقلال نيجيريا أعلنت الجمهورية وأصبح الدكتور أزيكوى الحاكم العام هو رئيس الجمهورية . ولم يحدث تغيير دستورى يذكر إذ بقى مجلس الشيوخ على حاله وكذلك مجلس النواب . كل ما حدث أن مجلس الوزراء زاد وأصبح ٢٧ وزيراً منهم ١٠ وزراء دولة بدون وزارة .

وفى ١٣ يوليو ١٩٦٣ تقرر إضافة إقليم رابع باسم إقليم وسط الغرب بدلا من تذويب الفوارق وتوحيد الدولة .

التمثيل الدبلوماسي :

لقد أصبح من حق نيجيريا كدولة مستقلة أن تبعث الممثلين الدبلوماسيين وتستقبل البعثات الدبلوماسية فى لاجوس ولكنها كدولة ناشئة ليس لها مصالح واسعة فى المجتمع الدولى، فقد انحصرت علاقاتها الدبلوماسية مع عدد محدود من الدول . ولعل إلقاء نظرة ولو عاجلة تكفى لإعطاء صورة حقيقية عن اتجاه نيجيريا وسياستها الخارجية فى الصراع الدولى اليوم .

ففى نطاق الكومنولث نجد لنيجيريا مندوباً سامياً فى كل من بريطانيا وسيراليون وغانا وكندا واستراليا . ونلاحظ أنها لم ترسل ممثلا دبلوماسياً لها إلى كل من الهند وباكستان .

وفى لاجوس نجد البعثات الدبلوماسية ممثلة لكل هذه الدول الأعضاء فى الكومنولث حتى الدول التى لم تبعث نيجيريا بممثل دبلوماسى إليها .

أما الدول غير الأعضاء فى الكومنولث فقد أرسلت لها نيجيريا سفراءها فى نطاق لا يكاد يتجاوز أصابع اليد ، فلها سفراء فى الولايات المتحدة وهولندا وليبريا والكميرون والسودان .

وفى لاجوس سفراء لهذه الدول إلى جانب سفراء إسرائيل وفرنسا وألمانيا الغربية .

ونلاحظ من هذه العلاقات الدبلوماسية أن نيجيريا لا توجد لها علاقات مع أية دولة من الكتلة الشرقية . بل لقد رفضت دعوة ممثلى الصين الشعبية لحضور حفلات الاستقلال .

ونشرت جريدة التايمز اللندنية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ حديثاً للسيد أبو بكر تافاوا رئيس وزراء نيجيريا فى مؤتمر صحفى بلاجوس قال فيه « إن جاكوب ماليك رئيس الوفد السوفيتى فى احتفالات الاستقلال سلمه رسالة من خروشوف يقترح فيها فتح سفارة سوفيتية فى لاجوس » . ولكنه أفهم المندوب السوفيتى إن فتح السفارة يجب أن يتم عن طريق اتصالات رسمية تحدد فيما بعد .

وفى الشهر الماضى رفضت نيجيريا السماح لوفد خبراء سوفيتى بدخول نيجيريا لأن الاتحاد السوفيتى ليس له تمثيل دبلوماسى فى لاجوس .

حتى دول عدم الانحياز نجد أن علاقات نيجيريا معها قد انحصرت لأكثر من عام في نطاق غانا فقط . ويمكن أن نقول إن علاقاتها بغانا وليدة الموقع الجغرافي للدولتين في غرب إفريقيا وعضويتها في الكومنولث . ولكننا لا نجد لها تمثيلا دبلوماسياً في الهند أو يوجوسلافيا أو أندونيسيا . أما الجمهورية العربية المتحدة فقد بعثت بسفيرها إليها بعد ما يقرب من عام ونصف عام من استقلالها .

وموقف نيجيريا من الدول العربية أصبح موقف العداء بعد العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها مع إسرائيل التي أثارت زوبعة ضخمة بين الأحزاب المعارضة . ومن الغريب أن حكومة الإقليم الشمالي والذى يعتمد عليه رئيس وزراء الاتحاد في مجلس النواب ، قد عارضت إقامة العلاقات مع إسرائيل التي تعهدت بتقديم ٢٥ مليون دولار معونة اقتصادية لنيجيريا . بل لقد رفض وزراء الإقليم الشمالي دخول خبراء إسرائيل إلى إقليمهم .

ولا يبقى بعد ذلك إلا إقرار الحقيقة الواضحة وهى ميل الحكومة الاتحادية إلى السياسة الغربية وإن كانت لم ترتبط بالأحلاف العسكرية لها حتى لقد كانت نيجيريا هي أول دولة في العالم توافق على البرنامج الأمريكي للمساعدات الذى عرف « بمشروع كينيدى لفرق السلام » .

الكاميرون بين نيجيريا وجمهورية الكاميرون :

يقع الكميرون بين نيجيريا وأفريقيا الاستوائية الفرنسية . وهو يمتد من الحدود الشرقية إلى الشمالية الشرقية لنيجيريا حتى بحيرة تشاد .

ومنذ نهاية الحرب الأولى وقد عرفت المنطقة بالكميرون البريطاني والكميرون الفرنسي ، والذى يهمنا في هذه الدراسة هو الإقليم الأول منها . وترجع العلاقات بين الكميرون وبريطانيا إلى سنة ١٨٢٦ حين بدأت في تخطيط مناطق نفوذها . وفي سنة ١٨٤٨ أقامت بعثة تبشيرية بمدينة بيمبيا وأخذت تتوسع في المناطق المحيطة بها .

وفي سنة ١٨٨١ أرسل بعض ملوك المنطقة يسألون بريطانيا أن تفرض حمايتها عليهم ؛ ولكنها ظلت تدرس الطلب ما يقرب من أربعة أعوام وأخيراً استقر رأيها على

إعلان الحماية على الكميرون سنة ١٨٨٤ وفى نفس الوقت الذى قررت فيه ذلك كانت ألمانيا قد سبقتها وأعلنت حمايتها على الكميرون .

وبقى الكميرون تحت الحماية الألمانية حتى قامت بريطانيا وفرنسا باحتلاله فى فبراير سنة ١٩١٦ وقسم بينهما إعلان لندن فى ١٠ يوليو سنة ١٩١٩ وكان من نصيب إنجلترا سدس الإقليم وحصلت فرنسا على الباقى .

وكان نصيب بريطانيا يشمل مساحة ٣٤,٠٨١ ميلامربعاً تمتد إلى ٧٠٠ ميل فى الطول وفى العمق متوسط ٥٠ ميلا لا تزيد فى أقصى اتساع لها على ١٠٠ ميل وهو أعلى منطقة فى غرب أفريقيا يبلغ ارتفاعه ١٣,٣٥٠ قدماً فوق سطح البحر . ويعتبر من أغزر مناطق العالم سقوطاً للأمطار فتصل إلى ٤٠٠ بوصة فى السنة .

ويعيش فى الكميرون البريطانى ١,٤٣٠,٠٠٠ نسمة .

ولقد انتهت الحرب العالمية الأولى بإنشاء منظمة عصبة الأمم وإعلان نظام الانتداب فى ثلاث فئات . انتداب حرف « ا » ويشمل الأقاليم الخاضعة للإمبراطورية العثمانية والانتداب حرف « ب » ويشمل الشعوب التى اعتبرت أقل تقدماً فى أواسط أفريقيا. ويضم هذا النوع مستعمرات ألمانيا فى أفريقيا وهى الكاميرون وتوجو : وقد قسم كل منهما إلى جزأين أحدهما وضع تحت الانتداب البريطانى والثانى تحت الانتداب الفرنسى وانتداب حرف « حـ » وتديره الدولة المنتدبة كجزء من إقليمها مع تعهدها بضمان المصالح المادية والأدبية للسكان .

وهكذا وضع الكاميرون تحت الانتداب البريطانى فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٢ . وبعد عامين صدر قانون من الحكومة البريطانية يقضى باعتبار الكاميرون جزءاً من الإدارة الحكومية فى نيجيريا . وضم القسم الشمالى منه إلى المناطق الشمالية فى نيجيريا وضم القسم الجنوبى إلى المنطقة الشرقية فى نيجيريا . وذلك لأسباب إدارية . وتصل مساحة القسم الشمالى إلى ١٧,٥٠٠ ميل مربع ويعيش فيه حوالى ٧٨٠ ألف نسمة وقد وزعت إدارته على ثلاث مديريات من الإقليم الشمالى . أما القسم الجنوبى فقد كان يحكم على أساس أنه مديرية داخل الإقليم الشرقى لها ممثلوها فى مجلس جمعية الإقليم ومجلس نواب الاتحاد .

وعقب الحرب العالمية الثانية أصبح نظام الانتداب « وصاية » تحت إشراف الأمم المتحدة طبقاً للمادة « ٧٧ » من الميثاق . وهو ينطبق على ثلاث مجموعات الأولى منها التى كانت تحت الانتداب وقت صدور ميثاق الأمم المتحدة . ويدخل تحت هذه المجموعة الكاميرون، والمجموعة الثانية الخاصة بالأقاليم التى ستنفصل عن دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية . والثالثة خاصة بالأقاليم والمستعمرات التى تضعها الدول المسئولة عن إدارتها تحت الوصاية الدولية .

ولقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على اتفاقيات الوصاية وبموجبها أصبحت إنجلترا وصية على منطقة الكاميرون السابق انتدابها عليها . . وقد نص اتفاق الوصاية على بقاء الإدارة الموحدة بين نيجيريا والكميرون . وظل وضع الإدماج بين الكاميرون ونيجيريا سارياً بالنسبة لدستور سنة ١٩٤٦ ، سنة ١٩٥١ . وفى دستور سنة ١٩٥٤ تقرر فصل منطقة جنوب الكميرون عن شرق نيجيريا واعتبارها وحدة منفصلة فى اتحاد نيجيريا . وإن ظل شمال الكاميرون جزءاً من الإقليم الشمالى لنيجيريا .

وطبقاً لدستور سنة ١٩٥٤ أصبح للكاميرون الجنوبى مجلس جمعية من ١٣ عضواً منتخباً إلى جانب ١١ عضواً بالتعيين. وتشكل مجلس تنفيذى من سبعة أعضاء منهم أربعة من غير الموظفين .

ويرأس الإقليم مندوب سام يعتبر مسئولا أمام الحاكم العام لنيجيريا عن إدارة إقليمه.

وفى سنة ١٩٥٨ ارتفع عدد الأعضاء المنتخبين فى مجلس الجمعية إلى ٢٦ عضواً وأنشئ إلى جانبه مجلس للرؤساء كغيره من أقاليم نيجيريا . وقد أعيد تنظيم المجلس التنفيذى بحيث يصبح مجلس وزراء من خمسة وزراء بينهم الرئيس . وكان أول رئيس للوزراء هو الدكتور « انديلى » .

وفى يناير سنة ١٩٥٩ أجريت الانتخابات الجديدة ففاز فيها الحزب الديمقراطى الوطنى للكاميرون بأغلبية ١٤ مقعداً من ٢٦ بمجلس الجمعية . وفى نهاية هذا الشهر أصبح فونتشا رئيس الحزب هو رئيس الوزارة الجديدة، ويقوم برنامج هذا الحزب على الدعوة للانفصال عن نيجيريا لإنشاء دولة مستقلة أو الانضمام إلى جمهورية الكاميرون (التى كانت تحت الوصاية الفرنسية) .

ولذلك طالب رئيس الوزراء الأمم المتحدة بإجراء استفتاء فى الإقليم حتى يقرر الشعب مصيره بنفسه . وفى أكتوبر سنة ١٩٥٩ وافقت الجمعية العامة على إجراء الاستفتاء على ألا يتجاوز التأجيل مارس سنة ١٩٦١ .

وكانت الجمعية العامة قد وافقت فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ على إجراء استفتاء فى الكاميرون الشمالى يشترك فيه كل الذكور لإقرار مستقبل إقليمهم وأرسلت مراقبين عنها لمتابعة تنفيذ الاستفتاء الذى تم فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وكان يدور حول الانضمام لنيجيريا بعد استقلالها أو تأجيل إقرار هذا الموضوع إلى وقت آخر .

ولقد اشترك فى الاستفتاء ٩٠٪ ممن لهم حق التصويت ، وكانت النتيجة تأجيل القرار إلى موعد آخر بأغلبية ٧٠,٤٠١ صوت مقابل ٤٢,٧٩٧ صوتاً وافقت على الانضمام لنيجيريا .

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ أجرى استفتاء جديد فى الجزء الشمالى وكان يدور حول البقاء فى الاتحاد النيجيرى أو الانضمام لجمهورية الكاميرون وقد أيد البقاء فى الاتحاد النيجيرى ١٤٥,٢٦٥ صوتاً مقابل ٩٧,٦٥٤ صوتاً أيدت الانضمام لجمهورية الكاميرون . واشترك فى هذا الاستفتاء لأول مرة النساء حيث بلغ عددهن ١٣١,١٠٢ إلى جانب ١٢٩,٦٦١ رجلا .

أما الكاميرون الجنوبى فقد تم فيه الاستفتاء فى ١١ فبراير سنة ١٩٦١ وقرر بأغلبية ١٣٥,٨٣٠ صوتاً ضد ٣٠,٠٠٠ صوت الانضمام لجمهورية الكاميرون . وكانت الأنباء التى ترددت أن رئيس إقليم الكاميرون كان يتصل بجمهورية الكاميرون سراً لمعرفته شروطهم للانضمام إلى الجمهورية. وحين انضم الكاميرون للجمهورية حصل رئيس الوزراء على منصب نائب رئيس الجمهورية نتيجة لهذه الاتصالات .

ولقد أثارت نتيجة هذا الاستفتاء ثائرة الحكومة النيجيرية وأحزابها جميعاً . وحاولت الحكومة فى نطاق الأمم المتحدة أن تثير الشكوك حول قوى أجنبية تدخلت فى التأثير على اتجاه الاستفتاء ولكن هذه المحاولات التى كادت تصل إلى أزمة دولية فى الأمم المتحدة انتهت بدون نتيجة .

وهكذا وضعت الخاتمة لمشكلة الكاميرون البريطانى الذى ظل مرتبطاً بنيجيريا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

الفصل الخامس

نيجيريا وبريطانيا

المبحث الأول :

نيجيريا والكتلة الغربية .

المبحث الثانى :

المعاهدة العسكرية مع بريطانيا

المبحث الأول

نيجيريا والكتلة الغربية

تتناول هذه الدراسة محاولة سريعة لتحديد علاقة نيجيريا بالكومنولث البريطانى من جانبه الاقتصادى طبعاً ثم بالسوق الأوربية المشتركة وأخيراً علاقاتها بالاستثمارات الأمريكية .

وبذلك فإن منطق الحديث يفرض أن نمسك ببداية الخيط وهو الكومنولث البريطانى .

عرضت الحكومة البريطانية على رؤساء الكومنولث فى مؤتمرهم بلندن فى مايو سنة ١٩٦٠ ما تم الاتفاق عليه مع ممثلى نيجيريا عن إعلان الاستقلال فى ظل عضويتها للكومنولث .

وقد رحبت الوفود جميعها بانضمام نيجيريا بعد استقلالها إلى الكومنولث وتمت الموافقة على ذلك بالإجماع .

وهكذا أصبحت نيجيريا العضو رقم ١١ فى المؤتمر العاشر لرؤساء حكومات دول الكومنولث بلندن فى سنة ١٩٦١ . . ونيجيريا بتعداد سكانها تعتبر رابع دولة فى الكومنولث وقد فقدت بريطانيا باستقلالها نصف سكان مستعمراتها .

إن الروابط الاقتصادية التى تكاد تكون الدعامة الحقيقية للكومنولث اليوم تقوم على سياسة المساعدات الاقتصادية إلى جانب سياسة التفضيل الإمبراطورى ومنطقة الإسترلينى .

أما فى نطاق المساعدات فقد اتفقت وزارة شئون الكومنولث مع نيجيريا فى مايو سنة ١٩٦٠ على تقديم مساعدات اقتصادية قيمتها ١٢ مليون جنيه استرلينى بمجرد استقلال نيجيريا .

وحتى هذه الروابط الاقتصادية قد أصبحت تواجه العواصف التى قد تصل ببناء الكومنولث إلى التداعى والانهيار .

وهى تبدأ بخروج كندا من منطقة الإسترلينى ودخول الولايات المتحدة منافساً خطيراً لبريطانيا فى دول الكومنولث فتقدم لها المساعدات الاقتصادية فى صورة معاهدات للتجارة والدفع بعد أن وقعت مع بعضها معاهدات التحالف العسكرى .

ولكن أهم من كل ذلك القرار الذى أعلنه ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا فى يونيو سنة ١٩٦١ بالموافقة على مبدأ الدخول فى مباحثات لدراسة إمكان انضمام بريطانيا للسوق الأوربية المشتركة وقبل الدخول فى تفاصيل ذلك لا بد من إشارة إلى صلب السياسة الاقتصادية التى يقوم عليها الكومنولث .

فإن الأساس الاقتصادى للجماعة قد وضع فى المؤتمر الاقتصادى لدول الكومنولث سنة ١٩٣٢ حيث وضعت سياسة التفضيل الإمبراطورى [1] وإن كانت له جذور تاريخية وتتلخص السياسة الاقتصادية التى رسمها مؤتمر الكومنولث فى :

١ — حرية التجارة كقاعدة عامة وأساسية فى التعامل التجارى بين دول الكومنولث .

٢ — فرض رسوم جمركية على المنتجات الواردة من الدول غير الأعضاء تحددت طبقاً للقانون وذلك لحماية المنتجات البريطانية من المنافسة .

٣ — تعيين حصص للواردات من اللحوم والمنتجات الحيوانية لمصلحة التنمية فى الدول الأعضاء . وقد عقدت بريطانيا بناء على هذه القاعدة معاهدة ثنائية مع استراليا وكندا ونيوفوندلاند ونيوزيلندا والهند وجنوب إفريقيا .

٤ — إعفاء الواردات البريطانية من المستعمرات من الرسوم الجمركية .

---

(١) سياسة التفضيل الإمبراطورى فى حقيقتها امتداد للقرار الذى أصدرته كندا سنة ١٨٩٧ بفرض رسوم جمركية لحماية منتجاتها . وفى الوقت نفسه منحت بريطانيا تفضيلا عن غيرها خصم ٢٥٪ من هذه الضرائب رفعتها إلى ٣٣٪ سنة ١٩٠٠ وقد تبعتها بعد ذلك الدول الأخرى الأعضاء كلما أرادت أن تضع سياسة الحماية الجمركية .

إن المشكلة الحقيقية بين بريطانيا والسوق الأوربية هى الخاصة بالكومنولث تتركز فى مسألة حرية دخول منتجات الكومنولث إلى الأسواق البريطانية . فإنه إذا ما أوقفت بريطانيا هذا التمييز الذى تتمتع به واردات الكومنولث ، كذلك إذا سمحت جادة بدخول منتجات الدول الأوربية الست إلى أسواقها فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تعريض منتجات الكومنولث لمنافسة شديدة وخاصة من فرنسا والأراضى الإفريقية التابعة لها .

وقد أبدت دول الكومنولث تخوفها الشديد من نتيجة انضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة . وقد عبر البيان الذي صدر بعد اجتماع وزراء مالية دول الكومنولث فى أكرا فى ١٤ سبتمبر عن هذا الخوف .

وقد أعلنت نيجيريا فى المؤتمر ما سبق أن أعلنته للوزير البريطانى بأنها ترى فى انضمام بريطانيا للسوق ضرراً بالكومنولث ونيجيريا بصفة خاصة التى تعتمد اعتماداً كبيراً على السوق البريطانية . فقد استوعبت هذه السوق ٥٣٪ من صادراتها سنة ١٩٦٠ ومن المنتظر أن تعارض فرنسا فى استيراد أخشاب غانا ونيجيريا باعتبارها منافسة لمنتجات المناطق الإفريقية التابعة لها . وفى نفس الوقت تبحث نيجيريا إمكان إلغاء السوق الأوربية المشتركة للرسوم الجمركية المفروضة على الأخشاب وتتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ خاصة بعد أن نجحت الدولتان فى فتح كل من السوق الألمانية والإيطالية للأخشاب .

الدولة	١٩٥٠				١٩٥٨				١٩٥٩			
	الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
بريطانيا	٧١٫٠	٨٠٫٨	٣٧	٥٩٨	٧٥٫٢	٥٦٫٦	٧٢٫٢	٤٤٫١	٨٢٫٧	٥١٫٥	٨٢	٤٦٫٣
الولايات المتحدة	١٣٫٢	١٤٫٩	٢٫٥	١٫٤	٨٫١	٦٫١	٩٫٧	٥٫٩	١١٫٨	٧٫٣	٧٫٩	٤٫٤
هولندا	١٫٥	١٫٦	١٫٦	٢٫٧	١٨٫٤	١٣٫٨	٨٫٨	٥٫٤	٢٦	١٦٫٢	٩٫٦	٥٫٤
ألمانيا الاتحادية	١٫١	١٫٣	١٫٤	٢٫٣	١١٫٠	٨٫٣	١٢٫٣	٧٫٤	١٣٫٠	٨٫٣	١٢٫١	٦٫٣

من هذا الجدول يتضح الموقف الذى تتمتع به بريطانيا بالنسبة لنيجيريا فى التجارة الخارجية ومدى الفارق الكبير بينها وبين الدولة التى تحتل المكانة الثانية . فنى الوقت الذى كان لبريطانيا ٥١,٥٪ من صادرات نيجيريا سنة ١٩٥٩ نجد الدولة التى تليها وهى هولندا لم يتجاوز نصيبها ١٦,٢٪ ونفس الفارق الضخم نجده فى الواردات لنفس العام إذ قدمت بريطانيا ٤٦,٣٪ من الواردات وجاءت ألمانيا الغربية فى المركز الثانى وإن كانت لم تقدم إلا ٦,٨٪ فقط من الواردات .

وفى سنة ١٩٦١ زاد نصيب بريطانيا من صادرات نيجيريا فأصبح ٩٦٪ ومن الواردات ٨٥٪ مما زاد من حدة الفارق مع الدول الأخرى .

ومن الجدول يتضح أيضاً أن ألمانيا الغربية مثلا وهى أكبر دول السوق فى قدرتها الاقتصادية لا تحتل مكاناً هاماً فى تجارة نيجيريا . بل إننا نجد مثلا أن واردات نيجيريا من إيطاليا فى سنة ١٩٦١ لم تتجاوز ١,٧ مليون جنيه . بل ومن فرنسا فى نفس السنة كانت ٠,٧ مليون جنيه والصادرات ٠,٣ مليون جنيه فقط .

أما تفاصيل صادرات نيجيريا فإننا نجدها تصدر إلى بريطانيا الكاكاو وفى المركز الأول الذى ينافسه عليه النخيل ومنتجاته والمطاط والفول السودانى والموز والقطن وتدل تقارير بنك نيجيريا على أن صادرات الكاكاو قد هبطت سنة ١٩٦١ عن العام السابق فضلا عن هبوط سعر الطن إلى ١٩٦ جنيهاً مقابل ٢٢٣ جنيهاً فى سنة ١٩٦٠ ويلاحظ أن هبوط الصادرات من الكاكاو صاحبه هبوط فى صادرات النخيل ومنتجاته بمقدار ٣,٩ ملايين جنيه .

أما الواردات فهى تشمل بعض المواد الغذائية كالدقيق والسمك المحفوظ والسكر على أن قيمتها فى سنة ١٩٦١ قد هبطت عن العام الذى قبله بنسبة ٧٪ . أما وارداتها من المصنوعات فبنسبة ٨٪ ومن قطع الغيار ١٨٪ والحديد ١٤٪ .

وقد كانت نتيجة تجارتها أنه ظهر العجز فى ميزانها التجارى خلال السنتين الأخيرتين ولكن لا يعنى ذلك أية خطورة عليها وخاصة إذا علمنا أن فى نيجيريا اليوم لجنة تبحث وضع مشروع للتنمية الاقتصادية وإن كانت لم تنته منه بعد ، وقد خرجت بعثات تجارية زارت الولايات المتحدة وبريطانيا وكثيراً من الدول الأوربية

تبحث عن المساعدات التى يمكن أن تقدمها هذه الدول لبرنامج التنمية المقترح .

هذه هى تجارة نيجيريا الخارجية مع بريطانيا وغيرها من الدول وخاصة دول السوق المشتركة .

وقد صاحب ذلك كله عملية زحف منظم لرأس المال الأجنبى على نيجيريا حتى لقد بلغ المعدل السنوى له خلال هذه السنوات الخمس ٧٠ مليون دولار سنوياً معظمها يأتى من بريطانيا وإن كان نصيب الولايات المتحدة من هذا المعدل ليس ضئيلاً حيث يصل إلى ١٠ ملايين دولار سنوياً .

ويرتكز نشاط رأس المال الأمريكى فى البترول والبنوك على وجه خاص حيث يتم توزيعه وتكريره عن طريق ثلاث شركات أمريكية وهناك بنكان أمريكيان . ومن هذين المجالين امتدت الأصابع الأمريكية لتمسك بزمام النشاط فى مجالات صناعة الملابس والورق والأدوية والصناعات الكيمياوية والأسمنت والبلاستيك .

ويكفى أن نعلم أنه عن طريق الكومنولث والسوق الأوربية والرأسمال الأمريكى تجمع فى نيجيريا ١٧ بنكاً تجارياً ، كلها بنوك أجنبية ، بل الأخطر من ذلك أنها فروع لبنوك مراكزها الأصلية فى عواصم الغرب وبالتالى فهى تصبح قنوات استنزاف للثورة القومية فى نيجيريا دون رقابة على الإطلاق .

وقد بلغت استثمارات شركة واحدة مثل شركة شل أكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرلينى . تتحرك إلى جوارها شركتان أمريكيتان وشركة إيطالية وأخرى فرنسية .

وقد أصبح للاستثمارات ورأس المال الأجنبى فى نيجيريا نفوذ خطير إلى حد أنه استطاع الحصول على امتيازات تستحق الوقوف عندها قليلا خصوصاً وأنها صدرت من حكومة نيجيريا بعد الاستقلال وهى :

١ ــ إعفاء من ضرائب الدخل العام فى حدود ٥ سنوات .

٢ ــ تخفيض الضرائب الجمركية على وارداته .

٣ ــ حماية جمركية .

٤ ــ ضمان دخل معقول .

٥ ــ تفضيل مشتريات الحكومة من السلع التى ينتجها محلياً .

٦ – تقديم المساعدات للمشروعات التى يمولها رأس مال أجنبى بتخفيض الضرائب المحلية عليها .

واعتماداً على نفوذ الرأسمال الأجنبى والامتيازات التى يتمتع بها وضعت نيجيريا فى ضوء ذلك أول خطة تنمية مدتها ٦ سنوات بدأت سنة ١٩٦٢ وتبلغ تكاليفها ألف مليون جنيه. وتهدف إلى رفع الإنتاج بنسبة ٤٪ سنوياً . والغريب أن خطة تنمية توضع وفى مقدمتها أن الدولة صاحبتها سوف تشترك من جملة استثماراتها بتمويل داخلى لا يتجاوز ٢٥٩ مليون جنيه .

وذلك يؤكد ثقة نيجيريا فى أن هناك من سوف يتولى تمويل الخطة وفعلا سارع البنك الدولى بتقديم أربعة قروض متتالية بلغت فى مجموعها ١٥٣,٥ مليون دولار .

واشتركت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى أيضاً مع مؤسسات مالية أوربية ويابانية فى إنشاء بنك الاستثمار الصناعى برأسمال قدره ٥ ملايين جنيه .

هذا غير نصيب نيجيريا فى المساعدات الأجنبية الأمريكية . وقد أعلن أن الحكومة الأمريكية اعتمدت مبلغ ٢٢٥ مليون دولار لتنفقه فى مساعدات لبعض دول غرب أفريقيا .

ولعل ما يستحق الذكر أن أهم وأكبر مشروعات خطة التنمية هو البحث عن البترول وزيادة إنتاجه ويكفى أن نعلم أن إنتاجه كان قبل الخطة بعام ٢,٣ مليون طن فإذا به يرتفع بعد عامين من بدايتها وفى سنة ١٩٦٤ إلى ٥,٧ مليون طن . والمفروض أن يصل سنة ١٩٦٧ إلى ١٠ ملايين طن .

أما نصيب أغلبية الشعب الذى يعيش على الزراعة فهو أقل نصيب ممكن . والمعروف أن ٨٠٪ من شعب نيجيريا يعيش على الزراعة وأن ٧٥٪ من دخل الدولة يأتيها من الزراعة .

والنقطة التى تجاهلها مشروع التنمية هى أن معدل زيادة السكان السنوى أكبر من معدل زيادة الدخل حسب ماوضعته الخطة .

حتى التعليم ما زال فى خطواته الأولى حيث تصل نسبة الأمية إلى أكثر من

٩٥٪ ويقال إنها انخفضت إلى ٧٠٪ ولكن الإحصاءات فى نيجيريا كما قلت بالنسبة للسكان وغيرهم تجعل الشك يتطرق إلى أى رقم وخاصة أن انخفاض ٢٥٪ خلال عامين عملية تكاد تصل إلى درجة المعجزات . . فهل حققت نيجيريا هذه المعجزة مثلا ؟ .

إن أكبر مشكلات تواجه نيجيريا . :

– الأميـــة .

– الاعتماد على الزراعة .

وواضح من كل سياساتها أنها لم تنظر بعد لواحدة منهما النظرة التى تستحقها .

المبحث الثانى

معاهدة الدفاع المشترك

لقد تم الاتفاق على معاهدة الدفاع المشترك فى مؤتمر لندن فى مايو سنة ١٩٦٠ الخاص بإعداد الخطوات الأخيرة للاستقلال . وكانت بداية اقتراح عقد هذه المعاهدة فى المؤتمر الدستورى بلندن سنة ١٩٥٨ . ودراسة مناقشتها طول هذه الفترة حتى اتفق عليها بعد سنتين تقريباً . على أن تعرض على مجلس النواب النيجيرى بعد الاستقلال للتصديق عليها :

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عرضت الاتفاقية على مجلس النواب ، وافتتح وزير الدفاع النيجيرى المناقشة بقوله : « إنه بالرغم من حصول نيجيريا على الاستقلال إلا أنها ما زالت فى حاجة إلى مساعدات أجنبية لدفاعها وبحاجة إلى المعدات الحربية وفى مقدمتها السفن الحربية .

ومن الطبيعى أن تكون إنجلترا هى مصدر هذه المساعدات لنا . ولذلك وقعنا هذه المعاهدة بالحروف الأولى . وإننى ألفت أنظاركم إلى أن نصوص المعاهدة خالية تماماً من أى بند أو مادة تلزم حكومة نيجيريا بالاشتراك فى أى حرب قد تدخلها إنجلترا » .

ودارت بعد ذلك مناقشة تعتبر من أعنف المناقشات التى شهدها البرلمان النيجيرى منذ استقلاله :

فقد وقف زعيم المعارضة فى المجلس وكشف الستار لأول مرة عن حقيقة لم تعلنها الحكومة وهى أن التوقيع على المعاهدة بالحروف الأولى كان شرطاً وضعته إنجلترا لحصول نيجيريا على الاستقلال ؟

ثم قال إنه كان من الخطأ يومها على أى وطنى أن يعارض مثل هذا الشرط الذى ارتبط به حصول بلاده على الاستقلال ؟

١ — وبدأت بعد ذلك قراءة مواد المعاهدة ومناقشة كل منها . فقد نصت المادة الأولى على أن تتشاور الحكومتان مع بعضهما لتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق التعاون بينهما على أساس تقديم كل منهما المساعدات اللازمة والمقبولة للطرف الآخر .

ومن الواضح أن صياغة هذه المادة قد وضعت بأسلوب سياسى مطاط فقد نصت على مبدأ التشاور وتقديم المساعدات — كل طرف للآخر — دون أن تنص على الحالات التى يتم فيها هذا التشاور وتقديم هذه المساعدات .

فقد تكون هذه الحالات أزمة داخلية فى نيجيريا مثلا أو حالة حرب تدخلها بريطانيا وما دام الباب مفتوحاً للافتراضات فإن مجال الشك يصبح كبيراً فى حقيقة الهدف الذى جاء بين سطور هذه المادة .

٢ — نصت المادة الثانية على أن حكومة إنجلترا سوف تقدم ضباطاً بريطانيين لقيادة الجيش النيجيرى وإدارته وتدريب جنوده إذا طلبت حكومة اتحاد نيجيريا ذلك . وتقدم لها المساعدات اللازمة لإنشاء سلاح جوى بالأسلحة الحديثة ومنها السفن الحربية اللازمة للأسطول النيجيرى .

٣ — أما المادة الثالثة فقد نصت على تقديم التسهيلات للطائرات الحربية لكل من الدولتين فى مطارات وسماوات الأخرى .

٤ — ونصت المادة الرابعة على منح بريطانيا حق إجراء المناورات فى مطارات كانو ، ولاجوس .

ونصت المواد التالية على أن القوات النيجيرية وسلاحها الجوى يتمتع بنفس المميزات التى تتمتع بها الطائرات الحربية البريطانية فى نيجيريا على أساس مبدأ المعاملة بالمثل . .

وهى مواد لا قيمة فعلية لها إذ أن نيجيريا طبقاً للمادة الثانية من المعاهدة ما زالت تنتظر المساعدات البريطانية لإنشاء سلاحها الجوى الذى لم يبدأ بعد. وبذلك تكون هذه المواد لا قيمة لها. وخاصة وأنه ليس من المعقول أن يستغل سلاح الطيران النيجيرى إذا تم إنشاؤه مطارات بريطانيا لنفس الأغراض التى يمكن أن يستخدم فيها السلاح الجوى البريطانى مطارات نيجيريا ! .

ومن الملاحظ أن المادتين الثالثة والرابعة لم تنصا كسابقتيهما على الحالات التى يسمح فيها لبريطانيا باستخدام هذه المطارات .

ولقد نص الملحق الخاص بالمعاهدة على السماح للقوات البريطانية بالبقاء فى نيجيريا لفترة دون تحديد مداها بدعوة من الحكومة على أن يسمح للقوات النيجيرية بالبقاء فى الأراضى البريطانية .

ولقد أثارت هذه المعاهدة مناقشات طويلة انتهت بالتصديق عليها بأغلبية ١٦٦ صوتاً ضد ٣٨ . وكان يتزعم المعارضة حزب جماعة العمل .

وفى خارج برلمان نيجيريا كان للمعاهدة صدى آخر . فى ٢٨ نوفمبر خرج آلاف من الطلبة النيجيريين فى مظاهرات صاخبة بلاجوس التقت جموعها عند مبنى البرلمان الاتحادى لإعلان احتجاجهم على التصديق على معاهدة الدفاع المشترك . ولقد أصيب فى هذه المظاهرة وزيران اتحاديان .

وقامت نفس المظاهرات فى عاصمة الإقليم الشرقى فى منتصف ديسمبر وإن كانت قد انتهت بتدخل البوليس دون حدوث إصابات .

وقد كانت المعارضة لهذه المعاهدة قائمة على النقط التالية :

١ — إن المعاهدة تضع قيوداً على سيادة نيجيريا . إذ أن ارتباطها بمعاهدة دفاع مع بريطانيا يقيد من إمكانيات خلق جيش نيجيرى قوى يتناسب مع ما يجب أن تكون عليه مكانة نيجيريا فى أفريقيا .

٢ — إن المعاهدة تمنح بريطانيا حق استعمال مطارات « كانو » وهى بذلك اعتراف من حكومة نيجيريا بوجود قاعدة جوية فيها ولو لم ينص على ذلك صراحة .

٣ — إن قراءة المعاهدة تؤكد أنها دفاع مشترك بين الدولتين ويعنى ذلك اشتراك نيجيريا فى أى حرب تخوضها بريطانيا أما حكومة نيجيريا فقد كان لها رأى آخر انحصر فى هذه النقط التى أعلنها وزير الدفاع فى حديث إذاعى له :

١ — إن نيجيريا ليست ملزمة طبقاً لنصوص المعاهدة على قصر تسليح جيشها وإنشاء سلاحها الجوى والبحرى على بريطانيا وليست ملزمة بتعليم ضباطها فى

الكليات العسكرية البريطانية . بل إنها تملك الحق فى الحصول على السلاح والخبراء من أى مصدر آخر إذا أرادت ذلك ..

٢ — إن السماح للقوات البريطانية بالبقاء فى نيجيريا والسماح للطائرات بإجراء مناورات وتجارب فى مطارات نيجيريا هو حق التعامل بالمثل . فإذا كانت نيجيريا لا تملك سلاحاً جوياً اليوم فسوف تملك هذا السلاح فى المستقبل وتستفيد من حقوقها فى المعاهدة ، هذه هى الآراء التى كانت تدور فى برلمان نيجيريا وخارجه . أما خارج نيجيريا نفسها فقد وجدت المعاهدة تأييداً من الصحف البريطانية وهذا أمر طبيعى . فقد تعرضت جريدة المانشستر جارديان للمعاهدة فقالت « إنها فرصة ذهبية أمام نيجيريا لتكوين جيش وسلاح جوى » .

واكتفت جريدة التايمز بسرد تفاصيل ما حدث فى نيجيريا على المعاهدة دون أن تنشر المعاهدة . ولكنها نشرت المادة الرابعة فقط وكان تعليقها الوحيد على المعاهدة أنها معاهدة لتقديم المساعدات والتسهيلات العسكرية لنيجيريا .

فى الولايات المتحدة لم تنشر المعاهدة إلا جريدة نيويورك تايمز بعد أن أشادت بموقف بريطانيا لمساعدة نيجيريا فى الميدان الحربى .

أما المجلات السوفيتية فلم تذكر شيئاً عن هذه المعاهدة واكتفت صحف القاهرة بسرد ما دار فى نيجيريا من مظاهر الاحتجاج على هذه المعاهدة دون أن تعلق على ذلك .

وهكذا استمرت الاحتجاجات فى نيجيريا وكان آخرها عقد مؤتمر شعبى فى لاجوس فى أغسطس سنة ١٩٦١ وحضره ممثلون عن كل أقاليم نيجيريا لمناقشة المعاهدة العسكرية وانتهى المؤتمر بإصدار توصياته التى تطالب الحكومة بالإسراع فى إلغاء المعاهدة . وقد وجدت قرارات المؤتمر تأييداً كبيراً من كل طوائف الشعب وهيئاته .

وفجأة — ولم يمض على المعاهدة أكثر من عام واحد — أعلنت كل من لندن ولاجوس فى يناير سنة ١٩٦٢ إلغاء المعاهدة العسكرية ، وقد نشرت كل الصحف البريطانية الخبر فى سطور قليلة دون أى تعليق عليه .

وكل ذلك يجعلنا نقف قليلا لنسأل عن الأسباب التى جعلت بريطانيا تصر على توقيع المعاهدة كشرط للاستقلال ثم توافق على إلغائها بعد عام واحد .

من الصعب التصديق أنها اتخذت هذه الخطوة تلبية لرغبة الجماهير والسوابق التاريخية كلها تكذب ذلك . فكثيراً ما قامت المظاهرات وقدمت الاحتجاجات فى القاهرة على معاهدة الصداقة المصرية البريطانية سنة ١٩٣٦ دون أن تفكر بريطانيا فى مجرد تعديلها ، وفى بغداد سالت الدماء وامتلأت السجون بشبان لاحتجاجهم على حلف بغداد ولكنها لم توافق على إلغائه . وهكذا عشرات من الأمثلة فى الماضى والحاضر تؤكد أن بريطانيا لا توافق على إلغاء معاهدة عسكرية أو غير عسكرية إلا إذا كانت مكرهة على ذلك .

فهل أجبرت بريطانيا على إلغاء معاهدة الدفاع النيجيرية؟ إنه احتمال افتراضى بحت فإن المظاهرات لم تتجاوز فئات قليلة من الشعب انحصرت فى الطلبة والشباب المثقف .

وإذا لم تكن قد أجبرت على ذلك فهل اكتشفت عدم أهمية وجود المعاهدة بعد عام واحد من توقيعها ، وهى هذه الأهمية التى جعلتها توقع المعاهدة مع نيجيريا بالذات دون أن تضع نفس الشرط لاستقلال غانا مثلا أو سيراليون أو تنجانيقا .

قد يكون للموقع الجغرافى لنيجيريا أهمية استراتيجية فى خطط الدفاع الغربى باعتباره يهيئ عمقاً لهذه الخطط الدفاعية . ولكن ذلك التفسير رغم ما فيه من صحة ليس كافياً لإصرار بريطانيا على هذه المعاهدة العسكرية . فالأحلاف العسكرية فى العالم اليوم قد أصبحت تمر بمرحلة جمود وتوقف بعد أن نجح الاتحاد السوفيتى فى رحلتى الفضاء الأولى والثانية مما أكد للغرب صدق ما أعلنه فى أثناء العدوان الثلاثى على مصر بقدرته على تدمير العواصم الغربية بالصواريخ الموجهة بعيدة المدى دون حاجة إلى قواعد عسكرية وقد نجحت الولايات المتحدة بعد ذلك فى صنع صواريخ بعيدة المدى أيضاً وانحصرت المعركة بين الكتلتين فى أسلحة الفضاء . وأصبحت الأحلاف العسكرية مجرد حدث تاريخى فى فترة الحرب بين الرأسمالية والشيوعية فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

وذلك بوصلنا إلى أن الموقع الاستراتيجى لم يكن العامل الرئيسى فى عقد التحالف مع نيجيريا .

وبذلك يبقى أمامنا أحد احتمالين إما أنها أصرت على هذه المعاهدة لأنها قدرت ما يمكن لنيجيريا أن تفعله فى السياسة الدولية بصفة عامة وفى أفريقيا خاصة لو خرجت إلى المجتمع الدولى دون قيود تحد من حركتها فوضعت لها هذا القيد فى حلف عسكرى .

وقد يكون هذا التحالف محاولة من بريطانيا لحماية الأوضاع الرجعية القائمة فى نيجيريا والممثلة فى حزب مؤتمر شعب الشمال . خاصة وأن المعاهدة نصت على السماح للقوات البريطانية بالبقاء فى نيجيريا إذا طلبت حكومة نيجيريا ذلك .

والذى يؤكد هذا الافتراض أنها رفضت فكرة تقسيم الإقليم الشمالى إلى قسمين حتى يكون هناك شبه تعادل بين تعداد شعوب الأقاليم النيجيرية . وكان ذلك هو السبب الرئيسى فى فوز حزب مؤتمر شعب الشمال فى الانتخابات سنة ١٩٥٩ .

ولعل الأصح أن كل هذه العوامل كانت من أسباب إصرار بريطانيا على أن يكون توقيع اتفاقية التحالف شرطاً لاستقلال نيجيريا . وفى خلال العام الذى مضى على توقيعها اتضح لطرفيها أنها أضرت بنيجيريا أكثر مما أفادتها وحرمت نيجيريا من فرصة الاعتماد على نفسها فى تنفيذ سياسة تقف أمام التيار التقدمى الذى يقوده نكروما . هذا إلى جانب أنها ضمنت موقف الحكومة النيجيرية من سياستها فلم يعد هناك خوف من طلاقها من القيود . فما دامت هذه الحكومة قائمة فإن بريطانيا يمكن أن تعود سواء كانت هناك معاهدة أو لم تكن ، ولعل ما حدث فى الأردن أثناء حكم هزاع المجالى ثم بهجت التلهونى خير مثال على ما يمكن للحكومات أن تفعله دون حاجة إلى معاهدة تكشف حقيقة سياستها أمام شعبها .

ولذلك اتفق الطرفان على إلغاء المعاهدة العسكرية . وفى ٢١ يناير سنة ١٩٦١ صدر بيان رسمى فى لندن ولاجوس يقول بإن أهداف المعاهدة العسكرية قد فهمت بصورة تختلف عما أريد منها . إذ اعتقد البعض أن حرية حكومة نيجيريا فى العمل سوف تتأثر وأنها قد دفعت بشعبها فى خصومات لا مصلحة فيها . وبالرغم من أن

نص المعاهدة أثبت أنه لا أساس من الحقيقة لهذه الشكوك والمخاوف فقد رأت الحكومتان ضرورة إعادة النظر فى تحالفهما ولذلك اتفقتا على إلغاء المعاهدة . ومع ذلك فسوف تكون كل حكومة مستعدة لتقديم المساعدات للأخرى وخاصة فى المسائل العسكرية .

وهكذا ألغيت المعاهدة . وكانت البداية لما قامت به نيجيريا بعد ذلك فى الميدان الأفريقى والدولى .

الفصل السادس

الوساطة بين الخطأ والصواب

المبحث الأول : طريق الوحدة الإفريقية قبل استقلال نيجيريا

المبحث الثانى : الوساطة بين الاستقلال والاستعمار

المبحث الأول

طريق الوحدة الأفريقية قبل استقلال نيجيريا

إن شعارات الوحدة ومؤتمرات الدول الإفريقية اليوم ليست سياسة وليدة استقلال هذه الدول بقدر ما هى امتداد لحركات سبقت الاستقلال . بل فى الحقيقة إن حركات الوحدة الإفريقية قد سبقت الحركات الوطنية فى كثير من الدول الإفريقية إن لم يكن فى جميعها. فقد بدأت الحركات الوطنية فى إفريقيا وخاصة غربها من أبناء المنطقة الذين يتلقون العلم بالخارج[1] . وكانت كلها تدعو إلى وحدة تجمع بين الشعوب الإفريقية وتوحد بين صفوفها ولعل أبرز هذه الحركات التى بدأت فى فترة ما بين الحربين هى حركة « مؤتمر الوحدة الإفريقية » حركة جارفى .

وقد خفت صوت هذه الحركات فى سماء إفريقيا بعد عودة الشباب إلى بلادهم وزعامة كل منهم للحركة الوطنية فى بلاده . ولما حققت هذه الحركات أهدافها بالاستقلال بدأت تعود مرة أخرى إلى أولى صفحات تاريخها محاولة إعادة كتابتها من جديد وبصورة تتناسب مع ما حدث من تغييرات فى القارة الإفريقية .

فى البداية كانت بمثابة أرض الميعاد لزنوج أمريكا بعد أن فقدوا أوطانهم ولم يمكنهم البيض من التمتع بحقوق المواطن الكاملة وقد تأثرت الحركة فى بدايتها من تأثير جورج باديمور بالعقيدة الشيوعية ثم تأثرت بفكرة خلق كنيسة إفريقية وطنية منفصلة عن الكنيسة الأوربية .

وهكذا نجد أن حركة الوحدة الإفريقية فى مهدها كانت وليدة التفرقة العنصرية فاصطبغت بالصراع بين السود والبيض ولكنها على كل دورة من دورات الزمن كانت تتخلص من هذه الآثار لتصبح حركة سياسية .

---

(١) اشترك معهم زنوج الولايات المتحدة باعتبار أن أصلهم من العبيد الذين استوطنوا القارة الأمريكية ولعل أبرز من عرف من مفكرى الوحدة الإفريقية قديماً كان ديبوا الفيلسوف الأمريكى والدكتور بريك مارس من هاييتى والدكتور باديمور من الهند الغربية .

ولقد بدأت مؤتمرات الوحدة الإفريقية مع بداية هذا القرن فى باريس حتى سنة ١٩٤٥ حين عقد المؤتمر الخامس فى منشستر وكان يرأسه ديبوا و بيتر ميليارد وقد قام نكروما وكينياتا بتنظيم سكرتيرية المؤتمر . وقد اعتبر هذا المؤتمر نقطة التحول الرئيسية فى حركة الوحدة الإفريقية منذ شهده لأول مرة ٢٠٠ مندوب يمثلون كل القطاعات من المجتمع الإفريقى بدلا من الطبقة المتوسطة التى احتكرت المؤتمرات السابقة . فاجتمع ممثلو الأحزاب السياسية واتحادات ونقابات العمال والمزارعين . والأخطر من كل ذلك أن الحركة أصبحت لأول مرة إفريقية بعد أن ظلت مرتبطة بزنوج أمريكا إذ اشترك ممثلون من أفريقيا فى أعمال المؤتمر . وهكذا يمكن القول إن المؤتمر الخامس سنة ١٩٤٥ هو بداية تحول الحركة إلى النشاط السياسى بدلا من العنصرى .

وقد بقيت حركة الوحدة الإفريقية بدون قاعدة حقيقية فى القارة حتى حصلت غانا على استقلالها . بعد الاستقلال بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الوحدة الإفريقية وإن كانت قد بقيت فى اتجاهين مخالفين – كما نشأت فى البداية – أحدهما متأثر بالثقافة الفرنسية وهى التى كان يقودها ديبوا والآخر بالثقافة الإنجليزية وكان يقودها جورج باديمور.

وليس هناك شك فى أن المؤتمر الإفريقى فى أكرا سنة ١٩٥٨ كان أول مؤتمر بالقارة الإفريقية لتنظيم صفوفها على أرض القارة نفسها(١) والمؤتمر لم يكن فى حقيقته مؤتمراً للوحدة الإفريقية لأن هناك عوامل كثيرة جعلت منه مؤتمراً سياسياً يعالج المشاكل فى دقة الدبلوماسية. فقد ظهرت عوامل الفرقة وإن لم تصل إلى الخلافات العلنية (٢) ولذلك حددت قرارات المؤتمر مهاجمة الاستعمار دون أن تتعرض للدول الاستعمارية نفسها وللتفرقة العنصرية بدون الإشارة إلى السياسة العنصرية فى الولايات المتحدة إذا فضلت أغلب الدول المشتركة فى المؤتمر المحافظة على علاقاتها مع الدول الغربية الكبرى وقد تلخصت قرارات المؤتمر فى ثلاثة مبادئ عامة هى معاداة الاستعمار والعنصرية واحترام الشخصية الإفريقية .

---

(١) حضرته ٨ دول مستقلة فى أبريل وهى مصر والسودان وغانا وأثيوبيا والمغرب وتونس وليبيريا .

(٢) فقد كان هناك خلاف بين مصر وغانا على قضية الجزائر وخلاف بين تونس ومصر حول السياسة العربية الخارجية . و بين ليبيريا والمؤتمر كله حول السياسة الأمريكية فى أفريقيا .

وبعد شهور قليلة من المؤتمر دعا حزب الشعب إلى عقد مؤتمر للشعوب الإفريقية فى أكرا وقد عقد المؤتمر فى ديسمبر من نفس العام — ١٩٥٨ — برياسة توم مبويا[١] واشترك فيه ممثلون من الأحزاب واتحادات العمال الإفريقية[٢] وقد حضر من نيجيريا ممثلون عن أحزابها السياسية الكبرى الثلاثة . وأعلن ممثل حزب جماعة العمل بأنه لا تكفى مهاجمة الدول الغربية على سياستها تجاه الإفريقيين بل يجب إعلان معارضة المؤتمر لسياسة التفرقة التى تتبعها بعض الدول الإفريقية تجاه الإفريقيين من غير مواطنيها الذين يعيشون فيها[٣] .

وكان أبرز ما طالب به نكروما فى خطبة الافتتاح هو العمل على إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية . وصدرت قرارات المؤتمر وفى مقدمتها أن الهدف الأسمى للكفاح الإفريقى هو تحقيق اتحاد يجمع الدول الإفريقية الحرة . ثم أعلن المؤتمر عن تأليف مؤتمر لجميع الشعوب الإفريقية تكون سكرتيريته الدائمة فى أكرا والعمل من أجل تأييد حركات الكفاح الإفريقية حتى تتخلص القارة مما بقى فيها من الاستعمار ، هذا إلى جانب القرارات العامة الأخرى من مهاجمة التفرقة العنصرية ودعوة الأمم المتحدة للعمل على تصفية الاستعمار فى إفريقيا وتسليم الحكم إلى زعماء وطنيين يتم انتخابهم بطريقة ديمقراطية[٤] .

وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٨ وضعت أول بداية للولايات المتحدة الإفريقية باتحاد غانا وغينيا التى كانت المناقشات تدور حوله فى الوقت الذى عقد فيه مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول بأكرا .

---

(١) زعيم اتحاد نقابات العمال بكينيا .

(٢) حضره أيضاً مراقبون ممثلون عن زنوج أمريكا واتحادات العمال السوفيتية والصينية والاتحاد الدولى للعمال .

(٣) كان المقصود بهذا الخطاب مهاجمة سياسة حكومة غانا نحو أبناء نيجيريا إذ أنها طلبت من كثير من أبناء نيجيريا مغادرة غانا بحجة أنهم خطرون على أمنها وسلامتها .

(٤) كانت نقطة الخلاف الرئيسية فى المؤتمر هى التى أثارها كل من نكروما وتوم مبويا بمهاجمة سياسة العنف وهى حول إمكان تحقيق الحركة الوطنية لأهدافها بدون الحاجة إلى العنف . وقد عارض ممثلا الثورة الجزائرية والكثيرون هذا الاتجاه لأنهما كانا فى حرب تحريرية مع الاستعمار . وأمام التأييد الذى اكتسبه الجزائر . اضطر توم مبويا إلى أن يعلن أنه إذا فشلت الوسائل الدستورية فى تحقيق الاستقلال فليس هناك مفر من استخدام العنف .

ولقد وضعت أسس اتحاد الدول الإفريقية المستقلة فى اجتماع نكروما وسيكوتورى فى كوناكرى وهى تشمل النقاط التالية :

١ — عضوية الاتحاد مفتوحة لكل الدول الإفريقية المستقلة أو الاتحادات على أساس الاعتراف بمبادئ الاتحاد .

٢ — تحتفظ كل دولة أو اتحاد بكيانها وشخصيتها فى حالة انضمامها للاتحاد وسوف تقرر الدول الأعضاء مدى السلطات التى توافق على منحها للاتحاد من أجل مصلحة المجتمع الإفريقى .

٣ — يختار للاتحاد راية ونشيد وطنى وقسم مع احتفاظ كل عضو من أعضائه برايته ونشيده الوطنى [1] .

٤ — يحتفظ كل عضو بممثليه الدبلوماسيين فى الخارج . وإن كان يحق له تكليف عضو آخر برعاية مصالحه فى بعض دول العالم .

٥ — وعند إتمام خطوات الاتحاد سوف تصبح له جنسية عامة يتمتع بها مواطنو الدول الأعضاء وتلغى الحدود السياسية أمام انتقال المواطنين بين أجزاء الاتحاد .

٦ — يتم الاتفاق بين رؤساء الدول على الخطوط العامة للسياسة الخارجية والدفاعية .

٧ — إنشاء مجلس اقتصادى للاتحاد يتكون من عدد متساو من ممثلى كل عضو ويختص بتنسيق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وإنشاء بنك للاتحاد . وقد بدأ المجلس عمله بقرض من غانا إلى غينيا قدره ١٠ ملايين جنيه استرلينى .

وفى ديسمبر سنة ١٩٦٠ انضمت مالى إلى الاتحاد وأصبحت الدولة الثالثة فيه . وبعد اتصالات بين الرؤساء ولجان الخبراء تم وضع ميثاق الاتحاد ويتألف من ١٤ مادة جمعت ما سبق الاتفاق عليه من دعائم الاتحاد وبالإضافة إلى وضع الأسس الأولى للضمان الجماعى بين دول الاتحاد الثلاث .

---

(١) راية الاتحاد هى ألوان ثلاثة : أحمر وأصفر وأخضر وبه نجوم سوداء بعدد الدول الأعضاء وشعار الاتحاد هو الوحدة والاستقلال .

ولقد انقسمت الآراء فى نيجيريا حول هذا الاتحاد . فقد أيده حزب جماعة العمل حتى لقد ألقى زعيم المعارضة الرئيس أوولوو خطاباً فى مجلس النواب فى ١٥ يونيو سنة ١٩٦١ طالب فيه بضرورة انضمام نيجيريا إلى اتحاد الدول الإفريقية المستقلة . وقال إن الاتحاد يكتسب فى كل يوم تأييداً وستجد نيجيريا نفسها معزولة عن جيرانها لموقفها العدائى من الاتحاد . وقد عارض حزب المؤتمر الحاكم الانضمام للاتحاد . إذ يرى أنه من الأفضل لنيجيريا عدم الانضمام لأى اتحاد إفريقى حالياً . وحتى إذا رأت أن تنضم فإن حزب المؤتمر يفضل الاتحاد بدلاً من الوحدة .

ورغم أن هذا الاتحاد الإفريقى هو الخطوة الأولى نحو إنشاء اتحاد لدول غرب إفريقيا إلا أنه ما زال أمامه طريق طويل حتى يثبت وجوده الحقيقى فى سياسة إفريقيا تجاه العقبات الضخمة التى ما زال عليه أن يذللها ولعل أبرزها :

١ — التنسيق الاقتصادى لدول الاتحاد وهو أصعب محاولات نشاطه . إذ أن غانا عضو الكومنولث ومنطقة الاسترلينى فى الوقت الذى نجد فيه مالى عضواً فى منطقة الفرنك الفرنسى .

ولذلك نجد لكل منها نظاماً اقتصادياً يتعارض مع الآخر ولابد من الوصول إلى طريق يوفق بين الاثنين .

٢ — إن تحقيق الضمان الجماعى لدفاع مشترك بين الدول الثلاث لابد أن يسبقه انتهاء كل دولة من مشاكلها العسكرية وخاصة مالى التى كانت ما زالت تحاول إلغاء القواعد العسكرية الفرنسية الأربع بها .

٣ — هذا إلى جانب الخلاف فى ثقافة طرفى الاتحاد فمالى وغينيا قطعتا شوطاً بعيداً فى ظل الثقافة الفرنسية بعكس غانا التى تسير على هدى الثقافة البريطانية . وهناك أيضاً اختلاف اللغة ، فغينيا لغتها الفرنسية ، وغانا الإنجليزية وإن كانت اللغة ليست العقبة .

ولكن الدافع الذى لا يمكن إنكاره أن الاتحاد خطوة ضخمة فى سبيل الوحدة الإفريقية وتجربة فى الطريق نحو أمل الشعوب الإفريقية .

وفى يوليو سنة ١٩٦٠ خطت الدول الإفريقية خطوة أخرى بعقد الدورة —

الثانية لمؤتمر الدول الإفريقية المستقلة فى أديس أبابا . وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن نيجيريا كمراقبين إلى جانب ١٢ دولة إفريقية أخرى[1] .

ولم يتعرض هذا المؤتمر بدوره إلى الوحدة السياسية وإن كان قد وضع قواعد الوحدة الاقتصادية فوافق على تأليف مجلس للتعاون الاقتصادى الإفريقى وإنشاء بنك للتنمية الاقتصادية .

وقد أعلن مندوب نيجيريا فى اللجنة السياسية أنه يعتقد أن الاتحاد الإفريقى يعتبر الحل الوحيد لمشاكل إفريقيا إلا أنه خطوة سابقة لأوانها الآن .

ثم طالب بإنشاء منطقة للدول الإفريقية لها سكرتيرية دائمة فى إحدى الدول . أما بخصوص السياسة الاقتصادية فقد أعلن موافقة بلاده عند استقلالها على العمل لرفع الحواجز الجمركية بين الدول الإفريقية والاشتراك فى ربط هذه الدول بشبكة من المواصلات البرية والجوية[2] .

وهكذا أصبح واضحاً أن لنيجيريا اتجاهاً فى طريق الوحدة الإفريقية يختلف تماماً عن اتجاه غانا .. وحتى لو أن نيجيريا سارت فى نفس اتجاه غانا لما احتسب دورها أكبر أو أكثر من دور أية دولة عضو فى المؤتمر . . فى نفس الوقت الذى تعتبر فيه غانا قائدة الوحدة باعتبارها الدولة التى بدأت الدعوة لهذه السياسة الإفريقية التحررية قبل انقلابها العسكرى .

ولما كانت القارة الإفريقية اليوم قد انقسمت إلى مجموعتين من الدول كل منهما تعمل فى حدود ظروفها وإمكانياتها لتحقيق وحدة إفريقية بالصورة التى تعتقد أنها أنسب لها . فقد كان لابد لنيجيريا أن تحدد اتجاهها فى هذا الميدان وهذا ما يتضح من المبحث الثانى .

---

(١) هى ج. ع. م وأثيوبيا والسودان وليبيا والجزائر وتونس والمغرب وغانا وغينيا وليبريا وتوجو والكميرون أما نيجيريا والصومال فقد حضرتا كدول مراقبة .

(٢) كان المفروض أن تعقد الدول الإفريقية المستقلة مؤتمرها الثالث فى أبريل سنة ١٩٦٢ بتونس ولكن الاجتماع تأجل حتى نوفبر لتكون الحكومة الجزائرية المؤقتة قد انتهت من إجراءات إعلان استقلالها ونظام الحكم فيها .

المبحث الثاني

الوساطة بين الاستقلال والاستعمار

لقد قامت نيجيريا بالدعوة إلى مؤتمر يعقد فى لاجوس من الدول الإفريقية المستقلة وخاصة دول الدار البيضاء[1] ودول برازافيل[2] . ولذلك وجهت الدعوة إلى ٢٨ دولة إفريقية لحضور المؤتمر الذى عقد فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٢ ولم تحضره سوى عشرين دولة . وكان واضحاً من توجيه الدعوة أن نيجيريا تريد أن تلعب دوراً فى السياسة الإفريقية اليوم . ولما كانت القارة قد انقسمت إلى مجموعتين مختلفتين لم يكن هناك أمام نيجيريا إلا أن تنحاز إلى إحداهما وبالتالى تعادى المجموعة الأخرى ، أو تتخذ طريقاً وسطاً بين الاثنتين . ولقد اختارت نيجيريا الطريق الثانى بدعوتها لمؤتمر لاجوس ولكن المحاولة تعثرت فى يومها الأول لظروف خرجت عن إرادة نيجيريا . فقد أصرت دول برازافيل وهى الأكبر عدداً على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى المؤتمر مجاملة منها لفرنسا ، خاصة وأن المجموعة كلها أعضاء فى الاتحاد الفرنسى وعرفت بدول إفريقيا الفرنسية .

وفى أثناء ذلك كانت وفود دول الدار البيضاء قد وصلت إلى أكرا لتنسيق سياستها قبل دخول المؤتمر . فلما علمت بعدم دعوة الجزائر وهى عضوة فى المجموعة قامت بعدة محاولات اشتركت فيها نيجيريا لتجعل دول المجموعة الفرنسية تحيد عن رأيها وتدعو الجزائر إلى المؤتمر ولكن هذه المحاولات فشلت جميعها ، ولذلك أعلنت دول الدار البيضاء رفضها حضور مؤتمر لاجوس لسببين اتضحا من البيان الرسمى الذى أعلنه وزراء خارجية هذه الدول بعد انتهاء اجتماعهم بأكرا وهما :

---

(١) ج . ع . م وغانا وغينيا ومالى والمغرب وحكومة الجزائر المؤقتة .

(٢) هى الكاميرون والكونغو (برازافيل) وداهومى والنيجر والسنغال وفولتا العليا وساحل العاج وجابون وجمهورية وسط إفريقيا وموريتانيا ومدغشقر .

١ — إن جدول أعمال المؤتمر والترتيبات الضرورية لعقده قد اتخذت من جانب واحد دون استشارة دول ميثاق الدار البيضاء مما فوّت عليها فرصة الاستعداد لمثل هذا المؤتمر .

٢ — إن إغفال دعوة حكومة الجزائر المؤقتة وهي إحدى دول ميثاق الدار البيضاء يعتبر إساءة بالغة لدول الميثاق .

وقد تبعت دول الدار البيضاء في رفض حضور مؤتمر لاجوس الدول العربية الثلاث تونس والسودان وليبيا تأييداً لموقف دول الدار البيضاء .

ولم يبق في قاعة مؤتمر لاجوس إلا دول المجموعة الفرنسية وأصبح الطريق أمام نيجيريا مسدوداً ؛ فبدلاً من فرصة الوساطة التي كانت أمامها أصبحت لا تملك إلا الانضمام لمجموعة الدول المجتمعة معها في لاجوس ولكنها لا تتفق معهم في كل خطوط سياستها ولذلك فشل المؤتمر في تحقيق هدفه الأصلي وأصبح مجرد اجتماع تلقى فيه خطب رنانة . وكان من أسباب فشله أيضاً :

(ا) وضح منذ بداية الاجتماعات أن دول برازافيل ما زالت مصممة على اتباع سياسة المهادنة لفرنسا بل والسير في ركابها [1] . مما جعل من الصعب إصدار قرارات تتعرض صراحة لسياسة فرنسا الاستعمارية في إفريقيا وبالتحديد في الجزائر التي كانت نيجيريا قد اعترفت بحكومتها المؤقتة وأعلنت في أكثر من مرة معارضتها لسياسة فرنسا فيها .

(ب) وجدت نيجيريا نفسها في موقف لا تحسد عليه ففي الوقت الذي قامت فيه بدور قيادي ملحوظ في الحركة المعارضة لإجراء فرنسا تجاربها الذرية في الصحراء الكبرى — حتى وصل الأمر إلى حد قطع العلاقات مع فرنسا وطرد سفيرها من لاجوس — نجدها قد اضطرت إلى الاجتماع مع دول المجموعة الفرنسية التي أيدت إجراء التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الكبرى بالرغم من أن هذه الدول هي أقرب الدول الإفريقية إلى خطر تلوث مجالها الجوي بالإشعاعات الذرية .

---

(١) حتى لقد وصل إلى درجة أنه كان في كل وفد من وفود هذه الدول موظف فرنسي مصاحب لم (انظر صحف لندن في أول فبراير سنة ١٩٦٢) .

(حـ) إن رفض المؤتمر حضور ممثلى الحركات الوطنية فى جنوب إفريقيا وأنجولا وغيرهما على أساس المعاملة بالمثل بعد رفض حضور الجزائر — وقد حاولت الدول المشتركة فيه تغطية هذا الموقف بالهجوم العنيف على سياسة جنوب إفريقيا والبرتغال — تسبب فى فشل المؤتمر لأن الدول الاستعمارية فى إفريقيا ليست البرتغال وحدها بل إن فرنسا أشد منها إجحافاً بحقوق المستعمرات ولبريطانيا أكبر قدر من المستعمرات الإفريقية ومع ذلك فلم يتعرض لهما المؤتمر من قريب أو بعيد .

(د) تصادف أن انعقد المؤتمر ، وما زال فى أذهان الشعوب الإفريقية وحكوماتها التقدمية الموقف المشين الذى وقفته نيجيريا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٦١ بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار الخاص بتصفية الاستعمار سنة ١٩٦٢ بالرغم من أنها عاشت تحت نير الاستعمار ما يقرب من قرن كامل من الزمان .

(هـ) إن هجوم الدكتور أزيكوى — الحاكم العام لنيجيريا — على دول الدار البيضاء بسبب موقفها من المؤتمر فى خطبة الافتتاح وضع نيجيريا فى موقف الدولة التى انحازت إلى إحدى المجموعتين برغم أنها قد اتخذت كثيراً من الاحتياطات قبل المؤتمر للوقوف بمظهر الدولة المحايدة فى السياسة العالمية بصفة عامة — والإفريقية على وجه خاص . إذ ألغت معاهدتها العسكرية مع بريطانيا وقام رئيس وزرائها بزيارة كثير من الدول الإفريقية — غانا وسيراليون وليبيريا وتوجو وساحل العاج — دون التقيد باتجاهها السياسى .

وبذلك فشل المؤتمر فى الوساطة وبالتالى فشلت نيجيريا فى أول حركة لها على صعيد السياسة الإفريقية ، ولعل هناك سبباً غير كل هذه الأسباب جعل من المحتم أن تفشل هذه المحاولة حتى ولو كانت دول الدار البيضاء قد اشتركت فى المؤتمر وهو الاختلاف الجذرى فى اتجاه كل من المجموعتين — دول الدار البيضاء ودول برازافيل بحيث لا يمكن إيجاد طريق وسط بينهما ، فمن المستحيل إيجاد طريق وسط بين الاستعمار والاستقلال ، بين الانحياز وعدم الانحياز ، والوساطة هنا ليست إلا هروباً من اتخاذ موقف ، وهو الخط السياسى العام الذى لم تتنازل عنه نيجيريا بعد ذلك .

فيوم أن قررت أفريقيا أن تقفز من فوق كل الصعاب وكل الانقسامات وتلتقى فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ كانت نيجيريا أيضاً تمثل قيادة الفريق الحائر الذى لا يستطيع أن يحسم الفرق بين الأبيض والأسود فى تولى تحرير إفريقيا . وصدر ميثاق الوحدة الإفريقية بعد أول مؤتمر قمة تشترك فيه كل الدول المستقلة التى بلغت يومها ٣٠ دولة ولم تحضره من الدول المستقلة سوى المغرب وتوجو وتبعه المؤتمر الثانى الذى عقد فى القاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٤ وحضرته ٣٤ دولة ونيجيريا على نفس الخط السياسى ملتزمة بعدم اتخاذ موقف واضح من أى تصفية حيوية لمستقبل إفريقيا .

وقد وضح ذلك أكثر فى موقفين متتاليين الأول منهما كان حول انعقاد مؤتمر القمة الإفريقى الثالث والآخر حول اتخاذ موقف إفريقى موحد ضد استقلال روديسيا بحكومة الأقلية البيضاء .

أولا — المؤتمر الإفريقى الثالث :

فقد كان مقرراً منذ مؤتمر القمة الإفريقى الثانى أن تكون الدورة الثالثة فى أكرا ولما اقترب موعدها خرجت دول مجموعة مالاجاس وهى التى كانت أصلاً مجموعة برازافيل بقرار عدم حضور المؤتمر طالما كان منعقداً فى أكرا . وحيث إن عدد هذه الدول ١٣ دولة فقد كان فى إمكانها عدم عقد المؤتمر الذى لابد من موافقة ثلثى الدول الأعضاء فى المنظمة على عقده .

وتقدمت نيجيريا باقتراح عقد اجتماع فى لاجوس للوساطة بين غانا والدول التى تؤيد عقد المؤتمر فى جانب والمجموعة الفرنسية فى إفريقيا على الجانب الآخر وتأكيداً من نيجيريا — بحيادها بين الانقياد والإرادة المستقلة — رفضت أن تعلن موقفها ما إذا كانت ستؤيد عدم عقد المؤتمر فى أكرا أم سوف تشترك فيه . وعقد الاجتماع فى لاجوس وبدون ضغط على غانا أو وساطة من نيجيريا أعلنت غانا ما سبق أن أعلنته بأنها على استعداد لإبعاد كل اللاجئين السياسيين من دول غرب إفريقيا من أكرا أثناء انعقاد المؤتمر وأنها تضمن الحماية لكل الوفود ولم تجد الدول الناطقة بالفرنسية مفراً من قبول المؤتمر الذى عقد فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ولعبت فيه نيجيريا دور

الفرملة التى تهدئ من سرعة القوى الثورية فى إفريقيا وفى نفس الوقت الضغط على القوى التى رضيت لنفسها بالتبعية حتى لا تغالى فى موقفها مما يفسد عليها كل شىء .

ثانياً — روديسيا :

ربما كانت هى إحدى القضايا القليلة التى وقف المجتمع الدولى كله فى مواجهة الواقع بكل ما فيه من قسوة الحقيقة ليرى نفسه فى مرآة صنعتها مأساة شعب روديسيا بعد إعلان إيان سميث رئيس وزرائها قيام دولة جديدة رغم أنف أصحاب الأرض .

فلم يكن هناك شىء يخيف سميث حتى يفرض عليه التراجع . فبعملية حسابية بسيطة نكشف عن مدى عمق التناقضات فى المجتمع الدولى بصفة عامة وإفريقيا على وجه خاص والتى تعوق الإرادة الجماعية عن عمل إيجابى فعال .

فبريطانيا بحكومتها العمالية تعارض علناً موقف سميث بينما نجدها فى كل مخططاتها تفتح له طريقاً للانطلاق . وتجد تأييداً — للأسف — من بعض الدول ومنها دول إفريقية فى سلوكها هذا الطريق الخلفى ، حتى لقد خلق ويلسون رئيس وزراء بريطانيا بهذا الأسلوب نوعاً من الحماية لوجود إيان سميث .

وكان مفروضاً أن تلتزم الدول الإفريقية بقرارها الإجماعى بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا فوراً إذا لم تمنع إيان سميث من الاستقلال . ونفذت القرار الدول الرائدة فى السياسة الثورية الإفريقية وترددت بقية الدول الأخرى وفى مقدمتها نيجيريا ، وخوفاً من مواجهة الشعب النيجيرى لجأت حكومة نيجيريا إلى الأسلوب التقليدى وهو الوساطة بين بريطانيا صاحبة التاريخ الطويل فى الاستعمار وبين الدول الإفريقية الأعضاء فى الكومنولث فدعت حكومة نيجيريا إلى عقد مؤتمر لرؤساء وحكومات الكومنولث فى لاجوس لاتخاذ موقف موحد . وانتهى المؤتمر طبعاً — وهو أمر طبيعى — دون عمل أى شىء بالنسبة لبريطانيا — لحمايتها بطرق ملتوية إيان سميث — ولا الدول الإفريقية الأعضاء فى الكومنولث اتخذت قراراً بتنفيذ القرار الإجماعى الذى سبق أن وافقت عليه بمقاطعة بريطانيا .

وقبل أن تواجه نيجيريا بالواقع ويصبح موقفها مكشوفاً أمام الأنظار بأنها تمثل الجانب المحافظ فى السياسة الإفريقية، أو حسب ما يحب البعض فى الغرب أن يطلق عليها أنها تمثل « الفرملة » التى تحد من سرعة التيار الثورى فى إفريقيا . قبل أن يكشف موقعها وقع الانقلاب العسكرى بعد يوم من مؤتمر الكومنولث وقبل أن تغادر كل الوفود لاجوس .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

(ا) الكتب :

١ — بطرس غالى (دكتور) :

(ا) التنظيم الدولى — جزءان — القاهرة ٥٦ — ١٩٥٧ .

(ب) الكتل الدولية فى الأمم المتحدة — كتب سياسية — الكتاب التاسع ١٩٥٧ .

(ح) خيري عيسى (دكتور) — المدخل فى علم السياسة — القاهرة ١٩٥٩ .

٢ — حسن أحمد محمود (دكتور) :

الإسلام والثقافة العربية فى إفريقيا . القاهرة ١٩٥٩

٣ — حسن إبراهيم حسن (دكتور) :

(ا) انتشار الإسلام والعروبة فيما يلى الصحراء الكبرى — القاهرة ١٩٥٧ .

(ب) تاريخ الإسلام السياسى — القاهرة — ١٩٣٥ .

٤ — راشد البراوى (دكتور) :

(ترجمة) طريق السلام الدائم . نزع السلاح والرقابة على الأسلحة . القاهرة ١٩٦٢ .

٥ — صلاح الدين نامق (دكتور) :

التجارة الدولية فى القاهرة — ١٩٥٩ .

٦ — عبد الملك عودة (دكتور) :

(ا) السياسة والحكم فى إفريقيا — القاهرة ١٩٥٩ .

(ب) الحركة الوطنية فى نيجيريا — القاهرة ١٩٥٩ .

(ح) أضواء على الثورة الإفريقية — القاهرة ١٩٦٢ .

٧ ــ عبد الغنى خلف الله :
مستقبل إفريقيا السياسى ــ القاهرة ١٩٥٧ .

٨ ــ على صادق أبو هيف (دكتور):
القانون الدولى العام ــ الإسكندرية ــ طبعة خامسة ــ ١٩٦١ .

٩ ــ محمد صفى الدين (دكتور) :
إفريقيا بين الدول الأوربية ــ القاهرة ١٩٥٩ .

١٠ ــ محمد عبد الخالق حسونة :
المؤتمر الأسيوى الإفريقى الأول ــ القاهرة ١٩٥٥ .

١١ ــ محمد طه بدوى (دكتور) :
حق مقاومة الحكومات الجائرة فى المسيحية والإسلام ــ القاهرة .

١٢ ــ محمد حافظ غانم (دكتور) :
الأصول الجديدة للقانون الدولى العام ــ القاهرة ١٩٥٥ .

١٣ ــ محمود سامى جنينة (دكتور) :
القانون الدولى العام ــ القاهرة ١٩٣٨ .

١٤ ــ نبيه فارس البعلبكى (ترجمة) :
تاريخ الشعوب الإسلامية ــ خمسة أجزاء ــ بيروت ــ ١٩٤٨ .

(ب) المجلات والنشرات :

١ ــ مجلة الجمعية المصرية للقانون الدولى .
٢ ــ مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة .
٣ ــ مجلة نهضة إفريقيا .
٤ ــ نشرة الأمم المتحدة .
٥ ــ مطبوعات الجامعة العربية .
٦ ــ نشرات ومطبوعات إدارة الصحافة بوزارة خارجية الجمهورية العربية .
٧ ــ مطبوعات مصلحة الاستعلامات بالجمهورية العربية .
٨ ــ سلسلة كتب إسلامية .
٩ ــ سلسلة كتب سياسية .
١٠ ــ سلسلة كتب اخترنا لك .
١١ ــ نشرة مكتب الصحافة لسفارة الاتحاد السوفيتى بالقاهرة .
١٢ ــ نشرة مكتب الصحافة بسفارة الولايات المتحدة بالقاهرة .

ثانياً : المراجع الإفرنجية :

(ا) الكتب :

A.

Almond, G.A. : The Politics of Developing Areas.
U.S.A., *1960*.

Adam, T.R. : Government and Politics in Africa South of the Sahara.
New York, *1959*.

Austin, D. : West Africa and the Commonwealth.
London, *1957*.

Aluko, S.A. : The Problems of Self-Government for Nigeria.
Lagos, *1955*.

Alport, C.J. : Hope in Africa.
London, *1952*.

Anderson, J.N. : Islamic Law in Africa.
London, *1955*.

Awolowo, O. : The Path to Nigerian Freedom.
London, *1947*.

Azikiwe, N. : Political Blue Print of Nigeria.
Lagos, *1943*.

B.

Buchanan, K.M. & Pugh, J. : Land and People in Nigerkia.
London,

Barker, E. : Indeas and Ideals of the British Empire.
London, *1942*.

Buell, R. : The Native Problem in Africa. *2* vols.
New York, *1928*.

Burns, E. : *1*. British Imperialism in West Africa.
London, *1927*.
2. History of Nigeria.
London, *1955*.

Bailey, S. : Constitutions of the British Colonies.
London, *1950*.

Bourdillon, B. : *1*. The Future of the Colonial Empire. London, *1954*.
2. Memorandum on the Future Political Development of Nigeria. Lagos, *1939*.

C.

Cameron, J. : The African Revolution. London, *1961*.

Church, R.J. : West Africa. London, *1960*.

Cook, A.N. : British Enterprise in Nigeria. Philadelphia, *1943*.

Cameron, D. : Principles of Native Administration and their Application. Lagos, *1934*.

Crocker W.R. : Nigeria : A Critique of British Colonial Administration. London, *1936*.

Cowan, L.G. : Local Government in West Africa. New York, *1958*.

Coleman, J.S. : Nigeria, Background to Nationalism. U.S.A. *1958*.

Cary, J. : *1*. Britain and West Africa. London *1946*.
2. The Case For African Freedom. London, *1944*.

Crowe, S.E. : The Berlin West African Confernce, *1884-85*. London, *1942*.

Coker, I. : Seventy Years of the Nigerian Press. Lagos, *1952*.

D.

Davies, H.O. : Nigeria, The Prospects For Democracy. London, *1961*.

Doniau, J.F. : The Common Market, Its Structure & Purpose. London, *1960*.

Davies, K.G. : The Royal African Company. London, *1957*.

Dike, K.O. : Trade and Politics in the Niger Delta. London, *1956*.

Davinson, B. : The New West Africa. London, *1953*.

E.

Elias, T.O. : *1*. Governments and Politics in Africa. Bombay, India, *1961*.
2. Nigerian Land Law and Custom. London, *1951*.

Evans, I. : The British in Tropical Africa. London, *1929*.

F.

Fage, J.D. : An Introduction to the History of West Africa. London, *1955*.

Frobenuis, L. : The Voice of Africa. *2* vols. London, *1913*.

Farson, N. : Last Chance in Africa. New York, *1950*.

Fitwgerold, W. : Africa, A Social Economic and Political Geography. London, *1955*.

Frankel, S. : Capital Inves'ment n Africa. London, *1938*.

G.

Garvey, A.J. : Philosophy and Opinions of Marcus Garvey. New York, *1923*.

Geary, W.N.M.: Nigeria under British Rule. London, *1927*.

Groves, C.P. : The Planting of Cristianity in Africa. *3* vols. London, *1955*.

Gunn, H.D. : Peoples of the Platean Area of Northern Nigeria. London, *1953*.

Gunther, J. : Inside Africa. London, *1955*.

H.

Hodgkin, T. : *1*. African Political Porties. London, *1961*.
2. Nigerian Perspectives, An Historical Anthology. London, *1960*.
3. Nationalism in Colonial Africa. London, *1956*.

Hancock, W.K.: Survey of British Commonwealth Affairs. *2* vols. London, *1952*.

Harris, P. : Local Government in Southern Nigeria.
London, 1957.

Harlow, V. : The Character of British Imperialism.
London, 1939.

Hailey, : 1. An African Survey. London, 1957.
2. Native Administration in British African Territories. 5 vols.
London, 1951.

Hannah, J.C. : A History of British Toreign Policy.
London, 1938.

Hogben, S.J. : The Muhammeden Emirates of Northern Nigeria.
London, 1930.

Haines, C.G. : Africa Today.
Baltimore, 1955.

Hansard Society: Problems of Parliamentary Governments in the Colonies.
London, 1953.

Hobson, J. : Imperialism.
London, 1938.

Hunton, E. : Decision in Africa.
New York, 1957.

J.

Johnson, S. : The History of the Yorubas.
Lagos, 1937.

Johnson, J.D. : African Gloy.
London, 1955.

Johnston, H. : 1. A History of the Colonization of Africa.
London, 1913.
2. The Opening of Africa.
London, 1928.

Jennings, W.I. : 1. The Approach to Self-Government.
London, 1956.
2. Constitutional Laws of the Commonwealth.
London, 1952.

K.

Kimble, J. : Tropical Africa. 2 vols.
New York, 1960.

Kimble, D. : The Machinary of Self-Government.
London, *1956*.

Kartun, D. : Africa... Africa.
London, *1954*.

L.

Langer, W., : Diplomacy of Imperialism.
New York, *1951*.

Legum, C. : *1*. Bandung, Cairo and Accra : A Report on the First Independent African States.
London, *1958*.
2. Must we Lose Africa.
London, *1954*.

Lugard, : *1*. The Dual Mandate in British Tropical Africa. *4*th. ed.
London, *1929*.
2. Report on the Amalgamation of Southern and Northern Nigeria and administration, *1912-19*.
London, *1920*.

Lomax, L.E. : The Reluctant African.
New York, *1960*.

Lowell, A.L. : The Government of England. *2* vols.
New York, *1920*.

M.

Mair, L. : *1*. Safeguards for Democracy.
London, *1961*.
2. Native Policies in Africa.
London, *1936*.

Michels, R. : Political Parties.
New York, *1958*.

Moon, P.T. : Imperialism and World Politics.
New York. *1947*.

Maxwell, J.L. : Nigeria, The Land, the People and Christian Progress.
London, *1931*.

Meek, C.K. : *1*. Law and Authority in a Nigerian Tribe.
London, *1937*.
2. The Northern Tribes of Nigeria. 2 vols.
London, *1925*.

Meek, C.K. : and others : Europe and West Africa.
London, *1940*.

Miller, W.R. : Have We Failed in Nigeria. ?
London, *1947*.

Manserch, N. : The Commonwealth and the Nations.
London, *1948*.

N.

Niven, C.R. : *1*. How Nigeria is Governed. London, *1950*.
2. Nigeria, Outline of a Colony. London, *1955*.
3. A Short History of Nigeria. 7th. ed. London, *1957*.

Niculescu, B. : Colonial Planning. London, *1958*.

O.

Om, C.W.J. : The Making of Northern Nigeria.
London, *1911*.

Oldham, J. : New Hope in Africa. London, *1955*.

P.

Pannikar, M. : *1*. Revolution in Africa.
Bombay, India, *1961*.
2. The Afro Asian States nd their Problems.
London, *1959*.

Pedler, F.J. : West Africa. London, *1959*.

Phillips, J. : Kwame Nkrumah and the Future of Africa.
London, *1960*.

Padmore, G. : *1*. Pan Africanism or Communism. London, *1956*.
2. Africa : Britain's Third Empire. London, *1949*.
3. How Britain Rules Africa. London, *1936*.

Parrinder, G. : West African Religion. London, *1949*.

Perham, H. : *1*. Native Administration in Nigeria. London, *1937*.
2. Africans and British Rule.

Q.

Quinn-Young, Geography of Nigeria.
and [illegible] : London, *1954*.

The Royal Institute of International Affairs : Nigeria, the Political and
Economic Bachground. London, *1960*.

Record, W. : The Negro and the Communist Party.
U.S.A. *1949*.

Richmond, A. : The Colour Problem.
London, *1953*.

S.

Segol, R. : Political Africa. London, *1961*.

Steinberg, S.H. : The Statesman's Year Book. London, *1961*.

Stamp, L.D. : Africa, A Study in Tropical Development. 4th ed. New York., *1959*.

Stapleton, G.B. : The Wealth of Nigeria. London, *1958*.

Stesser, H. : The Law Relating ro Trade Unions. London, *1921*.

Simmons, J. : From Empire to Commonwealth. London, *1949*.

Stillmam, C. : Africa in the Modern World. U.S.A. *1955*.

Strausz, H. & Hozard : The Idea of Colonialism. New York, *1958*.

Smith, E.W. : The Christian Mission in Africa. London, *1926*.

T.

Talbot, P.A. : The Peoples of Southern Nigeria. 4 vols. London, *1926*.

Taylar, J.V. : Christianity and Politics in Africa. London, *1957*.

Trimingham J.P : The Christian Church and Islam in West Africa. London, *1955*.

Townsend, M. : The Rise and Fall of German Colonial Empire. New York, *1930*.

Thomson, A. & D. Middeton : Lugard in Africa. London, *1959*.

Temperley, H. & M. penson : Foundation of British Foreign Policy (*1792-1902*). London, *1938*.

W.

Woodhouse, C.M. : British Foreign Policy since the Second World War. London, *1961*.

Warner, T. : A Brief Survey of British History. London, *1951*.

Wheare, J. : The Nigerian Legislative Council. London, *1950*.

White, L. : Government in Great Britain, Emiire and the Commonwealth. London, *1957*.

Wight, M. : The Development of the Legislative Council. London, *1945*.

Wellesley, D. : Sir George Goldie. London, *1934*.

* * *

Nigeria's Constitutional Developments *1861-1960*. Federal Ministry of Information, Lagos, *1961*.

Nigeria : The Making of a Nation. Central office of information, London, *1960*.

The Story of the New Constitution. Public Relation Department Lagos, *1951*.

Our Revised Legislature, Federal Information Service, Lagos, *1955*.

Report on the Kano Disturbances. Government Printer, Lagos, *1953*.

Report of the Commission on Provincial Authorities in the Northern Region, Kaduna, *1957*.

Local Government in the Western Provinces of Nigeria. Ibadan, *1951*.

Memorandum on Local Government Policy in the Eastern Provinces. Lagos, *1949*.

Report of the Drofting Committe of the Constitution. Lagos *1950*.

Handbook of Constitutional Instruments. Lagos, *1954*.

Annual Report, Nigeria *1940-1953*. H.M.S.O., London, *1954*.

Constitutional Development in the Commonwealth. Central Office of information, London, *1955*.

Constitutional Progress in Federation of Nigeria. Central Office of Information, London, *1955*.

Casablanca Conference, *1961*. Information Department, U.A.R. *1961*.

Conference of Non-Aligned Countries *1961*, Secretarait of the Conference, Beograd *1961*.

No Return for U-2 Foreign Languages Publishing House, Moscow *1960*.

Afro-Asian People's Solidarity Conference, *1957*. Moscow, *1958*.

U.N. General Assembly, Original : English. *1960-1961*.

* * *

Africa. International African Institute, London.

Africa Digest. African Publication Trust, London.

African Studies. Witwaterorand University Press, Johannesburg.

African Affairs. Royal African Society, London.

African Missionary. The Society of African Missions, Ireland.

African and Clonial World. London.

African World. African Publications, London.

West Africa. West Africa Publishing Co. London.

West Africa Review. West Africa Bublishing Co. London.

Commonwealth Survey. Central Office of Information, London.

United Asia. International Magazine of Afro-Asian Affairs, Bombay, India.

International Affairs. Soviet Society for the Popularisation of Political and Scientific, Knowledge, Moscow.

Foreign Affairs. U.S.A.

فهرس الأعلام

فهرس عام

الفهرس

تم طبع هذا الكتاب
على مطابع دار المعارف بمصر

٢٤٦

نيجيريا

نيجيريا هى أكثر الدول الأفريقية سكاناً ، وهى واحدة من الدول الأفريقية التى لها تاريخ بعيد يصل فى بعض الآراء إلى عمر الحضارة المصرية القديمة .

وكان من الممكن أن تلعب نيجيريا دوراً على صعيد السياسة الأفريقية غير الذى قامت به ، ولكنها بالصورة التى خرجت بها إلى الوجود ليست إلا محصلة لسياسات بريطانية فرضت عليها الانقسام ، الذى انتهى بها إلى سلسلة من الانقلابات لا يمكن تفسيرها إلا بدراسة كل أبعاد الصورة التى وجدت نيجيريا داخلها ؛ وهذا ما يحاول الكتاب تحديده ، فيتناول دراسة تاريخها مع الاستعمار وقبله ، والظروف التى ولدت فيها الحركة الوطنية وأحزابها السياسية ، وأثر ذلك على دور نيجيريا فى السياسة الأفريقية .

